بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كليّة اللغة العربيّة

قِسم الدراسات النحويّة واللغويّة

القضايا النحويّة في (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي في الربع الثالث من القرآن الكريم

بحث مُقدّم لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف

إعداد الطالب/

عبد القادر النور عبد القادر

إشراف البروفيسور/

محمد أحمد علي الشامي

1434هـ/ 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيــــة

يقول تعالى:

﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

صدق الله العظيم

(سورة النمل ، الآية 19)

شكر وتقدير

من الحقِ علينا أن نقدم الشكر لأهله، فشكر الناس من شكر المولى المنعم على عباده، فأتقدم بالشكر والتقدير إلى أُستاذي الفاضل البروفيسور/ محمد أحمد علي الشامي، المشرف على هذا البحث لمتابعته إياه حتى وصل إلى هذه الصورة، أشكره على ما قدَّم من إرشاد وتوجيه وكنتُ أحسُّ في حضرته أنني أمام بحر فيّاض، وكان لي بمثابة المنهل العذب الذي غَرفتُ منه منذ أن كنتُ في مرحلة البكالوريوس ثم مرحلة الماجستير، والآن أنا في مرحلة الدكتوراه، فأسأل اللّٰهَ تعالى أن يبارك في عمره، وأن ينفع به طلاب العلم والمعرفة.

كما أتقدم بأحرّ آيات الشكر والعرفان لأستاذي الجليل الدكتور/ مصطفى محمد الفكي لمشاركته في تقويم هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بوافر شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور/ عبدالرحيم سفيان لتفضله بقبول تقويم هذه الرسالة.

والشكر أجزله لأُسرتي عامة والأستاذة/ عائشة عيسى جاد السيد (زوجي) على وجه الخصوص، التي ما فتئت تشجعني وتحفزني في الوقت الذي تكلُّ فيه الهِممُ وتضعفُ فيه العزائم، إلى ابني/ محمد ومحاسن.

والشكر العميم لكلٍّ من آزرني وساعدني حتى تمَّ هذا البحث على الصورة التي هو عليها.

والشكر كل الشكر لجامعة أم درمان الإسلامية التي أتشرف بالانتماء إليها، وإلى أُسرة كلية اللغة العربية، وجامعة القرآن والعلوم الإسلامية، فجزاهم الله عنّي خير الجزاء.

فإن أصبتُ فمن الله عزّ وجل، وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان. فلا أدّعي الكمال، فالكمال لله وحده، ولكنّي بشر أُخطئ وأُصيب وهذا هو ديدن البشر.

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين وسلام على المرسلين.

الباحث

المقدمة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، وعلمه البيان ، والصلاة والسلام على إمام البلغاء ، وسيّد الفصحاء محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وبعد:

فقد كانت لي منذ زمنٍ بعيدٍ رغبةٌ ملحةٌ في دراسة النحو من خلال كتاب الله عز وجل ، فجال فكري في الكتب التي تعرض تراث النحو القرآني حتى استقرَّ على تفسير (البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي ولا شكَّ أنَّ أبا حيان عالمٌ جليلٌ فذٌ ، خاصة عند اطّلاعي على تفسيره (البحر المحيط) ، فهو بالإضافة إلى تفسيره الآيات القرآنية ، يتناول كثيراً من القضايا النحوية مناقشاً لها من خلال تفسيره إيماناً منه بأنَّ معرفة المُفسِّر للنحوِ من الأهمية بمكان تساعده على التفسير.

فلذا وقع اختياري للقضايا النحوية في (البحر المحيط) للأسباب الآتية:

(1) المشاركة في خدمة القرآن الكريم.

(2) التعرف على جهود أبي حيان النحويّة من خلال تفسيره (البحر المحيط).

(3) إنَّ في التفاسير نحواً كثيراً وغزيراً مفرقاً كالذي نراه في (البحر المحيط) فحاولت جاهداً جمع القضايا النحويَّة في الربع الثالث من القرآن الكريم في تفسير (البحر المحيط).

(4) إنَّ الباحث من خلال (البحر المحيط) يستطيع أن يطّلع على تراث النحو القرآني فيقرأ ما دار بين العلماء من حوارٍ ، وما قالوه في كتاب الله عزّ وجلّ عبر القرون الطويلة.

(5) إغناء المكتبة العربية بدراسةٍ نحويّةٍ لعالمٍ فذٍ لم يفرد لها مؤلفها كتاباً بل جاءت قضاياه النحويّة منثورة في ثنايا تفسيره للقرآن الكريم.

أهداف البحث:

وتتمثل في:

(1) جمع القضايا النحويّة في (البحر المحيط) في الربع الثالث من القرآن الكريم وتصنيفها حسب أقسام الكلمة.

(2) التعرف على العالم أبي حيان ؛ وذلك عن طريق الترجمة له ، ومعرفة شيوخه وتلاميذه ومصنفاته.

(3) تطبيق القواعد النحوية على النصوص القرآنية.

منهج البحث:

اتّبعت في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي ، أي: وصف بعض آراء أبي حيان النحوية ثم تحليل تلك الآراء مع من سبقوه ومن عاصروه ومن جاءوا بعده.

الدراسات السابقة:

هنالك دراسات حديثة سابقة كانت في الربعين ، الأول والثاني ، ويُعد بحثي إكمالاً لما سبق.

مشكلة البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث:

1. جمع المادة وتصنيفها حسب أقسام الكلمة.
2. ترجيع بعض آراء النحويين على آخرين أفذاذ.

3. الرهبة من الموضوع الذي يُعد بحراً في النحو ، بل محيطاً وعالماً بأكمله.
4. ذكر أبو حيّان كثيراً من القضايا النحوية وعرض كثيراً من آراء النحاة دون الإشارة إلى مراجعه التي أخذ منها وهذا الأمر يلزم الباحث الرجوع إلى كتب اللغة والنحو ؛ مما أخذ منه وقتاً طويلاً في البحث.
5. ضيق الزمن والانشغال ما بين مطالب الحياة والبحث.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا الموضوع من العنوان: القضايا النحوية في البحر المحيط حيث يُعد تفسير (البحر المحيط) قمة كُتب التفاسير التي توسعت في النحو والإعراب ، ورواية القراءات وتوجيهها ، والاحتجاج لها والدفاع عنها. فإذا أُضيف إليها أبو حيان كمل المراد ، حيث اجتمع للعالِم ما لم يجتمع لغيره من فنون العربية ، حيث ترك لنا مصابيحَ من نورٍ يهتدي بِها. ترك لنا أبو حيان ثروةً علميةً واسعةً ، ومؤلفاتٍ جليلة في علوم العربية وغيرها ، ومن أشهرها تفسيره (البحر المحيط) و(التذييل والتكميل في شرح التسهيل) و(ارتشاف الضرب من لسان العرب) في النحو وغيرها.

خطة البحث:

سار البحث وفق خطةٍ محددةٍ ، فاشتمل على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة. أمّا المقدمةُ ، فقد تناولتُ فيها موضوع البحث ، وأسباب اختياري له ، والأهداف ، والمنهج الذي اتبعته ، وبعض الصعوبات التي واجهتني ، وأهمّ المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في هذا البحث.

أمّا التمهيد ، فقد تناولتُ فيه حياة أبي حيان الأندلسي الاجتماعية والثقافية وتمثلت في الآتي:

أولا: اسمه ونسبه ومولده، وموطن دراسته، وشيوخه، وتلاميذه، وصفاته، وأخلاقه
ثانياً: مصنفاته ، وثناء العلماء عليه ، ومنهجه في البحر المحيط ، ومصطلحاته.

ثالثاً: ثقافته ، وموقفه من المذاهب النحوية ، والقراءات القرآنية.

أمّا الأبوابُ ، فتحدثتُ في الباب الأول عن القضايا النحوية المختصة بالأسماء المعربة واشتمل الحديث فيه على أربعة فصول:

الفصل الأول: المرفوعات وفيها أربع قضايا:

القضية الأولى: إضمار عامل الفاعل.

القضية الثانية: وقوع الجملة فاعلاً.

القضية الثالثة: إنابة المصدر والظرف عن الفاعل.

القضية الرابعة: العامل الأولى بالعمل في التنازع.

الفصل الثاني: المنصوبات ، وبعض أصناف الاسم:

أولاً: المنصوبات وفيها خمس قضايا:

القضية الأولى: خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو).

القضية الثانية: دخول ياء النداء على فعل الأمر.

القضية الثالثة: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر.

القضية الرابعة: حكم دخول الواو على الجملة الحالية المنفية بـ(لم) المشتملة على ضمير الحال.

القضية الخامسة: مجِئ التمييز معرفة.

ثانياً: بعض أصناف الاسم وفيه قضيتان:

القضية الأولى: تمييز العدد باسم الجمع.

القضية الثانية: اللغات الواردة في (كأيِّن) من حيث البساطة والتركيب.

الفصل الثالث: المجرورات وبعض القضايا المختصة بالحروف:

أولاً: المجرورات وفيها قضية واحدة.

القضية هي: الإضافة التي بمعنى (في).

ثانياً: بعض القضايا المختصة بالحروف وفيها خمس قضايا:

القضية الأولى: مجئ (مِن) لبيان الجنس.

القضية الثانية: أصل (تاء القسم) في (تالله).

القضية الثالثة: نيابة بعض حروف الجر عن بعض.

القضية الرابعة: زيادة الواو العاطفة.

القضية الخامسة: وقوع لام (كي) في جواب القسم.

الفصل الرابع: التوابع وفيها أربع قضايا:

القضية الأولى: إبدال النكرة من المعرفة.

القضية الثانية: الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب.

القضية الثالثة: العطف على الضمير المرفوع المتصل.

القضية الرابعة: عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية والعكس.

وتحدثت في الباب الثاني عن القضايا النحوية المختصة بالأسماء المبنية وفيه قضيتان:

القضية الأولى: حقيقة (لمّا).

القضية الثانية: العامل في (إذا) الشرطية.

وتحدثت في الباب الثالث والأخير عن القضايا النحوية المختصة بالأفعال ، واشتمل الحديث فيه على خمس قضايا:

القضية الأولى: إثبات (أن) بمعنى (لئلا).

القضية الثانية: معنى (لن).

القضية الثالثة: إفادة (لن) معنى الدعاء.

القضية الرابعة: النصب بعد الفاء في جواب الترجي.

القضية الخامسة: معنى (كاد) في الإثبات والنفي.

أمّا الخاتمةُ ، فذكرتُ فيها ملخصاً لأهمَّ ما ورد في مضمون هـذا البحـث وأهمّ النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ، ثم ذيلتُ الخاتمـة بقائمـة المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها في هذا البحث ثم قفـوتُ ذلـك بفهـارس شاملة تساعد القارئ والباحث على الاطلاع والإفادة من هذا البحث.

التمهيـــد

حياة أبي حيان الأندلسي الاجتماعية والثقافية وتتمثل في الآتي:-

أولاً: اسمـــه، ونسبـــه، ومولده، وموطن دراستـــه وشيوخه، وتلاميـــذه وصـــفاته وأخلاقه.

ثانياً: مصنفاته ، وثناء العلماء عليه ، ومنهجه في البحر المحيط ومصطلحاته.

ثالثاً: ثقافته ، وموقفه من المذاهب النحوية ، والقراءات القرآنية.

اسمه ونسبه :

هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري[1] والنِفْري نسبة إلى نِفْرة (بكسر النون وسكون الفاء) قبيلة من قبائل البربر[2] ولقبه: أبو حيان المغربي ، النحوي ، وأبو حيان الغرناطي.

مولده:

ولد في مدينة غرناطة سنة أربع وخمسين وستمائة من الهجرة[3] وتوفي – رحمه الله – سنة خمسٍ وأربعين وسبعمائة[4].

موطن دراسته:

نشأ أبو حيان في غرناطة ، ولما تفتح عقله ، ونما عودُه تطلَّع إلى التزود بالثقافة والمعرفة ، فدرس في بلده على شيوخها ، وأخذ من أساتذتها ولم يكتفِ بما أخذ بل طاف في بلاد الأندلس يبحث عن العلم والمعرفة حتى إذا بلغ حظَّه منها اتجه إلى بلاد المشرق باحثاً عن الشيوخ الذين طار صِيتهم ، وقوي ذكرهم ليجالسهم ويتلقى عنهم ، وهذا هو أبو حيان نفسُه يُسجل لنا البلاد التي زارها وموطن الثقافة التي أفاد منها. قال الفقيه المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الرعيني الأندلسي في برنامجه عند ذكر شيخه أبي حيان ما ملخصه: إن أبا حيان

---

[1] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني تحقيق إحسان عباس ، دار صادر 1408هـ – 1988 بيروت 292/3.

[2] شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ط/2 1979م ، دار المسرة بيروت 145/6.

[3] الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ج 5 ، ص 70 ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ج 9 ، ص 112 .

[4] نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، ج 3 ، ص 291 – مصدر سابق.

قال: سمعتُ بغرناطة ومالقه ، والمريه ، وبجاية ، وتونس ، والإسكندرية ، ومصر ، والقاهرة ، ودمياط ، والمحلة ، وطهرمس ، والجيزة[1].

ومنيه ابن خصيب ، ودشنا ، وقنا وقوص ، وبلبيس ، وينبع في مكة – شرفها الله تعالى – وجدة[2].

شيوخه:

من سُنن العلم التلقي ، فقد تلقى سيِّد الأنبياء والمرسلين القرآن من الله تعالى بواسطة جبريل – عليه السلام – وتلقى الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – العلم من سيِّد البشرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتلقى التابعون العلم من الصحابة الأجلّاء ، وتلقى أهل الطبقات بعد التابعين بعضهم عن بعضٍ إلى يومنا هذا ، فالتلقي سنة من سنن العلم ، ونظم أبو حيان في التلقي على الشيوخ نظماً.[3]

قال الجلال السيوطي في البغية:[4]

(سمع الحديث بالأندلس وإفريقية والإسكندرية ومصر والحجاز من نحو أربعمائة وخمسين شيخاً) وأذكر بعضهم على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن الحسين الثقفي.[5]

---

[1] المصدر السابق 316/3 .

[2] نفح الطيب ، مصدر سابق .

[3] المصدر السابق نفسه 234/3 .

[4] بغية الوعاة ، في طبقات النحويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – بيروت – ط2 – 1399هـ – 1979م 280/1 .

[5] غاية النهاية في طبقات القراء لمحمد بن محمد بن الجزري بعناية برجستراسر – دار الكتب العلمية – بيروت 32/1 .

ثانياً: أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عيسى بن عياش أبو جعفر بن الطباع الربعي الغرناطي.[1]

ثالثاً: عبد الحق بن علي بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك أبو محمد الغرناطي.[2]

رابعاً: عبد الله بن أبي عامر يحيي بن عبد الرحمن بن أحمد بن ربيع الأشعري القربي أبو القاسم يُعرف بابن فرح. [3]

تلاميذه:

كان أبو حيان إماماً من عظماء الأئمة الأخيار ، وأستاذاً من أساتذة وقته ، وكان يرحل إليه التلاميذ من مشارق الأرض ومغاربها ، وقد انتفع بعلومه خلفٌ كثيرٌ وأصبحوا – فيما بعد – من أكابر الفقهاء والشيوخ العظام ، ومن أشهر التلاميذ الذين تقدموا في حياته وكان لهم أثرٌ كبيرٌ في الدراسات النحوية والدينية في عصره[4].

1/ تقي الدين السبكي هو علي بن عبد الكافي بن تمام بن يوسف الفقيه الشافعيّ المفسِّر اللغويّ.

2/ الجمال الأسنويّ هو عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الشيخ جمال الدين أبو محمد الأسنويّ الفقيه الشافعيّ ، الأصوليّ النحويّ العَروضيّ[5].

3/ ابن أم قاسم هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المراديّ المصريّ النحويّ اللغويّ الفقيه المعروف بأم قاسم ؛ وهي جدته من أبيه واسمها زهراء[1].

---

[1] غاية النهاية: 87/1 .

[2] غاية النهاية: 359/1 .

[3] بغية الوعاة: جلال الدين السيوطي ، ج1 ، ص 312 .

[4] غاية النهاية 359/1 .

[5] البغية 93/2 .

4/ ابن عقيل هو عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد القرشيّ الهاشميّ ، العقيليّ ، الهمدانيّ الأصل ثم البالسيّ المصريّ ، قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعيّ نحوي الديار المصرية[2].

5/ ناظر الجيش هو محمد بن يُوسف بن عبد الدائم بن محمد الحلبيّ ، ناظر الجيش[3].

6/ السمين الحلبي هو أحمد بن يُوسف بن عبد الدائم محمد الحلبي ، شهاب الدين المقرئ النحويّ المعروف بالسمين ، كان فقيهاً بارعاً في النحو والقراءات[4].

7/ السفاقسي هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم القبسي المالكي العلامة النحويّ[5].

8/ ابن مكتوم هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم بن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القبسي تاج الدين أبو محمد الحنفيّ النحويّ[6].

هذه نماذج لبعض تلاميذ أبي حيان الذين جلسوا معه في حلقات علمه المختلفة على سبيل المثال لا الحصر.

صفاته وأخلاقه:

قال المقري: (كان أبو حيان شيخاً طويلاً ، حسن النغمة ، مليح الوجه ظاهر اللون ، مشرباً بحمرة ، منوِّر الشيبة ، مسترسل الشعر ، سالم العقيدة من البدع الفلسفية والاعتزال كثير الخشوع والبكاء عند قراءة القرآن)[1].

---

(1) البغية 517/1 ، وطبقات المفسرين لمحمد بن علي الداوودي بعناية لجنة من العلماء ، دار الكتب العلمية، بيروت 139/1 .

(2) البغية 47/2 – 48 ، والدرر الكامنة 266/2 – 268 .

(3) البغية 275/1 – 276 ، والدرر الكامنة 290/4 .

(4) البغية 402/1 ، والدرر الكامنة 3/1 – 340 .

(5) البغية 425/1 ، والدرر الكامنة 55/1 .

(6) البغية 326/1 – 329 .

قال السيوطي – رحمه الله – في البغية: (كثير الخشوع والبكاء عند قـراءة القرآن)[2].

وقال الشوكاني في البدر الطالع: (كان كثير الخشوع والتلاوة والتعبد)[3].

وقال عنه الرعيني: (هو شيخ فاضل ، ما رأيت مثلـه ، كثيـر الضـحك والانبساط بعيداً عن الانقباض ، جيِّد الكلام ، حسن اللقاء ، طلق اللسان ، ذو لمـةٍ وافرة ، وهمةٍ فاخرة ، له وجهٌ مستديرٌ ، وقامةٌ معتدلة التقديرِ ليس بالطويـلِ ولا بالقصيرِ)[4]. كان يقول – رحمه الله –: غايتي ثلاثة أشياء:

أولاً: تلاوة الكتاب العزيز.

ثانياً: الإكثار من عمل الخير.

ثالثاً: النفس العفيفة.

وينشد ذلك فيقول:

أُريدُ مِنْ الـدنيا ثلاثـاً وإِنَّهـا		لغايةُ مطلوبٍ لمن هو طالـبُ
تـلاوةُ قـرآنٍ ونفـس عفيفـةٍ		وإكثارُ أعمالٍ عليها أُواظـب[5]

[1] شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، طبعة القدس ، 146/6 .
[2] البغية 153/1 .
[3] البدر الطالع 288/2 .
[4] يُنظر: نفح الطيب 321/3 .
[5] نفح الطيب 320/3 .

مصـــنفات العـــالم الجليـــل أبـــي حيـــان ، وثنـــاء العلمـــاء عليـــه ، ومنهجـــه ومصطلحاته في البحر المحيط:

كتب أبو حيان في كل فنٍ ، ونبغ في كلِّ علمٍ ، وبرَّز في كلِّ مجـــالٍ كـــان عالماً بالقراءات ، وله إلمامٌ واسعٌ بأصول الفقه ومعرفة بالحديث وأمـــا التفســـير فكتابه (البحر المحيط) يدل على أنَّ لأبي حيَّان اليد الطولى فيه أمّا النحو والصرف فكان إماماً عالماً فيهما حيث كان يقول عن مقدمة ابـــن الحاجـــب – رحمـــه الله تعالى– هذه نحو الفقهاء. والتزم ألا يقرئ أحداً إلا إن كان في كتاب ســـيبويه ، أو في التسهيل لابن مالك أو في تصنيفاته[1].

وأما الأدب واللغة فكان فيهما بحراً لا يُجارى وعلماً لا يبارى ويحدثنا عن ذلك الصفدي فيقول: (قرأتُ عليه الأشعار والستة وكـــان يحفظهـــا ، والمقامـــات الحريرية ، وقرأت عليه سقط الزند لأبي العلاء المعري ، وبعض الحماسة لأبـــي تمام الطائي ، ومقصورة ابن دريد ، وانتقيت ديوانه وكتبته وسمعته منه)[2].

وكانت هذه المؤلفات في كل هذه العلوم تدل على مقدرته الفائقـــة ، وعبقريتـــه الفذة.

مصنفاته في النحو:

__أولاً:__ التذكرة[3].

__ثانياً:__ غاية الإحسان في علم اللسان.

__ثالثاً:__ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان[1].

---

(1) الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل الصفدي بعناية س . ديدرينغ ، دار النشـــر ، جمعيـــة المستشـــرقين الالمانية ، الطبعة الثانية 1389هـــ – 1970م ، 268/5 .

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) فوات الوفيات ، محمد بن شاكر الكتبي تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، بيـــروت ، 1974م ، ج 2 ص 561 .

رابعاً: الشذرة[2].

خامساً:القول الفصل في أحكام الفصل[3].

سادساً: اللمحة البدرية في علم العربية[4]

سابعاً: نكت الأمالي[5].

ثامناً:الأسفار الملخص من كتب الصغار[6] شرحاً لكتاب سيبويه

تاسعاً: الهداية في النحو.

عاشراً: التكميل في شرح التسهيل[7].

الحادي عشر: الشذا في مسألة كذا.

الثاني عشر: المبدع وهو تلخيص كتاب الممتع في التصريف[8].

الثالث عشر: الشذرة الذهبية في علم العربية

الرابع عشر:نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب وهي أُرجوزة لم تتم[9]

الخامس عشر: الارتضاء في الفرق بين الضاد والظاء.

---

(1) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، شيخ الدين شهاب الدين بن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة ، ج 5 ، ص 71 .

(2) المصدر السابق نفسه ج5 ، ص 71 .

(3) فوات الوفيات ، ج2 ، ص 261 .

(4) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ج3 ، ص 306 .

(5) الدرر الكامنة ، ج5 ، ص 71 .

(6) نفح الطيب ، ج2 ، ص 307 ، والبدر الطالع ، ج2 ، ص 289 .

(7) مقدمة شرح التسهيل لجمال الدين عبد الله بن مالك الأندلسي تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون ط1 1410هـ - 1990م .

(8) بغية الوعاة ، ج1 ، ص 282 .

(9) النفح 307/3 .

ثناء العلماء على أبي حيان:

كان أبو حيان مرموق المكانة ، ذائع الصيت ، حسن الذكر وقد أشاد به علماء عصره ، وسجلوا له كل فخرٍ ، وقدروا فيه نبوغه العظيم ، وعقليته الناضجة ، وأُفقه الواسع ، وفكره المشرق وعلمه الغزير[1] ، أثنى عليه كل من لقيه وأخذ عنه ونهل من منهله أو نظر في مؤلفاته.

وقال الجلال السيوطي في البغية: (نحوي عصره ولغويِّه ، ومفسره ، ومحدثه، ومقرئه ، ومؤرخه ، وأديبه)[2].

وقال الشوكاني في البدر الطالع[3]: (الإمام الكبير في العربية والتفسير تبحر تبحر في اللغة العربية والتفسير وفاق الأقران ، وتفرد بذلك في جميع أقطار الدنيا ولم يكن في عصره من يماثله).

وقال الذهبي: (ومع براعته في العربية له يدٌ طولى في القصة والآثار والقراءات ، واللغات وله مصنفات في النحو والقراءات وهو مفخر أهل مصر في العلم تخرَّج به عدة أئمة)[4].

وقال الرعيني: (هو شيخ فاضل ما رأيت مثله ، كثير العمل والانبساط بعيد عن الانقباض ، جيِّد الكلام ، حسن اللقاء ، جميل المؤانسة ، فصيح الكلام ، طلق اللسان ، ذو كلمةٍ وافرة وهمةٍ فاخرة)[5].

وهنالك عدد كبير من العلماء أشادوا بأبي حيان يصعب حصرهم.

---

(1) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن ، ص 303 .

(2) البغية 285/1 .

(3) البغية 288/3 .

(4) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي تحقيق بشار معروف ، وشعيب ، وصالح عباس ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى 1404هـ – 1984م ، ج2 ص 561 .

(5) نفح الطيب ، ج3 ، ص 320 .

منهج أبي حيان في البحر المحيط:

ذكر أبو حيان في مقدمة كتابه تاريخ تأليفه لهذا الكتاب فأقرّ بأنه ألفه في سنٍ متأخرة من عمره يحتاج صاحبها للهدوء والراحة ولكنه في سبيل العلم لم يبالِ بما يلقى في هذا المجال من ضروب التعب والعناء(1). ثم بيَّن منهجه في هذا الكتاب فقال: (إنِّي أبتدئ أولاً بالكلام على مفردات الآية ، ثم أفسرها لفظةً لفظة فيما يحتاج إليه من اللغة ، والأحكام النحوية لتلك اللفظة قبل التركيب ، ثم أشرع في تفسير الآية ذاكراً سبب نزولها ، وارتباطها بما قبلها ، حاشداً فيها القراءات شاذّها ومستعملها ، ذاكراً توجيه ذلك في علم اللغة بحيث أنَّي لا أُغادر منها كلمةً وإنْ اشتهرتْ حتى أتكلم عليها مبدياً ما فيها من غوامض الإعراب ، ودقائق الآداب)(2).

إنَّ من مجالات الدراسة في القرآن الكريم معرفة إعراب ألفاظه للكشف عن معانيه ، والسلامة من اللحن فيه.

حيث يقول ابن عطية: (إعراب القرآن أصل الشريعة ؛ لأنَّ بذلك تقوم معانيه التي هي الشرع)(3).

ويقول مكي بن أبي طالب القيسي:

وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه ، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه ، ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه مستعيناً على أحكام اللفظ به ، مطَّلعاً على المعاني التي تختلف باختلاف الحركات ، متفهماً لما أراد الله به من

---

(1) البحر المحيط – أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية 1403هـ – 1983م ، 3/1 .

(2) البحر المحيط 4/1 .

(3) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، عبد الحق بن غالب بن عطية تحقيق المجلس العلمي بفاس ، توزيع مكتبة ابن تيمية القاهرة ، ج1 ، ص 14 .

عبادة ، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني ، وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ، ويُفهم الخطاب ، وتصح معرفة حقيقة المراد[1].

هكذا رسم أبو حيَّان الأندلسي منهجه الذي سار عليه في تفسيره البحر المحيط من خلال إعرابه لآيات القرآن الكريم وهذا المنهج الذي رسمه يقوم على ما يلي:

إنَّ أبا حيان – رحمه الله – عندما يختار إعراباً كان يسلك أحسن الوجــوه التي ينبغي أن يُحمل عليها القرآن الكريم ، ويبتعد عن التكلــف ، والتحمــل فــي الإعراب أو التقدير أو التخريج المؤدي لذلك ، وكان يرفض بعض الأعاريــب أو التخاريج ، أو التقادير ؛ لأنها متكلفة.

ومن ذلك أنه ذكر وجهين إعرابيين في (ما) وما بعدها في قولــه تعــالى: (وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ)[2] وهما[3]:

الأول: أنَّ (ما) موصولة بمعنى الذي ثم ذكر في معناها خمسة أقوال ويكون قوله: (مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ) صلتها.

الثاني: ما أجازه أبو البقاء[4] في (ما) أن تكون نكرة موصوفة وأما أن (يوصــل) على هذا الإعراب ففيه وجوه:

يجوز أن يكون في موضع جرٍ وبدل من الضمير في (بــه) والتقــدير بــه وصله أي: ما أمرهم الله بوصله[5].

---

(1) مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق حاتم الضامن ، بيروت ، مؤسسة الرســالة ، الطبعة الثانية 1405هـ – 1984م ، ج1 ، ص 63 .

(2) سورة البقرة الآية 27 .

(3) البحر المحيط ، ج1 ، ص 128 .

(4) البيان في إعراب القرآن ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، بدون ، ج1 ، ص 44 .

(5) معاني القرآن وإعرابه ، أبو اسحق إبراهيم بن السرى الزجاج ، تحقيق عبد الجليل ، بيروت ، عالم الكتب ج1 ، ص 106.

وأجاز المهدوي[1] وابن عطيه[2] وأبو البقاء أن تكون (أن يوصل) في موضع نصبٍ بدلاً من (ما) أي: وصله والتقدير: ويقطعون وصل ما أمر الله به. وأجاز المهدوي وابن عطية كذلك أن تكون في موضع نصبٍ مفعولاً من أجله وقدَّره المهدوي: كراهية أن يوصل فيكون الحامل على القطع لما أمر الله كراهية أن يوصل وقدَّره أبو البقاء (لئلا)[3].

فقام أبو حيان برد هذا الإعراب الأخير من توجيهاته المتكلفة مختاراً الوجه الأول ؛ وهو أن تكون (ما) موصولة ومعناها على العموم في كل ما أمر الله به أن يوصل. قال – رحمه الله – : (وهذه الأعاريب ضعيفة كلها ولولا شهرة قائلها لضربت عن ذكرها صفحاً ، والأولى الذي اخترناه وينبغي أن يُحمل عليه كلام الله ، وسواه من الأعاريب بعيدٌ عن فصيحِ الكلامِ) [4].

ثانياً: اعتماد أبي حيان على السماع:

عرَّف السيوطي السماع بأنه: (ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن الكريم ، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولَّدين نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافر)[5] فهذه ثلاثة أنواع لابد في كلٍّ منها الثبوت.

---

[1] هو أبو العباس بن عمار المهدوي المغربي من المفسرين اللغويين ، دخل الأندلس ، توفي سنة 440هـ ، له التفضيل في التفسير ، والهداية في القراءات السبع ، يُنظر بغية الوعاة ، ج1 ، ص 351 .

[2] المحرر الوجيز ، ج1 ، ص 157 .

[3] يُنظر مشكل إعراب القرآن الكريم ، ج1 ، ص 84 .

والبيان في غريب إعراب القرآن أبو البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتب 1400هـ – 1980م ، ج1 ، ص 67.

[4] البحر المحيط ، ج1 ، ص 128 .

[5] الاقتراح في أصول النحو وجدله ، تحقيق محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ، 1409هـ – 1989م ، ص 152 .

فالسماع أهمَّ أصل قام عليه منهج أبي حيان في البحر المحيط ، فهو مـدار الحكم عنده ، يأخذ به ، ويعتمد عليه في إثبات الأحكام النحويَّة ويختار مـا يـراه صواباً ، كما أنه اعتبره أصلاً في الردِّ على من يُعارضه.

أبو حيان – رحمه الله – تقيد بما وضعه الأوائل من شروط فيمن يستشـهد بشعره زماناً ومكاناً[1] ، فلم يستشهد بما كان خلاف ذلك فقد أجـاز الزمخشـري الاستشهاد بشعر أبي تمام[2] معللاً ذلك بأنه: (وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية فجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قـول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانـه[3]. قـام أبو حيان بردِّ قول الزمخشري السابق حيث قال: (وكيف يستشهد بكلامِ مـن هـو مُولَّد) وقد صنَّف الناس فيما وقع له اللَّحن في شعره)[4]. وقال في موضع آخـر: (ولا حجة فيه ؛ لأنه لا يستشهد بكلام المولَّدين)[5].

ثالثاً: عدم الأخذ بالإعراب المؤدي إلى حمل القرآن على غير الفصيح

قال أبو حيان:(إنَّ للقرآن مكانته وقدسيته فلذا يجب إعرابه على أفصح الوجوه)[6]

---

[1] الاقتراح في أصول النحو وجدله ، جلال الدين السيوطي ، ص 162 – 164 .

[2] هو: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي الشاعر وُلد في سوريا سنة 188هـ ثم انتقل إلى مصر ، قيل إنه كان يحفظ أربعة ألف أُرجوزة ، توفي سنة 231هـ له ديوان الحماسة ، والوحشيات وغيرها ، يُنظر تاريخ بغداد أبوبكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ج8 ، ص 248 – 253 .

[3] الكتاب لسيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنَبر ، تحقيق وشرح عبد السلام هـارون ، عـالم الكتـب بيروت بدون ، ج1 ، ص 220 – 221 .

[4] البحر المحيط ، ج1 ، ص 280 .

[5] المصدر السابق نفسه ، ج3 ، ص 280 .

[6] المصدر السابق نفسه ، ج3 ، ص 112 .

رابعاً: مراعاة المعنى

الأهداف والغايات من دراسة الإعراب كشف المعنى وبيان المراد من الكلام كما قال الأزهري: (عرَّبت له الكلام تعريباً له إعراباً إذا بيَّنته له حتى لا يكون فيه حضرميه ... والإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة)[1].

وقال ابن منظور: (والإعراب الذي هو النحو ، وإنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[2].

فلذا نجد أنَّ أبا حيان كان يراعي المعنى الصحيح المقصود بالآية عندما يختار وجهاً من الوجوه التي أُعربت بها ، إيماناً منه بأنَّ من وظائف الإعراب كشف المعنى وتجليته وإظهاره).

ومن أمثلة مراعاته للمعنى[3]: أنه ذكر في إعراب جملة (لا يألونكم خبالا) (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لاَ يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً)[4].

ثلاثة أوجه هي[5]:

الأول: أنها لا موضع لها من الإعراب[6] ، إذ جاءت بياناً لحال البطانة الكافرة هي هي والجمل التي بعدها لتُنفِّر المؤمنين عن اتخاذهم بطانة.

الثاني: إنها صفة للبطانة[1].

---

(1) تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، الدار المصرية ، مطابع السجل العربي ، بدون ، ج2 ، ص 361 – 362 .

(2) لسان العرب ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، دار بيروت ، ج1 ، ص 589 .

(3) البحر المحيط ، ج1 ، ص 41 ، 54 ، 135 ، والمصدر نفسه ج2 ، ص 197 .

(4) سورة آل عمران الآية 118 .

(5) البحر المحيط ، ج3 ، ص 38 .

(6) اختار هذا الإعراب الزمخشري في الكشاف ، ج1 ، ص 459 .

الثالث: إنها حال مما تعلقت به ، (من) في قوله: (من دونكم) [2].

مصطلحاته في البحر المحيط:

كانت شخصية أبي حيـــان واضحة في البحر المحيط ، حيث كان يختـــار ويُرجح ما يراه صواباً ، وقد تنوعت مصطلحاته عندما يختار ويرجح ، فقد كثرت مصطلحاته خاصة في الإعراب وفيما يلي نوضح ذلك:

أولاً: مصطلحاته الصريحة

1- (الذي نختاره) ، أو (الذي اخترناه)[3].

2- (الأولى) أو (الأولى عندي)[4].

3- (الأولى والأصوب)[5].

4- (الأحسن)[6].

5- (المختار)[7].

6- (الأجود)[8].

7- (الذي اختاره)[9] أو (الذي لا اختاره)[10].

---

(1) ذهب إلى ذلك مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن ، ج1 ، ص 171 .

(2) البحر المحيط ، ج1 ، ص 113 ، 146 ، 308 .

(3) البحر المحيط ، ج1 ، ص 75 ، 349 ، ج2 ، ص 189 .

(4) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 109 ، ج2 ، ص 26 ، 80 .

(5) المصدر السابق نفسه ، ج3 ، ص 109 ، ج2 ، ص 22 .

(6) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 133 ، 148 ، 262 .

(7) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 40 ، 123 .

(8) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 140 ، ج2 ، ص 137 .

(9) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 410 ، ج3 ، ص

(10) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 29 ، 192 .

8- (الذي أذهب إليه) أو (الذي نذهب إليه)[1].

ثانياً: مصطلحاته غير الصريحة

وكونها غير صريحة ؛ لأن دلالتها لا تدل على القطع والبت في المسألة النحويـــة أو إعراب الآية كالمصطلحات الصريحة السابقة وفيما يلي نوضح بعضاً منها:

1- (الأقرب) [2].

2- (الظاهر)[3].

3- (الأظهر)[4].

4- (المشهور)[5].

5- (الذي يتبادر إليه الذهن)[6].

6- (ليس عندنا كذلك)[7].

7- (الذي يقتضيه النظر)[8].

8- (لا بأس به)[9].

ثالثاً: مصطلحاته التي تدل على الرفض أو التضعيف منها:

1- (هذا الوجه ليس بظاهر)[1].

---

[1] المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 61 ، 128 .

[2] المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 107 ، ج4 ، ص 76 .

[3] البحر المحيط ، ج1 ، ص 308 ، ج2 ، ص 29 .

[4] المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 316 ، ج3 ، ص 63 .

[5] المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 474 ، ج2 ، ص 255 .

[6] المصدر السابق نفسه ، ج3 ، ص 207 .

[7] المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 364 .

[8] المصدر السابق نفسه ، ج2 ، ص 139.

[9] المصدر السابق نفسه ، ج4 ، ص 160 .

2- (وهذا فاسد)[2].

3- (لا نعلم أحداً أجاز ذلك)[3].

4- (قول مرغوب عنه)[4].

5- (فهو شاذ)[5].

6- (وهذا خطأ)[6].

7- (غير الصواب)[7].

8- (مذهب لا يقوم عليه دليل)[8].

---

(1) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 125 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ج3 ، ص 416 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 401 .

(4) المصدر السابق نفسه ، ج3 ، ص 70 .

(5) البحر المحيط ، ج4 ، ص 49 .

(6) المصدر السابق نفسه ، ج2 ، ص 31 ، وج4 ، ص 31 .

(7) المصدر السابق نفسه ، ج2 ، ص 300 .

(8) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 363 .

ثقافتــه:

لقد كان أبو حيان أستاذاً في كلِّ فن نابغاً في كلِّ علمٍ ، ففي بلده وموطنــه درس القراءات ، وأخذها عن أبي جعفر بن الطباع وتلقى العربية عن أبي الحسن الأبذي ، وأبي جعفر بن الزبير ، وابن أبي الأحوص ، فكان له إلمام كامل بأُصول الفقه ، ومعرفة تامة بالحديث ، وأمّا التفسير فكان له اليد الطولى فيه وكتابه البحر لا يزال بين أيدينا يؤيد ما نقول[1] ، وحتى التاريخ كان أبو حيان من البارعين فيه فقد كان له بصرٌ تام بتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم[2]. وقد قال الصــفدي مشــيراً إلى ثقافته ، ومدى تحصيله للعلم والمعرفة: (لم أره قط إلا يسمع ، أو يشتغل ، أو يكتب ولم أره على غير ذلك)[3]. وأما النحو والصرف فقد كان لأبي حيان فيهمــا المجال الأول ، والميدان الفسيح حيث قال عنه الصفدي: (كان إمــام النحــاة فــي عصره شرقاً وغرباً)[4]. خدم هذا العلم مدة ثمانين عامــاً ، وســلك مــن غرائبــه وغوامضه طرقاً متشعبة الأفانين ، ولم يزل على حاله إلى أن دخل في خبر كــان وتبدلت حركته بالإسكان)[5].

وأما الأدب واللغة فكان فيهما بحراً لا يجارى ، وعلماً لا يُبارى وإني أترك المقام لتلميذه الصفدي ليمدنا بصورةٍ واضحة عن أدبه والكتب التي ألمَّ بهــا أبــو حيان في هذا المجال حيث قال: (قرأتُ عليه الأشعار وكان يحفظها ، والمقامــات الحريرية، وقرأت عليه سقط الزند لأبي العلاء المعري ، وبعض الحماسة لأبــي

---

[1] ينظر المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور عبد العــال ســالم مكرم ، ص 278 .

[2] شذرات الذهب للحنبلي ، 145/6 .

[3] نفح الطيب 294/3 .

[4] ينظر المدرسة النحوية ، ص 278 .

[5] نفح الطيب 292/3 .

تمام الطائي ومقصورة ابن دريد ، وسمعت من لفظه كتاب الفصيح لثعلب وكـــان يحفظه وسمعت من لفظه خطبة كتاب: إرتشاف الضرب من لسان العرب وغير ذلك[1].

لم يكن أبو حيان مبرزاً في اللغة العربية فحسب بل كان مُلماً أيضاً بلغـــاتٍ أخرى ؛ حيث كان يجيد اللغة الفارسية ، والتركية والحبشية بجانب اللغة العربية ، ورجل يجيد كل هذه اللغات جدير بالإعجاب والتقدير وإذا نظرنـــا إلـــى علمـــاء عصره فنجد ثقافاتهم لا تتعدى اللغة العربية وبعض فروعها ، ولم يكن إلمام أبـــي حيان باللغة العربية أكثر من إلمامه باللغات الأخرى التي ذكرناها ، فقد أَلَّف فـــي هذه اللغات ، حيث ذكرت دائرة المعارف الإسلامية أنه: صنَّف كتاباً في نحو اللغة الفارسية وآخر في اللغة التركية بعنوان: **(**الإدراك في لسان الأتراك**)** الدائرة مجلد 333/1[2] ، أما رسالته في اللغة الفارسية فلم يتمها[3].

موقف أبي حيان من القراءات القرآنية:

إنَّ المفسرَ في تفسيره لكتاب الله تعالى لابد له من المعرفـــة بـــالقراءات ؛ لأنها من الأركان التي يقوم عليها تفسير القرآن الكريم لإظهار معانيه العظيمة هذا ما ذكره أبو حيان في مقدمة تفسيره البحر المحيط[4].

نجد أن أبا حيان في تفسيره البحر المحيط اعتمد اعتمـــاداً رئيســـاً علـــى القراءات المتواترة من غير أن يرجح بعضها على بعضٍ ؛ لأن هذه القراءات كلها

---

[1] نكت الهيمان في نكت العميان بعناية أحمد زكي باشا ، مكتبة التوعية الإسلامية التراث الإسلامي مصورة عن الطبعة الجمالية بمصر سنة 1399هـــ – 1911م ، ص 281 .

[2] دار المعارف الإسلامية نقلها إلى اللغة العربية جماعة من الباحثين ، جمادى الثانية 1352هـــ – أكتـــوبر 1933م ، ج1 ، ص 333 .

[3] المدرسة النحوية ، ص 279 .

[4] البحر المحيط ، ج1 ، ص 7 .

صحيحة ، ومروية ثابتة عن النبي (ص) ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية فلا يمكن ترجيح قراءةٍ على قراءة[1].

ونِعم السلف لنا: أحمد بن يحيي ، كان عالماً بالنحو واللغة متديناً فقيهاً[2]. وعند قوله تعالى: (وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ)[3] نقل قراءة[4] من سكَّن الهاء في (يؤدِّهْ) ثم قال: (وما ذهب إليه أبو إسحاق من أنَّ الإسكان غلط ، ليس بشيءٍ ، إذ هي قراءة في السبعة وهي متواترة وكفى إنها منقولة عن إمام في النحو ، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا).

كما نجد أنَّ أبا حيان لا يرتضى تلحين القُراء وقراءتهم ، أو الحكم عليها بالخطأ أو الغلط ؛ لأنهم لم يقرأوا إلا بأثرٍ عن النبي (صلى الله عليه وسلم) مع موافقة كلام العرب على ذلك ، أو أنَّ لها وجهاً في العربية ، فعند قوله تعالى: (وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ)[5]. ذكر قراءة[6] النصب في (يكون) وذكر من لحَّنها حيث قال: (وهذا قول خطأ ؛ لأنَّ هذه القراءة من السبعة فهي متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر[7] وهو رجلٌ عربيّ لم يكن ليلحن ، وقراءة الكسائي في بعض المواضع ، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بإنها

---

(1) البحر المحيط ، ج2 ، ص 265 .

(2) البحر المحيط ، ج3 ، ص 386 .

(3) سورة آل عمران الآية 75 .

(4) قراءة أبي عمرو وهشام وحمزة ، ينظر النشر ج1 ، ص 305 ، والبدر الزاهر ، ص 64 ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، للشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي ، الشهير بالبنا ، علّق عليه علي محمد الضباع – 1359هـ ، دار الندوة ، بيروت ، لبنان ، ج1 ، ص 482 .

(5) سورة البقرة الآية 117 .

(6) هي قراءة نافع في مواضع ، وتبعه الكسائي في بعضها ، يُنظر النشر ، ج2 ، ص 220 ، وإتحاف فضلاء البشر ، ج1 ، ص 413 .

(7) هو أبو عمران عبد الله بن عامر أحد القراء السبعة وُلّي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك وهو مُقرئ الشاميين توفي سنة 118هـ .

لحنٌ من أقبح الخطأ المُؤثِم الذي يجر قائله إلى الكفر إذ هو طعن على ما عُلم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى)[1].

ولأبي حيان مواقف كثيرة مع الزمخشـري الـذي ردَّ بعـض القـراءات وضعَّف قارئيها ، حتى أنه ذكر أنَّ من عادة الزمخشري إساءة الأدب مع القـراء وأهل الآداء ، وأثنى أبو حيان على القُراء السبعة حيث قال: (أما نافع[2] فقرأ على سبعين من التابعين وهم عرب فصحاء ...

وأمّا ابن كثير[3] فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة ، كمجاهد وغيره.

ومن مصنفات أبي حيان في القراءات: حيث قال تلميذه الصـفدي: (ولـه التصانيف التي سارت وطارت وانتشرت وما اندثرت وقرِئت ودُرِيت أجملت كُتب الأقدمين ، وألهمت المقيمين بمصرَ والقادمين)[4].

أولاً: عقد اللآلي في القراءات السبع العوالي[5].

ثانياً: الروض الباسم في قراءة عاصم[6].

ثالثاً: المورد والغمر في قراءة أبي عمرو[7].

رابعاً: تقريب النائي في قراءة الكسائي[8].

هذه هي بعض مصنفات أبي حيان – رحمه الله – في القـراءات القرآنيـة على سبيل المثال لا الحصر.

---

(1) البحر المحيط ، ج1 ، ص 366 .

(2) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي أحد القراء السبعة ، اشتهر بالمدينة وأقرأ الناس بها وبهـا تـوفي سنة 169هـ ، يُنظر: وفيات الأعيان ، ج5 ، ص 368 ، وغاية النهاية ، ج2 ، ص 33 .

(3) هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عبد المطلب الداري ، أحد القراء السبعة ، أخذ عن عبد الله بن الزبير ، وأبي أيوب الأنصاري ، وأنس بن مالك وغيرهم ، توفي سنة 120هـ ، يُنظر: وفيات الأعيـان ، ج3 ، ص 41 ، وغاية النهاية ، ج1 ، ص 443 – 445 .

(4) البدر الطالع ما بعد القرن السابع لحمد بن علي الشوكاني ، دار المعرفة بيروت ، بدون 288/2 .

(5) نفح الطيب ، 306/3.

(6) الدرر الكامنة، 70/5.

(7) البدر الطالع، 288/2.

(8) نفح الطيب، 306/3.

موقف أبي حيان من المذاهب النحوية:

إنَّ الناظر في كتاب البحر المحيط يجدُ من أوَّلِ وهلةٍ غزارةَ علــمِ مؤلِّفــه، ومدى اطلاعه على المذاهب النحوية وآراء كل فريق منهم، فينظر بعين البصــير في القضية، فيرجح ما يراه موافقاً للحق الذي يراه.

كان أبو حيان ينتهج منهج البصريين ويقتفي أثرهم ويأخذ بأقوالهم، ويعتمد على أصولهم فيما يختار ويرجح، فكثيراً ما يقول: (هذا ليس مذهب البصريين)[1] أو (شيء لا يقوله البصريون)[2] أو (لا يجوز ذلك عنــد البصــريين)[3] أو (هــذا مذهب البصريين)[4] ونحو ذلك.

لم يكن أبو حيان مجرد حاطب ليل ، بل كان ناقداً بصيراً يختار مــا هــو مناسب للآية ، دون النظر لقائلها ، فالتقليد في نظره ظاهرة سلبية ممقوتة.

قال أبو حيان متحدثاً عن البصريين: (ولسنا متعبدين بقول نُحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكمٍ ثبت بنقل الكوفيين من كــلام العــرب لــم ينقلــه البصريون، وكم حكمٍ ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم العربية ... لا الآخذون عن الصحف دون الشيوخ) [5].

---

(1) يُنظر البحر المحيط ، ج1 ، ص 113 ، 146 ، 431 .

(2) يُنظر: المصدر السابق ، ج1 ، ص 142 ، والمصدر نفسه ، ج2 ، ص 489 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 364 ، ج2 ، ص 476 ، ج4 ، ص 39 .

(4) المصدر السابق نفسه ، ج3 ، ص 225.

(5) البحر المحيط ، ج3 ، ص 167 .

حقاً إنَّ أبا حيان متعصباً للبصريين بعامةٍ ، ولسيبويه بخاصةٍ ، لكن مع هذا التعصب لم يكن يتبع رأياً إلا وبه دليلٌ ولا قضية إلا بشواهدها ، فهو قد حذا حذوهم وأُعجب بآرائهم[1].

وقال أيضاً: (وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون)[2].

ولأبي حيان الأندلسي – رحمه الله – في تفسير البحر المحيط مواقف ومناقشات عنيفة أو هادئة مع كبار النحاة السابقين أو المعاصرين ، وهو في كلتا الحالتين يتبع الدليل ويقتنع بالحجة والبرهان وقد يكون الذي يتطلبه نصّ لسيبويه أو رأي للبصريين ، ولا ننكر أنه كان حاد المناقشة مع ابن مالك في بعض مسائل الخلاف على حين أنه كان من المؤيدين الآخذين برأيه في مسائل عديدة لمس فيها جانب الحق فاتبعه على الرغم من مرارة الغضب التي كان يتجرعها أبو حيان ؛ بسبب مكانة ابن مالك في ميدان النحو واللُّغة ، وشاء القدر أن يتصدى ابن هشام لأبي حيان يفنِّد رأيه ويسفه فكره ، كما كان يفعل أبو حيان مع ابن مالك في بعض المواقف[3].

وفي ما يلي نذكر هذه المواقف لأبي حيان مع بعض نُحاة البصرة نذكر منهم:

الخليل بن أحمد شيخ سيبويه: خالفه أبو حيان في مسألة[4] (أصل لن) حيث يرى تركيبها مع (لا) النافية و(أن الناصبة) وردَّ عليه تلميذه سيبويه هذا الرأي ورجح أنها بسيطة ، واختار أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه فهو يرى أنها بسيطة خلافاً

---

(1) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري ، ص 345 .

(2) البحر المحيط ، ج2 ، ص 317 – 318 .

(3) المدرسة النحوية ، ص 315 .

(4) البحر المحيط ، ج1 ، ص 102 .

للخليل حيث زعم أنها مركبة[1]. ووافقه في مسألة نيابة بعض حروف الجر عن بعض ، فإنَّ أبا حيان اختار المنع وكذلك الخليل وسيبويه لا يقولان بتناوب حروف الجر[2].

وأما سيبويه فقد كانت له منزلة رفيعة عند أبي حيان ، فهو كما قيل عنه: (وهو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل بن أحمد وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو) [3].

وكان لكتاب سيبويه مكانة سامية ومنزلة رفيعة عند شيخنا ، أبي حيان فكان له أكبر الأثر في تكوين آرائه النحوية.

وعند ذكر العلوم التي يحتاجها المفسر (معرفة الأحكام التي للكلمة العربية من جهة إفرادها وتركيبها ، ويؤخذ ذلك من علم النحو ، وأحسن موضوع فيه وأجله كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه – رحمه الله تعالى –)[4].

الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة[5]:

خالفه أبو حيان في أكثر المسائل النحوية نذكر منها:

ذهب إلى أنَّ (حيث) ظرف زمان خلافاً للجمهور ، حيث يرى أنها ظرف مكان واختار أبو حيان مذهب الجمهور في أنَّ (حيث) ظرف مكان[1].

---

(1) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 273 ، 298 ، 324 ، ج2 ، ص 51 ، 55 ، 192 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 69 .

(3) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 256 .

(4) المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 106 .

(5) الأخفش هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، المعروف بالأخفش الأوسط ، سكن البصرة وقرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه دخل بغداد وأقام بها ، توفي سنة 215هـ ، له معاني القرآن والاشتقاق والمسائل وغيرها.

ووافقه أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار حيث اختار هذا المذهب أبو حيان ؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه[2].

يُونس بن حبيب الضبي البصري[3]:

خالف جمهور النحويين في مسألة العطف بـ (لكن) فالجمهور يرى أنها عاطفة ويونس يرى أنها ليست عاطفة وتبعه أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، واختار أبو حيان ما ذهب إليه يونس ؛ لأنهم عللوا ذلك بأنه لم يحفظ من لسان العرب بل إذا جاء بعدها عطف كانت مقرونة بالواو وحرف العطف لا يدخل على حرف عطفٍ آخر ، فيكون العطف للواو[4].

موقفه من بعض نحاة الكوفة نذكر منهم:

أبو حسن علي بن حمزة الكسائي:

لا شك أن الكسائي أبرز نحاة الكوفة ، بل هو إمام مدرستهم ، فهو الذي وضع رسومها ووطأ منهجها وقد أثنى عليه أبو حيان في البحر المحيط حيث قال عنه:(إمام نحو وسامغ لغة)[5] خالفه أبو حيان في أكثر المسائل النحوية نذكر منها:

إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد فالكسائي يرى إضافتها للاسم المفرد ويعده قياساً أما أبو حيان فيحكم على إضافة (حيث) إلى المفرد بالشذوذ[1].

---

(1) البحر المحيط ، ج1 ، ص 166 .

(2) المصدر السابق نفسه ، ج2 ، 158 – 159 .

(3) يونس بن حبيب الضبي البصري من أصحاب عمرو بن العلاء سمع من الكسائي والفراء وغيرهما كانت له حلقة بالبصرة ينتابها فُصحاء الأعراب والبادية ، توفي سنة 182هـ ، يُنظر وفيات الأعيان ، ج7 ، ص 244 – 249 وبغية الوعاة ، ج2 ، ص 365 .

(4) البحر المحيط ، ج1 ، ص 137 .

(5) البحر المحيط ، ج2 ، ص 39 .

فهذا يبين اختلاف أبي حيان مع الكوفيين في بناء أكثر قواعــدهم النحويــة فالكوفيون يبنون القاعدة النحوية ولو على شاهدٍ واحدٍ ، أما البصــريون فالقاعــدة النحوية عندهم لا تقوم إلا على السماع الكثير الموثوق بــه ، وهــذا مــا جعــل أبو حيان يُرجح آراء البصريين في أكثر المواضع.

أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب:

خالف أبو حيان ثعلبَ في جميع المسائل النحوية التي كان له فيها رأي مع أنَّ ثعلب كان إماماً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين نذكر من هذه المســائل التي خالفه فيها:

قال السيوطي في الهمع: قال ثعلب: (إنَّ اللام نفسها تنصب الفعل في مثل: جئتُ لأكرمَك ، كما قال الكوفيون إلا أنه قال: لقيامها مقام (أن) قال أبو حيان هذا باطلٌ ؛ لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الأســماء لا تعمــل إلا فــي الأسماء[2].

كذلك ذهب ثعلب وهشام وجماعة من الكوفيين إلى جواز مجئ الفاعل جملة مطلقاً حيث اختار أبو حيان المنع ، وفقاً للبصريين ومن تبعهم[3].

أبو زكريا يحيي بن زياد الفراء:

قام أبو حيان بالثناء عليه ، ووصفه بأنه إمامٌ سامغٌ لغةٍ حيث قال عنه: (هو

---

[1] المصدر السابق نفسه ، ج1 ، ص 64 .

[2] همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تصحيح محمــد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة بيروت ، بدون ، 17/2 .

[3] البحر المحيط ، ج1 ، ص 46 – 47 .

إمام في اللغة والنحو)[1] ، واختار ما ذهب إليه من منع مجئ الفاعل مرفوعاً بعد بعد المصدر المنون ، خلافاً للبصريين الذين يجيزون ذلك لأنه ليس لهم حجةٌ على إثبات دعواهم من السماع ، وقد زعم الفراء أنه لم يسمع ذلك من العرب ، والفراء سامغ لغة ...)[2].

وخالف أبو حيان الفراء في مواضع كثيرة منها: زيادة الواو العاطفة فإن الفراء أحد الكوفيين الذين يرون ذلك ، وقد صرَّح بذلك أبو حيان وقال إنها: لا تكون زائدة)[3].

فهذه هي مواقف أبي حيان الأندلسي – رحمه الله – مع بعض نحاة البصرة والكوفة إلى أن توفي عام خمسة وأربعين وسبعمائة للهجرة بالقاهرة ودُفن بها وكان ذلك في عهد الملك الصالح كما أرخ لذلك ابن كثير[4].

وقد رثاه تلميذه الصفدي بقصيدةٍ طويلةٍ معبراً عن حزنه ومعدداً مآثره جاء فيها:

مَاتَ شَيْخُ الدِّينِ أَثِيْـرُ الـوَرَى ... فاسْتَقَرَّ البَـارِقُ واسْتَعْبرَا
وَرَقَّ مِنْ حُزْنِ نَسِيمِ الصَّـبَا ... وَاعتَلَّ في الأَسحَارِ لَمَّا سَـرَىَ
وَصَادِحَات الأَيْكِ فـي دَوْحَهـا ... رَثَتهُ في السَّجْعِ عَلَى حَرْفِ رَا
يَا عَينُ جُوْدِي بالـدّمُوعِ التـي ... تَرْوِي بِهَا مَا ضَمّهُ مِنْ ثَـرَى
وَاجْرى دَماً فَالخَطبُ في شَـأنِهِ ... قَدْ اقْتَضَى أَكْثَر مِمَا جَـرَى[5]

---

[1] هو أبوبكر يحيي بن زياد الديلمي وُلد سنة 144هـ ، إمام الكوفيين أخذ النحو عن الكسائي ، كان متديناً ورعاً أكثر مقامه ببغداد توفي سنة 207هـ ، له معاني القرآن ، واللغات ، والنوادر والمقصور والممدود وغيرها ، يُنظر إنباه الرواة ، ج4 ، ص 7 ، ومعجم الأدباء ، ج2 ، ص 9 ، وبغية الوعاة ، ج2، ص 333.

[2] البحر المحيط ، ج2 ، ص 461 .

[3] البحر المحيط ، ج3 ، ص 79 .

[4] البداية والنهاية ، نشر مكتبة المعارف ، بيروت ، ط2 ، 1977م ، ج213/14 .

[5] النفح – /315 .

الباب الأول

القضايا النحوية المختصة بالأسماء المعربة وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: المرفوعات.

الفصل الثاني: المنصوبات.

الفصل الثالث: المجرورات.

الفصل الرابع: التوابع

الفصل الأول

المرفوعات وفيه أربع قضايا:

القضية الأولى: إضمار عامل الفاعل

القضية الثانية: وقوع الجملة فاعلاً

القضية الثالثة: إنابة المصدر والظرف عن الفاعل

القضية الرابعة: العامل الأولى بالعمل في التنازع

القضية القضية الأولى: **إضمار عامل الفاعل**:

قال تعالى: ﴿ . . . بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ . . . ﴾[1].

يقول أبو حيان: (الأولى عندي أن تُرفع "مكر" على الفاعلية أي بل صدنا مكرُكم بالليلِ والنهار، ونظيره قول القائل: أنا ما ضربتُ زيداً بل ضربه عمرو، فيقول: بل ضربه غلامك والأحسن في التقدير أن يكون المعنى: ضربه غلامه والارتفاع على الإبتداء عند الحوفي[2] وابن عطية[3] في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا . . . ﴾[4]

يقول أبو حيان: (ارتفع أبشرٌ عند الحوفي وابن عطية على الابتداء والخبر (يهدوننا) والأحسن أن يكون مرفوعاً على الفاعلية)؛ لأنَّ همزة الاستفهام تطلب الفعل فالمسألة من باب الاشتغال[5]. ويرى الزمخشري أن الفاعل قد يُذكر وفعله الرافع له محذوف لأمر يدل عليه كقولك عند رؤية مضروبٍ أو مقتولٍ، ولم تعلم من فعل الضرب أو القتل وكلّ واحدٍ يقتضي فاعلاً في الجملة فتسأل عن الفاعل فتقول: (من ضربه) أو (من قتله). فيقول المسؤول: (زيد) أو (عمرو) يريد ضربه زيدٌ، أو قتله عمرو، فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإنْ لم ينطق به؛ لأنَّ السائل لم يشك في الفعل، وإنما يشك في فاعله.

---

(1) سورة سبأ – الاية 33.

(2) الحوفي هو علي بن إبراهيم بن سعد الحوفي، توفي سنة 430هـ، ينظر معجم الأدباء 1643/4.

(3) ابن عطية هو أبو الحسن عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز 211/7.

(4) سورة التغابن – الاية 6.

(5) البحر المحيط 277/7.

ولو أظهره وقال: (ضربه زيدٌ) لكان أجود شيءٍ وصار ذكر الفعل كالتأكيد.[1] ومن ذلك قوله تعالى: {اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . . . رِجَالٌ . . . ﴾[2] بفتح الباء في قراءة عاصم وابن عمر؛ وذلك أنه بناه لما لم يسم فاعله فأقام الجار والمجرور بعده مقام الفاعل، ثم فسَّر (من يسبحَّ) على تقدير سؤال سائل: (من يُسبحه)؟ فقال: رجالٌ، فرفع رجال بهذا الفعل المضمر الذي يدل عليه (يُسبّح).

ومنه قول الشاعر[3]:

لِيتك يزيد ضارعٌ لخصومه * ومختبط مما تطيح الطوائح

الشاهد فيه (ضارعُ) جاءت مرفوعة بفعل محذوف، وكأنه قيل: (من يبكيه)؟ فقال: ضارعٌ لخصومه أي: يبكيه ضارع لخصومه.

ومثله قراءة من قرأ:﴿زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[4]. والمعنى زينه شركاؤهم، فرفع الشركاء لفعلٍ مضمرٍ دلَّ عليه (زُين).

وذكر أبو حيان في ارتشافه إلى أنَّ هذه القضية تعددت أراء العلماء فيها فيقول: (والفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر، وواجب الحذف، وجائز الحزف).

الأول: ما لا دليل على حذفه.

الثاني: إذا ولى ما يختص بالفعل الاسم وبعده ما يفسره نحو: أدوات الشرط كلها فيجوز ذلك إلا (إنْ) فشرطها أن يكون الفعل بعد الاسم ماضياً، أو يكون منفياً بلم

---

[1] المفصل في علم العربية– أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري – دار الجبل– بيروت الطبعة الثانية، ح1 ص 214.

[2] سورة النور – الاية 36 – 37.

[3] لابن نهيك النهشلي – (المختبط): المحتاج، (تطيح): تذهب وتهلك.

[4] سورة الانعام الاية – 137.

مثال: إن زيد جاءك فأكرمه، وإنْ زيدٌ لم يجئك فاهنه، وأمّا في غيرها فمختص بالشعر.

الثالث: إذا أشعر به ما قبله فيجوز حذف الفعل نحو قراءة من قرأ ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ بفتح الباء في (يُسبَحَّ) فرجال فاعل بفعلٍ محذوفٍ يدل عليه ما قبله أي: (يسبحه رجال) على أوضح التأويليين ولرفعه على الفاعلية شرطٌ وهو ألاّ يلتبس بالمفعول لو قلت: (يُوعَظ في المسجد رجالٌ) لالتبس أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله، وأن يكون فاعلاً فلا يجوز إضمار الفاعل على أنَّ (رجال) فاعل والقياس على ما سُمع من ذلك باعتبار، فالجمهور على أنه لا قياس على ما سُمع من ذلك وذهب الجرمي وابن جنى إلى القياس على ذلك.

وقال السيوطي: يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام، ك(زيد) في جواب: من قام؟

ومما حُذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ * رِجَالٌ . . . ﴾ على قراءة بناء (يُسبِحُّ) للمفعول، إذ التقدير: (يسبحه رجالٌ) لدلالة (يُسبَّح) عليه).

القضية الثانية: **وقوع الجملة فاعلاً**:

عرَّف النحاة الفاعل: بأنه كلُّ اسمٍ ذكرته بعد فعلٍ ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم[1]. فقد يجيئ الفاعل اسماً نحو: (جاء محمدٌ) أو مؤولاً بحرف مصدري نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾[2].

أما أن يكون الفاعل جملة مُطلقاً ففي ذلك خلافٌ بين النحويين:

حيث ذهب هشام[3] بن معاوية الضرير وأبو العباس ثعلب[4] وجماعة من الكوفيين إلى جواز مجئ الفاعل جملة مطلقاً نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾[5]. ونحو (يعجبني يقوم زيدٌ)[6].

ومما يرى جواز ذلك الزمخشري[7] وابن عطية[8].

(1) شرح المفصل – موفق الدين يعيش بن يعيش – بيروت، عالم الكتب، ج1 ص 74.

(2) سورة الحديد من الاية 16.

(3) هشام بن معاوية الضرير الكوفي أخذ النحو عن الكسائي له مختصر في النحو، توفي سنة 209هـ ينظر بقية الوعاة ج2 ص 179.

(4) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، وُلد سنة 200هـ، حفظ كتب الفراء كان ثقة ، توفي سنة 291هـ، له المجالس والفصيح ومعاني الشعر وغيرها، انظر البقية 396/1 – 398.

(5) سورة الكهف الاية 12.

(6) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب– عبد الله بن هشام الأنصاري– عناية محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص 428.

(7) ينظر الكشاف عن حقلئق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل– جار النبي الزمخشري– دار المعرفة، بيروت، بدون، 473/2.

(8) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الغرناطي من علماء التفسير واللغة والنحو وُليّ القضاء بمدينة المرية، توفي سنة 541هـ – له المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

وذهب الفراء وجماعة إلى جواز ذلك بشرط أن يكون العامل فعلاً قلبياً وأن تقترن الجملة بمعلق نحو: (ظهر لي أقام زيدٌ) وحملوا عليه قوله:﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[1].

ومنعوا (يعجبني يقوم زيدٌ) ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه وذهب البصريون ومن تبعهم إلا أنَّ الفاعل يكون اسماً أو مؤولاً بحرف مصدري ولا يكون جملة مطلقاً سواء أكان فعلها عاملاً قلبياً أم لا.

وجعل ابن هشام[2] هذا المذهب هو المشهور كما نسبه إلى الأكثرين.

أما شيخنا أبو حيان فلم يصرح باختياره في هذه القضية، وإنما صرّح باختيار أصحابه فعند قوله: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾[3] بسط المذاهب الثلاثة في هذه القضية، ثم قال: (قال أصحابنا: والصحيح المنع مطلقاً) ويعني بأصحابه هنا البصريون كما صرّح بهم في مواضع أخرى في البحر المحيط. وهذا يدل على أنه أخذ برأي البصريين دون غيرهم فدل على أنَّ مذهبه في هذه القضية المنع مُطلقاً.

وقال عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾[4] إنَّ الزمخشري أجاز وقوع الجملة فاعلاً: (وأما ما في الكشاف فلا يجوز ما ذكره على مذهب البصريين؛ لأنَّ الجملة إذ ذاك تكون في موضع المفعول الذي لا

---

(1) سورة يوسف الاية 35.

(2) مغنى اللبيب ج2 – 428.

(3) سورة البقرة من الاية 6.

(4) سورة الكهف الاية 12.

يُسمى فاعله وهو قائم مقام الفاعل فكما أنَّ تلك الجملة لا تقوم مقام الفاعل فكذلك لا يقوم مقام ما ناب عنه[1].

أما في كتابه ارتشاف الضرب من لسان العرب فقد ذكر المذاهب الثلاثة دون ترجيح[2].

وقال أبو حيان عند قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[3]

:((أُوحى) مبني للمفعول ويظهر أن الوحي هو هذه الجمل من قوله: (لئن أشركت) إلى (من الخاسرين) وهذا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأنَّ الجمل لا تكون فاعله، فلا تقوم مقام الفاعل)[4].

ومما يدل على أن اختياره عدم جواز مجئ الفاعل جملة مطلقاً عدم تخريج الآيات على ما استدلَّ به من يرى جواز مجئ الفاعل جملة فعند قوله: (ثُمَّ بدا..) قال – رحمه الله– الفاعل ل(بدا) ضمير يفسره ما يدل عليه المعنى أي بدا لهم هو أي رأي[5]. كما قال الشاعر [6]: (بدا لَكَ مِنْ تلكَ القَلوَصِ بداءُ)

---

(1) انظر البحر المحيط 103/6.

(2) ارتشاف الضرب– أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي – تحقيق مصطفى النحاس، مطبعة النسر الذهبي، مصر – الطبعة الأولى 1408هـ – 1980م – ج2 ص 179.

(3) سورة الزمر الآية 65.

(4) انظر البحر المحيط 7/ 439.

(5) البحر المحيط، 439/7.

(6) هذا عجز بيت تمامه:

لعلّك والموعود حقٌ لقاؤه * بدا لكَ من تلكَ القلَوص بداءُ

اختلف في نسبته فنسب للشماخ ، ينظر ملحق ديوانه 427، وبلا نسبه في الخصائص 340/1 وشذور الذهب 218.

موطن الشاهد فيه (بَدَا – بداءُ) ووجه الاستشهاد: جاء فاعل بدا مصدراً ظاهراً وهو بداءُ وإليه ذهب المبرد.

ويبدو للباحث أن مذهب البصريين هو الأرجح، أي أنّ الجملة لا تقع فاعلاً وذلك للآتي:

أولاً: أن الفاعل يُكنى عنه فلا يجوز قيام الجملة مقامه وإذا قامت الجملة مقامه للزم إضماره وليست لها إضمار[1].

ثانياً: من قالوا أنّ الجملة تقع فاعلاً واستدلوا بقوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾[2] يرد عليهم بأنَّ الفاعل ضمير يعود على السجن المفهوم من قوله: (ليسجننه) أو من قوله (السجن) على قراءة الجمهور أو على قراءة من فتح السين أي: قرأ (السَّجن).

أما تلميذ أبي حيان السمين فقد تعددت مواقفه في هذه القضية فتارة أجاز وقوع الجملة فاعلاً كقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُواْ﴾[3] (وآمنوا) فعل وفاعل والجملة في محل رفع لقيامها مقام الفاعل. وتارة يوافق شيخه في عدم جواز وقوع الجملة فاعلاً. وتارة يسكت فلا يُصرِّح بشيءٍ وإنما يذكر أوجه الإعراب التي أجازها المعربون في الآية فقط[4].

([1]) ينظر المسائل البغداديات – أبو على الفارسي– تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، مطبعة العاتي، بدون، ص 525.

([2]) سورة يوسف الآية 35.

([3]) سورة البقرة من الآية 13.

([4]) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون– أحمد بن يوسف الحلبي– تحقيق الدكتور احمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1406هـ – 1986م، 125/7، 207، 448.

القضية الثالثة: إنابة المصدر والظرف عن الفاعل

أولاً: إنابة المصدر عن الفاعل:

من الأشياء التي تقوم مقام الفاعل المصدر، والمصدر إن كان للتوكيد فلا يقوم مقام الفاعل، وإن كان غير مختص فلا يقوم مقام الفاعل أيضاً نحو: سير سيرٌ (لعدم الإختصاص وعدم الفائدة) وكذلك المصادر غير المتصرفة فلا تصح للنيابة مثل: سبحان الله ومعاذ الله.

إذن من شروط نيابة المصدر أن يكون مختصاً بتصرفٍ نحو قوله: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[1] فالمصدر النائب عن الفاعل هو (نفخة).

وذكر السيوطي أن شرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف: سبحان الله ومعاذ الله– لالتزام العرب فيه النصب، وألا يكون للتأكيد بخلاف في نحو: (قام زيدٌ قياماً) لعدم الفائدة، إذ المفهوم منه حينئذٍ غير المفهوم من الفعل.

ومما نُسب إلى سيبويه جواز إضمار المصدر نحو: (جُلس) فذهب الفراء والكسائي إلى ذلك، وقال ابن أبي الربيع إذا كان المصدر مؤكداً لم يُبن له الفعل إلا أن يُعلق به ظرفٌ غير متصرف نحو: جُلس دونك وقوله تعالى: {وَحيلَ بينهُمْ}[2] النائب مضمر يعود على المصدر المفهوم من (حِيل) وإذا اختص المصدر بوصفٍ مقدرٍ جاز أن يُبنى الفعل لذلك المصدر نحو: (سير بزيدٍ سير) تريد نوعاً من السير، قال ابن عصفور: (هذا مما انفرد به سيبويه باجازته[3]، وقال المبرد[4] هذا فيه بُعد إذا كنت تريد ضرباً من السير، فإذا حُذف المصدر

([1]) سورة الحاقة الاية 13.

([2]) سورة سبأ من الآية 54.

([3]) ينظر الكتاب 288/1.

([4]) ينظر المقتضب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد– تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب، بيروت، بدون، 53/4.

ففي إقامة صفته غير المضافة خلاف، ذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز أن نقول: (سير عليه سريعٌ وحثيثٌ) تريد (سير سريع وسير حثيث)[1].

وذهب الكوفيون إلى جواز إقامة الوصف نحو: (سير عليه حسنٌ) أي سيرٌ حسنٌ.

ثانياً: إنابة الظرف عن الفاعل:

أبوحيان يجوِّز أن ينوب الظرف عن الفاعل مستشهداً بقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[2].

قال الحوفي: (الظرف قائم مقام اسم ما لم يسم فاعله، ولو كان على ما ذكر لكان مرفوعاً كما في قراءة : ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[3].

واشترط السيوطي شروطاً لإنابة الظرف منها:

أولاً: أن يكون مختصاً بخلاف غيره فلا يُقال قي (سرتُ وقتاً) و(جلستُ مكاناً): (سير وقتٌ وجُلس مكانٌ) لعدم الفائدة، ويجوز (سير وقتٌ صعبٌ) و(جُلس مكانٌ بعيدٌ).

ثانياً: أن يكون متصرفاً بخلاف مالزم الظرفية ك(سحر وعند) لأنَّ نيابة كلٍّ منهما تخرجه عن الظرفية.

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف: أعني الظرف غير المتصرف نحو: (سير عليه سحر) و(جُلس عندك) ولا يجوز نيابة الظرف المنوي وجوّزه ابن السراج كالمصدر، وفي نيابة صفة الظرف خلافٌ بين النحاةِ فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز.[4]

---

(1) ارتشاف الضرب- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي- تحقيق مصطفى النحاس، مطبعة النسر الذهبي، مصر ، ط الأولى 1408هـ - 1987م، 188/2- 189.

(2) سورة سبأ من الآية 54.

(3) سورة الأنعام الآية 94.

(4) همع الهوامع 287/1.

القضية الرابعة: العامل الأولى بالعمل في التنازع

عرّف النحويون التنازع في العمل تعريفات مختلفة وفق مذاهبهم النحوية ولكنها تتفق في: أن يتقدم عاملان فأكثر من فعلٍ، أو شبهه، ليس أحدهما للتأكيد، ويتأخر عنهما معمول، أو أكثر وهو مطلوب لكلٍّ واحدٍ منهما من حيث المعنى، ويصح أن يعمل في كلِّ واحدٍ منهما دون فساد في المعنى.[1]

فمثال تنازع عاملين معمولاً واحداً، قوله تعالى:﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[2]. فـ(آتوني) و(أُفرغ) عاملان طلبا لـــ(قطرا).

فقد اختلف النحاة في أي العاملين أولى بالعمل في المعمول المتنازع عليه، فذهب سيبويه على أن العمل إنما يكون لأحد العاملين، فلا يكون لهما جميعاً، ويجوز إعمال أي واحدٍ منهما، إلا أنّ الأولى والأفضل إعمال الأخير منهما وإعمال الأول جائز مع القبح.

حيث يقول في ذلك: (ضربتُ وضربني زيد)، و(ضربني وضربت زيداً) تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أنّ الأول قد وقع، إلا أنه لا يعمل في اسمٍ واحدٍ نصب ورفع)
.[3]

([1]) الكتاب- أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت، بدون، ج1 ص 73.

([2]) سورة الكهف من الآية 96.

([3]) الكتاب ج1 ص 73، 74.

واستدل على إعمال الثاني بوجوهٍ، منها: أنّك (لو لم تعمل الكلام على الآخر لقلت: (ضربتُ وضربني قومك) وإنما كلامهم (ضربتُ وضربني قومك)[1].

وقال في موضعٍ آخر: (لو أعملت الأول لقلت: (مررت ومرّ بي زيدٌ) وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقص المعنى)[2].

ومن أمثلته في الشعر قول الفرزدق[3]:

ولكنَّ نصفاً لو سببتُ وسبّني * بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشِمِ[4]

فلو أعمل الأول لقال: (بني عبد شمسٍ) على أنه مفعول به للفعل (سببتُ) ولكنه جعله هنا فاعلاً للفعل (سبني) وهو العامل الثاني.

وذهب البصريون إلى ما ذهب إليه سيبويه، وهو إعمال الثاني وتبعهم جمهور المتأخرين مع خلافٍ بينهم في قبح إعمال الأول، فمذهب سيبويه إعمال الأول جائزٌ مع القبح[5] ومذهب بعض المتأخرين أنّ إعمال الأول جائز إلا أنه مرجوح[6].

([1]) البحر المحيط ج1 ص 76.

([2]) المصدر السابق نفسه ج1 ص 76.

([3]) هو همام بن غالب بن صعصعة التميمي، لُقب بالفرزدق؛ لغلظ وجهه، شاعر بصري له النقائض الشعرية مع جرير، توفي بالبصرة سنة 110هـ، له ديوان شعر مطبوع – ينظر معجم الأدباء ج19 ص 279-303.

([4]) ينظر شرح ديوان الفرزدق، تحقيق عبد الله الصاوي، مصر المكتبة التجارية الكبرى- الطبعة الأولى 1354هـ- 1936م ، ص 488، والمقتضب ج4 ص 74.

([5]) الكتاب ج1 ص 76.

([6]) المقتضب- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد- تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب، بيروت، بدون ج4، ص 74.

ورأى الكوفيين أن إعمال الأول أولى[1] واحتجوا لرأيهم بالنقل والقياس أما النقل فقد جاء عنهم كثيراً قال امرؤ القيس[2]:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ * كفاني ولم أطلبُ قليل من المال

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب الثاني (قليلاً) وذلك لم يره أحد.

وأما القياس فقولهم: أنّ الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالحٌ للعمل كالفعل الثاني إلا أنه كما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى، لقوة الابتداء والعناية به[3].

وكذلك قولهم: والذي يؤيد أنّ إعمال الأول أولى من الثاني، أنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.[4]

وجوّز الفراء إعمال الاثنين معاً إذا اتفقا في الإعراب المطلوب نحو: قام وقعد زيدٌ، فيحمل زيد مرفوعاً على الفاعلية للفعلين.[5]

ونُقل عنه أنه لا يُجيز إلا إعمال الأول ولا تصح المسألة إلا به.[1]

([1]) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري- بعناية محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1 ص 61، مسألة رقم (13).

([2]) ديوان امرئ القيس تحقيق حنا فاخوري البابلي- بيروت، دار الجيل، ط 1409هـ - 1989م: ص 68.

([3]) الإنصاف ج1 ص 62 مسألة رقم (13).

([4]) المصدر السابق نفسه مسألة رقم (13) ج1 ص 62.

([5]) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية- جلال الدين عبد الرحمن السيوطي- تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، القاهرة، دار المعرفة، بيروت، بدون.

وحُكى عنه قول آخر: إنه يُجيز إعمال الثاني قياساً، ويضمر في الأول بشرط تأخر الضمير نحو: ضربني وضربتُ زيداً هو[2].

أما شيخنا أبو حيان فيختار إعمال الثاني وفاقاً للبصريين ويحتج لذلك بالسماع حيث جاء به القرآن الكريم، ولأنه الأفصح ويقول في موضع آخر بأنّ إعمال الأول لم يرد به القرآن لقلته، ومما يستدِل به أبو حيان على إعمال الثاني قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾[3] حيث قال: (و(القرى) مفعول ب(أخذ) على الإعمال إذ تنازعه المصدر وهو (أخذُ ربِّك) و(أخذ) فأعمل الثاني)[4].

وذهب بعض المحدثين إلى أنه: (لا مزيّة لعاملٍ على نظيره من ناحية استحقاقه للمعمول المتنازع فيه، فكل عاملٍ يجوز اختياره للعمل من غير ترجيح في الأغلب)[5].

ويبدو للباحث أنَّ ما ذهب إليه البصريون وهو إعمال الثاني أقرب للصواب؛ وذلك لكثرة وروده في القرآن الكريم، وكما هو الأفصح في لسان العرب.

كما قال الرضي: (ولا شك مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم)[6].

---

(1) البحر المحيط ج5 ص 141.

(2) المصدر السابق نفسه ج5 ص 141.

(3) سورة هود من الآية 102.

(4) البحر المحيط 85/6.

(5) النحو الوافي– عباس حسن– دار المعارف، القاهرة، ج2، ص 181.

(6) شرح الكافية الشافية– جمال الدين عبد الله بن مالك– تحقيق عبد المنعم هريدي، دار المأمون، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى 1402هـ– 1982م، ج1 ص 79.

أما ما ورد من إعمال الأول فهو يدل على جوازه، لكن لا يعد إعماله أرجح من إعمال الثاني لمجئ إعمال الثاني في كلام الله تعالى، وكثرته في كلام العرب.

الفصـــــل الثـــــاني

المنصوبات وبعض أصناف الاسم

أولاً: المنصوبات وفيها خمس قضايا:

القضية الأولى: خبر (أنَّ) الواقعة بعد لو

القضية الثانية: دخول ياء النداء على فعل الأمر

القضية الثالثة: تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر

القضية الرابعة: حكم دخول الواو على الجملة الحالية المنفية ب(لم) المشتملة على ضمير الحال

القضية الخامسة: مجئ التمييز معرفة

ثانياً: بعض أصناف الاسم وفيه قضيتان:

القضية الأولى: تمييز العدد باسم الجمع

القضية الثانية: اللغات الواردة في (كأيّن) من حيث البساطة والتركيب

القضية الأولى: **خبر (أنَّ) الواقعة بعد لو**

يرى أبو حيان أنّ مجئ خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) جائز[1] سواء أكان اسماً جامداً، أو مشتقاً، وذلك لمجيئه في القرآن الكريم وكثرته في لسان العرب نحو قوله تعالى: {وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ}[2].

وذهب الزمخشري[3] والسيرافي[4] إلى أنَّ خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) يجب أن يكون فعلاً، ولا يصحّ أن يكون اسماً جامداً ولا مشتقاً ليكون ذلك عوضاً عن ظهور الفعل المقدر بين (لو) و(أنَّ). ومنع الزمخشري صحة قولك (لو أنَّ زيداً حاضري لأكرمتك).

وذهب ابن الحاجب إلى التفصيل في هذه القضية، فإن كان الخبر مشتقاً وجب أن يكون فعلاً، وإن لم يكن الخبر مشتقاً جاز أن يقع جامداً لتعزر الفعل كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[5].

وهذا التفصيل هو ظاهر كلام الرضي[6] وغيره.

وذهب ابن مالك[7] وابنه بدر الدين[1]، وابن هشام[2]، وابن عقيل[3] إلى جواز جواز مجئ خبر (أنَّ) اسماً جامداً، أو مشتقاً مطلقاً.

([1]) البحر المحيط 190/7.

([2]) سورة لقمان من الاية 27.

([3]) يُنظر: المفصل 323.

([4]) ينظر: ارتشاف الضرب 573/2، والجنى الداني في حروف المعاني- الحسن بن قاسم المرادي- تحقيق طه محسن، مؤسسة دار الكتب، 1396هـ- 1976م، ص 292.

([5]) سورة لقمان من الاية 27.

([6]) شرح الكافية 291/2.

([7]) شرح الكافية الشافية 1637/3، والتسهيل 240.

واستدلوا على ذلك بشواهد كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[4]، فإنَّ (أقلام) اسم جامد جاء خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) . وقوله تعالى: وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾[5] فإنَّ (بادون) اسم مشتق وقد جاء خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) .

ومن الشعر قول الشاعر[6]:

ولو أنّها عُصفورةٌ لَحَسبتُها * مُسَوَّمةً تدعُو عُبيداً وَأزْنَما

الشاهد فيه: أنَّ (عصفورة) اسم جامد وقد جاء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو).

ومنه قول الآخر[7]:

مَا أطيبَ العيشَ لو أنَّ الفتى حَجرٌ * تَنْبُو الحوادثُ عَنهُ وهوَ مَلْمُومُ

الشاهد فيه أنَّ (حَجرٌ) اسم جامد وقد جاء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو).

وقول الشاعر[8]:

لو أنَّ حَيّاً مُدرِكُ الفلاحِ * أدركَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ

([1]) شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك- أبو عبد الله بدر الدين بن مالك – تحقيق عبد الحميد عبد الحميد، دار الجبل، بيروت، بدون، ص 712.

([2]) مغنى اللبيب 270/1- 271.

([3]) المساعد على تسهيل الفوائد- بهاء الدين عبد الله بن عقيل- تحقيق محمد بركات، دار الفكر، بيروت، 1400هـ- 1980م، 193/3.

([4]) سورة لقمان من الاية 27.

([5]) سورة الأحزاب من الآية 20.

([6]) قائله: العوام بن شوذب الشيباني، ينظر: البحر المحيط 191/7، وشرح التسهيل 100/4 (مسوَّمة): مُعلمة، القاموس (سلم) 133/4، (وعُبيد وأزنم): بطنان من بطون العرب.

([7]) قائله: تميم بن أبي مقبل، ينظر: البحر المحيط 191/7 والمساعد 193/3.

([8]) ينظر: ديوان عبيد بن ربيعة ص 42، مُلاعِبُ الرِّماح هو عمه المشهور بملاعب الأسنة.

الشاهد فيه أنَّ (مُدرك) اسم مشتق وقد جاء خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو).

أما أبو حيان فهو ممن يختار جواز مجيئ خبر (أنَّ) بعد (لو) اسماً جامداً أو مشتقاً، وذلك لمجيئه في القرآن وكثرته في لسان العرب. فقد قال عند قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[1]، و(أقلامٌ) خبر (أنَّ) وفيه دليل على بطلان دعوى الزمخشري وبعض العجم ممن ينصر قوله إن خبر (أنَّ) بعد (لو) لا يكون اسماً جامداً، ولا اسماً مشتقاً، بل يجب أن يكون فعلاً وهو قول باطلٌ، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه، ووصفَ قول من قال إنَّ خبر (أنَّ) الواقع بعد (لو) لابد أن يكون فعلاً بأنه وهمٌ وخطأ فاحش.

واستدل الزمخشري على أنَّ خبر (أنَّ) بعد (لو) يجب أن يكون فعلاً بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾[3].

ويبدو للباحث في هذه القضية جواز مجيئ خبر (أنّ) الواقعة بعد (لو) جامداً، أو مشتقاً، وذلك لوجوده في كتاب الله عزّ وجل وكثرته في لسان العرب ومع ذلك فكون الخبر فعلاً هو الأكثر، لكنه ليس بحتم.

وأما حمل بعضهم كلام الزمخشري السابق على الجواز في الجامد ومنعه في المشتق فغير صحيح؛ لأنَّ الزمخشري قال قبل ذلك: (ولطلبهما الفعل وجب في (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون خبرها فعلاً)، فكلاهما- أي الجامد والمشتق- داخل تحت المنع عنده، وفي رأيّ هذا غير صحيح.

([1]) سورة لقمان من الاية 27.

([2]) سورة الحجرات من الآية 5.

([3]) سورة النساء من الآية 46.

القضية الثانية: **دخول ياء النداء على فعل الأمر**

حق المنادي أن يمنع حذفه؛ لأنَّ عامله قد حُذف لزوماً ولا يمكن حذف العامل والمعمول في آنٍ واحدٍ، فأشبه الأشياء التي حذف عاملها، وصارت هي بدلاً من اللفظ به ك(إيّاك) في التحذير وك(سُقياً له) في الدعاء. إلا أنه قد جاء ما ظاهره حذف المنادى مع التزام بقاء الياء دليلاً عليه، ومن ذلك حذف المنادى قبل فعل الأمر. وقد ذكر هذه القضية أبو حيان وعدّد اختلاف النحاة فيها:

فذهب أبو زكريا الفراء وقطرب[1] والزجاج[2] والزمخشري[3] وغيرهم من نحاة العربية إلى جواز حذف المنادى قبل فعل الأمر مع بقاء الياء دليلاً عليه، وعزاه بعضهم إلى الكوفيين.[4]

واستدلوا بشواهد كثيرة منها:

قوله تعالى: ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[5] وفي قراءة[6] من خفف (ألا) فهي استفتاح للكلام وتنبيه والياء في (يسجدوا) للنداء وإنما حُذفت ألف (يا) من اللفظ لسكونها وسكون السين بعدها فصارت الياء في اللفظة متصلة بالسين كياء الاستقبال، والمنادى محذوف تقديره (يا هؤلاء اسجدوا) و(يا

---

(1) حجة القراءات– أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد زنجلة– تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية، 1399هـ– 1979م/ 527.

(2) معاني القرآن وإعرابه– أبو إسحق إبراهيم بن السرى الزجاج– تحقيق عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى 1408هـ – 1988م، 115/4 – 116.

(3) ينظر الكشاف 145/3.

(4) جامع البيان في تفسير القرآن– أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1400هـ– 1980م، 93/19.

(5) سورة النمل الآية 25.

(6) هي قراءة الكسائي وأبي عبد الرحمن السلمي والحسن ينظر التبصرة في القراءات العشر 276 والنشر 337/2.

قوم اسجدوا) فالمنادى محذوف لدلالة حرف النداء عليه فعلى هذا التقدير الآية أمرٌ بالسجود.

ودليله أنّ في قراءة عبد الله بن مسعود[1]: (هلا يسجدون) وإنما تقع (هلا) في الكلام تحضيضاً على السجود.

كذلك قول العرب: (ألا يا ارحمونا)، أي (ألا يا هؤلاء ارحمونا).

ومنه قول الشاعر[2]:

فقُلتُ ألاَ يا اسمعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ * فقُلتُ سميعاً فانطِقِي وأصيبي

يريد (ألا يا هذا اسمع)

وقول الشاعر[3]:

ألا يا اسْلمي يا دارَ مَيَّ على البِلَى * ولا زالَ مُنهلّاً بجرعائكِ القِطْرُ

أراد فيما سبق (ألا يا هذه اسلمي).

وقد علل بعضهم صحة هذا المذهب بأنَّ الأمر محتاج إلى توكيد اسم المأمور بتقديمه على الأمر فاستعمل النداء قبله كثيراً حتى صار الموضع مُنبِهاً على

([1]) هو عبد الله بن مسعود الهزلي من أكابر الصحابة وأقربهم من رسول الله (ص) أول من جهر بالقرآن، توفي في المدينة سنة 32هــ. ينظر غاية النهاية 458/1.

([2]) قائله: النمر بن تولب، ينظر: معاني القرآن للفراء 402/2، والإنصاف 103/1.

(خطّه): شبه القصة، القاموس (خطط) 358/2.

([3]) قائله ذو الرمة، ينظر ديوانه، مطبعة كلية كمبريج، بدون، ص 206.

المنادى إذا حُذف وبقيت (يا) فحسن حذفه لذلك ومنه قوله تعالى: {يا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾[1]

ومن ثبوته قبل الأمر أيضاً قوله: ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[2] .

وذهب آخرون ومنهم ابن جنى إلى أنَّ (يا) الداخلة على فعل الأمر للتنبيه وليست للنداء فليس ثمة منادى محذوف في قوله تعالى:﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ﴾[3] على قراءة من قرأ بالتخفيف، ولا في كلام العرب شِعره ونثره الذي استشهدوا به على حذف المنادى فيها.

أما أبو حيان فيختار أنَّ (يا) للتنبيه، وليس ثمت منادى محذوف وقد أبان عن رأيه هذا مع ذكر العلة عند قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ﴾[4]. عندما ذكر قراءة من قرأ بالتخفيف حيث قال[5]: والذي ذهب إليه مثل هذا التركيب الوارد عند العرب ليست (يا) فيه للنداء وحذف المنادى؛ لأنّ المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلقه، وهو المنادى فكان ذلك إخلالاً كبيراً، وإذا ابقينا المنادى ولم نحذفه كان ذلك دليلاً على العامل فيه جملة النداء، وليس حرف النداء حرف جواب ك(نَعم) و(لا) و(بلى) و(أجل) فيجوز حذف الجمل بعدهُن لدلالة ما سبق من السؤال على الجمل المحذوفة ف(يا) عندي في هذه

([1]) سورة مريم الآية 12.

([2]) سورة القرة من الآية 35.

([3]) سورة النمل الآية 25.

([4]) سورة النمل الآية 25.

([5]) انظر البحر المحيط 7/68- 69.

التراكيب حرف تنبيه أُكد ب(ألا) التي للتنبيه وجاز ذلك لاختلاف الحرفين ولقصد المبالغة في التوكيد.

وقد ردَّ بعض المحدثين[1] رأي من يرى أن (يا) للتنبيه في هذه القضية بأمرين:

أحدهما: أنّ (ألا) حرف تنبيه ولو كانت (يا) أيضاً للتنبيه للزم أن يتوالي حرفان بمعنى واحد لغير التوكيد وذلك لا يجوز.

ثانيهما: أن العرب استخدمت الياء قبل الأمر كثيراً وقد ورد في أفصح الكلام كقوله تعالى: ﴿ يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ﴾[2] ، وقوله تعالى: ﴿يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ﴾[3] وغيرها فإذا وجدت حرف النداء قد وليه فعل الأمر علمنا أنَّ المنادى بهذا الحرف محذوف استثنائياً بما كثر استعماله في مثل هذا الإسلوب.

والذي أراه أنَّ (يا) في هذه القضية للتنبيه وذلك لأمور:

الأول: أن قولنا: إنَّ (يا) للنداء والمنادى محذوف يلزم منه الحذف والتقدير وما لا يلزم منه حذف ولا تقدير أولى مما يلزم منه الحذف والتقدير.

الثاني: ما ذكره أبو حيان من أن حذف المنادى لا يجوز؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه ففيه حذف جملة النداء، وحذف متعلقه، وهو المنادى وفي ذلك إخلال كبير.

([1]) بنظر: أوضح المسالك- عبد الله بن هشام المصري- بعناية محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت الطبعة الخامسة 1399هـ - 1979م، 8/4- 9 الحاشية (1).

([2]) سورة القصص من الآية 31.

([3]) سورة مريم من الآية 12.

القضية الثالثة: **تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر**

بسط أبو حيان آراء النحويين في قضية تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر في نحو: (مررتُ جالسةً بهند). فذهب بعض الكوفيين[1] وأبو الحسن بن كيسان[2] وأبو علي الفارسي[3] وابن جنى[4] وابن مالك[5] في معظم كتبه وضعَّفه في التسهيل[6]، إلى جواز ذلك. واستدلوا بالسماع والقياس، أما السماع فكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[7] فـ(كافة) حال من (الناس) المجرور باللام وقد تقدم عليه والأصل (للناس كافة). وقوله تعالى: ﴿وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[8] فـ(على قميصه) حال من (دم) المجرور باللام وقد تقدم عليه.

ومن شواهدهم السماعية قول الشاعر[9]:

إذا المرء أَعيتهُ المرُوءةُ ناشِئاً * فمطلبُها كهلاً عليهِ شَديدُ

حيث قدم الحال (كهلاً) على صاحبها المجرور بحرف الجر (عليه).

([1]) شرح التصريح على التوضيح- خالد الأزهري- تحقيق محمد باسل، عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000، 379/1.

([2]) ابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي اللغوي أخذ عن المبرد وثعلب فهو ممن جمع بين المذهبين، له المهذب في النحو وغريب الحديث والقراءات، توفى سنة 299.

([3]) ينظر: ارتشاف الضرب- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي- تحقيق مصطفى النحاس، مطبعة النسر الذهبي، مصر، الطبعة الأولى، 1408هـ- 1987م، 348/2.

([4]) ينظر: خزانة الأدب- لعبد القادر بن عمر البغدادي- (1030- 1090هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط1، 1387هـ - 1967م، 536/1.

([5]) شرح التسهيل – جمال الدين عبد الله بن مالك الأندلسي- تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد المختون، القاهرة، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م، 336/2.

([6]) المصدر السابق نفسه، ص 110.

([7]) سورة سبأ من الآية 28.

([8]) سورة يوسف من الآية 18.

([9]) أُختلف في نسبته فقيل هو للمعلوط السعدي، وقيل للمعلوط بن بدل، وقيل لسويد العبدي، ينظر البحر المحيط، 281/7.

وقول الآخر[1]:

تسلَّيتُ طُراً عنكمُ بعد بينكم * بِذكراكمُ حتَّى كأنَّكمُ عندي

أما القياس[2] فإنَّ (جالسةً) في (مررتُ بهند جالسةً) منصوب بفعل (مررتُ) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، وحرف الجر الذي عداه لا عمل له إلا الجر، والمجرور به بمنزلة المنصوب الذي يجوز تقديمه فجاز كذلك تقدم الحال.

وذهب أكثر النحويين[3] ومنهم سيبويه[4] وابن جنى[5] والزمخشري[6] وغيرهم وغيرهم إلى منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍ، وعزاه بعضهم[7] بعضهم[7] إلى البصريين، كما نسبهُ الشيخ خالد الأزهري[8] إلى الجمهور، وأدّعى

([1]) لم اقف على قائله، ينظر شرح التسهيل 338/2، وشرح الألفية لابن الناظم، 324، والبحر المحيط 281/7.

([2]) ينظر: شرح ألفية ابن معط– عبد العزيز بن جمعة الموصلي– تحقيق علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، الطبعة الأولى 1405هـ– 1985م، 563/1.

([3]) ينظر: التبيان في إعراب القرآن– أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، مطبعة عيسى البابلي الحلبي، القاهرة، بدون، 1069/2.

([4]) ينظر الكتاب، 124/2.

([5]) ينظر: اللمع في العربية– أبو الفتح عثمان بن جنى– تحقيق حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية 1405هـ – 1985م، ص 118.

([6]) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل– جار الله الزمخشري– دار المعرفة، بيروت، بدون، 308/2، 290/3.

([7]) ينظر: ارتشاف الضرب، 347/2 وهمع الهوامع 241/1.

([8]) الشيخ خالد الأزهري هو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري المصري الشافعي، ولد بمصر سنة 838هـ، له التصريح على التوضيح والمقدمة الأزهرية في علم العربية، توفى سنة 905هـ.

أبو البركات الأنباري[1] الإجماع على المنع، وهذا ليس بصحيحٍ؛ لكثرة المجيزين، كما سبق.

وعللوا المنع بأنَّ تعلق العامل بالحال ثان لتعلقهِ بصاحبه، فحقه إذا تعدى إلى صاحبه بواسطة أن يتعدى بتلك الواسطة، لكن مُنع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلاً واحداً لا يتعدى بحرفٍ واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عِوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير.

ومنع بعضهم التقدم حملاً على حال المجرور بالإضافة، كما علّل بعضُهم بأنَّ حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جرٍ مُضمّن معنى الاستقرار نحو: (زيد في الدار متكئاً) فكما لا يتقدم الحال على حرف جرٍ في هذا وأمثاله لا يتقدم عليه في نحو (مررتُ بهندٍ جالسة).

واستدلوا عمّا استدلَّ به السابقون بما يلي:

أولاً: قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[2] .

1- قال الزجاج[3] وأبو البركات الأنباري[4] إنَّ (كافة) حال من الكاف في (أرسلناك) والتاء للمبالغة وارتضاه النحاس[5].

2- جعل الزمخشري (كافة) صفة ل(إرساله) فحذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه حيث قال: (إلا كافة للناس) إلا إرساله عامة محيطة بهم.

([1]) ينظر: ارتشاف الضرب، 348/2، والتزييل والتكميل 76/3ب.

([2]) سورة سبأ من الآية 28.

([3]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، 254/4.

([4]) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن 280/2.

([5]) ينظر إعراب القرآن، 347/3.

3- إذا جعلنا (كافة) حالاً من (الناس) كانت اللام بمعنى (إلى) وتعديه أرسل باللام خلاف الأكثر، قاله ابن هشام[1] والزمخشري[2].

4- أنه يلزم من جعل (كافة) حالاً من (الناس) تقديم الحال المحصورة وهو ممتنع قاله ابن هشام[3].

ثانياً: الشواهد الشعرية حكموا عليها بأنها ضرورة[4]،

كما جعل بعضهم (طُرًّا) في قول الشاعر[5]:

تسلَّيتُ طُراً عنكمُ بعد بينكم * بِذكراكُمُ حتَّى كأنَّكُمُ عندي

حالاً من (عنكم) محذوفة مدلولاً عليها ب(عنكم) المذكورة.

كما قالوا في (كهلاً) في قول الشاعر[6]:

إذا المرءُ أَعيتهُ المرُوءةُ ناشِئاً * فمطلبُها كهلاً عليهِ شَديدُ

حال من فاعل المطلب، والمطلب مصدر ميمي مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف والتقدير (فمطلب المرء إياها- أي المروءة- في حالة كهولته شديد عليه).

أما قوله تعالى: ﴿ وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾[7] ،

([1]) ينظر: أوضح المسالك 324/2.

([2]) ينظر: الكشاف، 290/3.

([3]) ينظر: أوضح المسالك 324/2.

([4]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط3، مكتبة دار النهضة المصرية، 178/1.

([5]) سبق تخريجه.

([6]) سبق تخريجه.

([7]) سورة يوسف من الآية 18.

أجاب عنها أبو حيان[1] بأنّ المعنى لا يساعد على نصب (على) على الظرف بمعنى (فوق)؛ لأنَّ العامل فيه إذ ذاك (جاؤوا) وليس (الفوق) ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكون ظرفاً لهم.

وذهب الكوفيون إلى التفصيل في هذه القضية فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف إن كان ذو الحال مضمراً ك(مررتُ ضاحكةً بك) أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو (مررتُ مسرعين بزيدٍ وعمرو) أو كان ذو الحال مظهراً والحال فعل نحو (مررتُ تضحك بهند) ومنعوه إن لم يكن كذلك فلا يجوز تقديمها إن كان الحال اسماً نحو (مررت ضاحكة بهند).

أما أبو حيان فيختار جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍ. قال- رحمه الله- في هذه القضية[2]: (ذهب الأكثرون إلى أنَّ ذلك لا يجوز وذهب ابن كيسان ومن معاصرينا ابن مالك إلى أنه يجوز، وهو الصحيح. أما قول الزجاج وابن الأنباري في أنّ (كافة) حال من الكاف فمرفوض وقد علّله أبو حيان[3] بأنّ اللغة لا تساعد على ذلك؛ لأنَّ (كفّ) ليس بمحفوظ أن معناه (جمع).

ويرد أبو حيان أيضاً على قول الزمخشري في (كافة) حيث جعلها صفة فمردود؛ لأنه جعل (كافة) صفة والعرب لم تستعمله إلا حالاً[4].

(1) البحر المحيط، 289/6.
(2) المصدر السابق نفسه، 281/7.
(3) المصدر السابق نفسه، 281/7.
(4) المصدر السابق نفسه، 281/7.

أما قولهم إذا قلنا إنّ (كافة) حال من الناس المجرور باللام لزم منه تعديه (أرسل) باللام وهو خلاف الأكثر فنقول[1]: قد جاء تعديتها باللام في كتاب الله الكريم قال تعالى: ﴿ لِلنَّاسِ رَسُولاً ﴾[2] . ولا يؤثر كونه خلاف الأكثر.

أما منع ابن هشام تقديم الحال المحصورة ب(إنما) فليس ممتنعاً عند الجميع، بل صرّح ابن هشام نفسه في باب الفاعل[3] يجوز تقديم المفعول المحصور ب(إلا) على الفاعل عند البصريين والكسائي والفراء، فالحال من باب أولى يجوز تقديمه فلا فرق بين الحال والمفعول.[4]

أما قولهم: (إنّ الشواهد الشعرية ضرورة) يبطله إتيانه في القرآن وهذه التأويلات كلها لأجل الهروب عن القول بجواز وقوع الحال من المجرور المتقدمة عليه، فلذلك أوّلوا هذا التأويل[5].

كما يبعد أن يتحمل المصدر (مطلب) في قول الشاعر[6]:

إذا المرءُ أَعيتهُ المرُوءةُ ناشِئاً * فمطلبُها كهلاً عليهِ شَدَيدُ

ضمير الفاعل؛ لأنّ المصدر الخبر لا يضمر فيه الفاعل بل يُحذف معه.

ويبدو للباحث بعد كل هذا التفصيل الجواز في هذه القضية لما يلي:

أولاً: وروده في كتاب الله تعالى وأشعار العرب الموثوق بعربيتهم.

ثانياً: إنّ تأويل الكثير قبيح والاحتمال فيها بعيد جداً.

---

(1) المصدر السابق نفسه، 281/7.

(2) سورة النساء من الآية 79.

(3) ينظر: أوضح المسالك، 120/2.

(4) التصريح 379/1- 380.

(5) حاشية خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب- عبد القادر البغدادي، دار الباز، مكة المكرمة، دار صادر، بيروت، 159/3.

(6) سبق تخريجه.

ثالثاً: إنّ تأويلاتهم فاسدة وقد سبق بيان فسادها، وعدم صحتها.

رابعاً: أما الشواهد الشعرية فإنَّ تأويلاتهم لها فيها تكلف وتعسف.

خامساً: ما ذكره أبو حيان[1] من أنه قد جاء تقديم الحال على صاحبها المجرور وعلى ما يتعلق به، فتقديمها عليه دون العامل أجوز.

سادساً: ما فصّله الكوفيون غير موافق عليه؛ لأنَّ الأدلة السابقة كافية لإثبات ما منعوه.

القضية الرابعة: **حكم دخول الواو على الجملة الحالية المنفية بـ(لم) المشتملة على ضمير الحال**:

إذا جاءت الجملة الحالية منفية بـــ(لم) ففيها ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: الربط بالواو وحدها وذلك نحو قوله تعالى

: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ﴾[2]

ومنه قوله قول الشاعر[3]:

وَلَقدْ خَشيتُ بأنْ أموتَ وَلَمْ تَدُرْ * لِلحربِ دائرةٌ عَلَى ابني ضَمضَمِ

وقول الآخر[4]:

بأيدِي رجالٍ لمْ يَشيمُوا سيوفَهُمْ * ولَم تكثرِ القتلى بها حِينَ سُلَّتِ

الوجه الثاني: الانفراد بالضمير، والاستغناءِ عن الواو كقوله تعالى:

﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ﴾[5]

ومنه قول الشاعر[1]:

([1]) البحر المحيط، 281/7.

([2]) سورة النور من الآية 6.

([3]) يُنظر ديوان عنترة – تحقيق محمد سيد مولدي ، المكتب الإسلامي 1964م، وشرح ابن الناظم لألفية ابن مالك – أبو عبد الله بدر الدين بن مالك، تحقيق عبد الحميد بن عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، بدون، 340.

([4]) قائله: الفرزدق – يُنظر ديوانه – شرح عبد الله الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر الطبعة الأولى 1354ه– 1936م، ص 139، والإنصاف 667/2، ومغنى اللبيب 360/3.

([5]) سورة الأحزاب من الآية 25.

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كلِّ منزلٍ * نَزَلْنَ به حَبُّ الفنا لم يُحطَّمِ

الوجه الثالث: الجمع بين الضمير والواو كقوله تعالى:

﴿ أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾[2].

وقول الشاعر[3]:

سقطَ النَصيفُ ولم تُرِد اسقاطَهُ * فَتَنَاولتْهُ واتَّقتنا باليدِ

وقول الآخر[4]:

لا تأخُذني بأقوالِ الوُشاةِ ولم * أُذْنِبْ ولو كثُرتْ فيَّ الأقاويلُ

ولا يجوز أن تخلو الجملة منهما معاً.

وعلى هذا التفصيل جمهور النحويين، كالزمخشري وابن مالك، وابن الناظم، والسيوطي وغيرهم.

وخالفهم قومٌ من النحويين، منهم ابن خروف[5] واللورقي[1]. حيث ذهبوا إلى أنَّ الجملة الحالية المنفية بـــ(لم) لابد فيها من الواو سواءٌ أكانَ فيها ضمير أم لا.

([1]) قائله: زهير بن أبي سُلمى، ينظر شرح ديوانه – صنعة أحمد ثعلب، دار الكتب المصرية 1373هـــ/ 1944ن / ص 12، وشرح المعلقات السبع للزوزني الحسين بن أحمد، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد صبح، بدون، ص 146.

(العهن) الصوف، القاموس، 251/4 ، (الفنا) جمع فناه ، عنب الثولب وهو شجر له حب أحمر، القاموس 375/4.

([2]) سورة الأنعام من الآية 93.

([3]) قائله النابغة الذبياني، تحقيق وشرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، 1383هـــ/ 1963م، ص 40.

([4]) قائله: كعب بن زهير، ينظر شرح ديوانه – صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1369ه- 1950م، ص 20 والدر المصون 490/3.

([5]) ابن خروف هو أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي الأندلسي ولد سنة 521 هـــ ، له ردود كثيرة على معاصيريه وغيرهم، له شرح الكتاب، وشرح جُمل الزجاجي، توفى سنة 607هـــ.

كما ذهب ابن عصفور[2] أيضاً إلى أنَّ وقوع الجملة الحالية المنفية ب(لم) قليلٌ جداً، وزعم أنَّ الأولى أن يكون النفي ب(لمّا) نحو: جاء زيدٌ ولما يضحك، وعلّل ذلك بأنَّ (لّما يفعل) نفي لقوله (قد فعل).

أما أبو حيان فقد اختار ما ذهب إليه جمهور النحويين مُوهِّما ابن حروف، ومُخطئاً ابن عصفور حيث قال: (والجملة الحالية المنفية بــ(لم) المشتملة على ضمير ذي الحال، يجوز دخول الواو عليها وعدم دخولها.[3] ثم ذكر الشواهد على ذلك ثم قال: (ووهم ابن خروف في ذلك فزعم أنها إذا كانت الجملة ماضية معنىً لا لفظاً احتاجت إلى الواو كان فيها ضمير أو لم يكن فيها، والمستعمل في لسان العرب ما ذكرناه)[4].

وقال أيضاً: (ما ذهب إليه ابن عصفور، وابن خروف خطأ بل ذلك قليلٌ، وبغير الواو كثير، على لسان العرب وكلام الله).[5]

وقال أيضاً: (وليس إثبات الواو مع (لم) أحسن من عدمها، بل يجوز إثباتها وحذفها فصيحاً، وقد جاء ذلك في القرآن الكريم في مواضع منها قوله تعالى[6]:

([1]) اللورقي هو القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي ولد سنة575هــ ورحل إلى المشرق ودخل مصر وبغداد ودمشق، له شرح المفصل، والشاطبية والمباحث الكاملية على المقدمة الجزولية.

([2]) ابن عصفور هو علي بن عبد المؤمن.

([3]) البحر المحيط 119/6.

([4]) البحر المحيط، 119/6.

([5]) المصدر السابق نفسه، 119/6.

([6]) سورة آل عمران من الآية 174.

﴿فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿ أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾[1] ومن قال النفي ب(لم) قليلٌ جداً فغير مصيب)[2].

وقال في الرد على ابن عصفور[3]: (وإنما ادَّعى أنَّ النفي ب(لما) أولى؛ لأنَّ من مذهبه أنَّ الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهره ومضمره، وذلك علّل بأنَّ (لما يفعل) نفي لـــ(قد فعل) و(لما) تدل على نفي الفعل متصلاً بزمان الإخبار، و(قد) تقرب الماضي بزمان الإخبار، فلذلك قال: الأولى (لما) حتى يكون النفي مناسباً للإثبات، وقد ذكرنا وقوع الماضي بغير (قد) حالاً[4] وأنَّ دعوى الإضمار في ذلك مُختار فبطلت هذه الأولوية).

كما ذكر أنَّه يردّ عليهما بالسماع الكثير من كتاب الله عزّ وجل ولسان العرب، وقد تبع السمين الحلبي[5] شيخه أبا حيان في هذا الاختيار.

ويبدو للباحث أنَّ ما ذهب إليه جمهور النحويين وأختاره أبو حيان هو الأرجح؛ لكثرة السماع به من كتاب الله تعالى ولسان العرب.

القضية الخامسة: **مجئ التمييز معرفة**:

عرّف النحاة التمييز بأنه: (اسم نكرة منصوب بمعنى (من) مُبين لإبهام اسم أو إبهام نسبه)[1].

([1]) سورة الأنعام من الآية 93.
([2]) البحر المحيط 119/6.
([3]) انظر: منهج السالك 2/6.
([4]) يُنظر: المسألة التي بعد هذه المسألة.
([5]) يُنظر: الدر المصون 562\6/2، و491/3 ، و 24/5.

وكون التمييز نكره هذه قضية خلافية بين علماء العربية، حيث ذهب الفراء[2] والكوفيون[3] إلى جواز مجئ التمييز معرفة واستدلوا على ذلك بقوله﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [4] فإن (معيشتها) معرفة وقد جاءت تمييزاً على مذهبهم. ومن ذلك قول العرب[5] (وجع زيد بطنه) و(ألِمَ عمرو رأسه) و(ما فعلت الخمسة عشر الدرهم).

ومنه قول الشاعر[6]:

وقدْ أَغْتَدِي وما صَقَعَ الدِّيكُ * على أدْهَمٍ أجشِّ الصّهِيلا

وينصب (الصهيل) على التمييز وهي معرفة.

وقول الآخر[7]:

رأيتُك لمّا أن عَرفتَ وجُوهَنا * صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عنْ عمرٍو

بنصب (النفس) على التمييز وهي معرفة.

وتبع الفراء والكوفيون الطبري[1] وابن الطراوة[2] والزمخشري[3] فذهبوا إلى جواز مجئ التمييز معرفة.

([1]) شرح التصريح على التوضيح – خالد بن عبد الله الأزهري – تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت، ج1 ص 616.

([2]) يُنظر: معاني القرآن ج1 ص 79.

([3]) ينظر: الإنصاف ج1 ص 312.

([4]) سورة القصص من الآية 58.

([5]) يُنظر: ارتشاف الضرب 384/2، والتزييل والتكميل، 103/3 أ.

([6]) لم أقف على قائله، يُنظر: أسرار العربية – ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري– تحقيق محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي، بدمشق– 1377هـ– 1957م، 199.

(أغتدى): ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس، القاموس (غدا) 368/4 و(صقَعَ) صاح و(الأدهم) الأسود من الخيل و(أجشّ الصهيلا) خشن الصوت، (جشش) 265/2.

([7]) قائله: راشد بن شهاب اليشكري، يُنظر: المفضليات – المفضل الضبي تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، بيروت، دمشق دار المأون ط3 ص 310.

وذهب جمهور النحويين إلى أنه لا يجوز مجئ التمييز معرفة وتعليلهم لذلك: أنَّ التمييز إن كان معروفاً كان مخصوصاً، وإن كان منكوراً كان شائعاً في نوعه، والمقصود منه ما انبهم من الذوات وهذا يحصل من لفظ التنكير، فلا فائدة في التعريف، فقد أشبه الحال من حيث أنه يبين ما قبله، ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أنَّ الحال نكرة[4].

وتأولوا ما استدل به الكوفيون ومن تبعهم على جواز مجئ التمييز معرفة بما يلي: ففي قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[5] فإنَّ نصب (نفسه) ليس على التمييز، وإنما على نزع الخافض، والأصل (في نفسه)، كما حذف حرف الجر في قوله: ﴿وَلاَ تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[6] أي: (على عقدة النكاح) ، ومثله قول الشاعر[7]:

نغالي اللحمَ للأضيافِ نيئاً * ونبذُله إذا نضجَ القدورُ

أي نغالي باللحم، ومثله قول العرب (ضرب فلان الظهر والبطن) أي (على الظهر والبطن) أو على تضمين سفه معنى ما يتعدى بنفسه ك(أهلك) و(جهل) ونحوه قاله الزجاج وغيره[8].

([1]) جامع البيان في تفسير القرآن – أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، بيروت، دار المعرفة ط4 ج1 ص 413.

([2]) ابن الطراوة النحوي هو: عياد بن عُبيد الثبيتي – ينظر: ارتشاف الضرب ج1 ص 384.

([3]) يُنظر: الكشاف ج2 ص 208.

([4]) يُنظر: المقتضب ج2 ص 32.

([5]) سورة البقرة من الآية 130.

([6]) سورة البقرة من الآية 234.

([7]) قائله: الحُطيئة يُنظر: معاني القرآن وإعرابه 211/1، والمحرر الوجيز 362/1.

([8]) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه 211/1، والمحرر الوجيز 362/1.

أو على أنّ (سفه) يتعدى بنفسه ك(سفَّه) فيكون (نفسه) مفعولاً به. حكى هذه اللغة المبرد وثعلب وحكى عن أبي الخطاب[1] ويونس[2] أنها لغة[3].

وأما قوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[4] ، فليس نصب (معيشتها) على التمييز، وإنما على تضمين (بطر) معنى (خسر) أو (كفر) أي (كفرت نعمتها)[5] أو على نزع الخافض، إذ التقدير (في معيشتها) فلما حذف الجار تعدى الفعل، أو يكون التقدير (جهلت شكرِ معيشتها) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، أو التقدير (بطرت مدةَ معيشتها) ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية نحو قوله:{وإدبار النجوم}[6] أو أنه منصوب على الشبيه بالمفعول به[7]. أما أقوال العرب السابقة فهي محمولة على زيادة "أل" كما في (الخمسة عشر الدرهم) وكقول الشاعر[8]:

باعَدَ أُمَّ العَمرِ منْ أسيرِها * حُراسُ أبوابٍ على قُصورِها

فإن (ال) في (العمر) زائدة عن البصريين[9].

([1]) هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد المعروف بالأخفش الأكبر كان إماماً في العربية، أخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس، توفي سنة 177هـ، يُنظر: إنباء الرواة 157/2.

([2]) هو يونس بن حبيب الضبي البصري، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة 182هـ يُنظر: شذرات الذهب 301/1.

([3]) يُنظر معاني القرآن للأخفش، 148/1 والمحرر الوجيز 362/1.

([4]) سورة القصص من الآية 58.

([5]) المحرر الوجيز 177/12، والتبيان في إعراب القرآن 1023/2.

([6]) سورة الطور من الآية 49.

([7]) يُنظر: شرح التسهيل 2/ 388، وشرح ألفية بن معط للرعيني 72 ب.

([8]) قائله: أبو النجم العجلي يُنظر: الإنصاف 317/1، ومغنى اللبيب 52/1.

([9]) شرح التصريح ج1 ص 616.

أما أبو حيان فيختار عدم مجئ التمييز معرفة حيث قال: (ولا تعريف للتمييز خلافاً لبعض الكوفيين وأبي الحسن بن الطراوة.[1] وعند قوله: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[2]. قال: انتصاب (نفسه) على أن يكون مفعولاً به ويكون الفعل يتعدى بنفسه فهو الذي نختاره؛ لأنَّ ثعلباً والمبرد حكيا أنَّ (سفِه) بكسر الفاء يتعدى ب(سفَّه) بفتح الفاء وشدها، وحكى عن أبي الخطاب أنها لغة.

ثم اعترض على الزمخشري الذي أجاز أن يكون (من الدَّمع) تميزاً وهو معرفة في قوله تعالى: ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا﴾[3] فإنَّه معرفة ولا يجوز إلا على رأي الكوفيين الذين يجيزون مجئ التمييز معرفة.

ولم يُصرح أبو حيان باختياره هذا عند قوله: ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾[4] وإنما نقل تأويلات المفسرين والمعربين فيها[5] كما نقل تأويل من يرى عدم جواز مجئ التمييز معرفة لشواهد المجيزين دون تصريح باختياره في كتبه (ارتشاف الضرب)[6] و(منهج السالك)[7] و(التذييل والتكميل)[8].

كما ذهب بعض المحدثين إلى: أنَّ التمييز نكرة منصوبة في الأغلب[9].

([1]) سبق تخريجه.

([2]) سورة البقرة من الاية 130.

([3]) سورة التوبة من الآية 92.

([4]) سورة القصص من الآية 58.

([5]) البحر المحيط 126/7.

([6]) يُنظر: 384/2.

([7]) يُنظر: 221.

([8]) يُنظر: 3/ 103 أ – 114 أ– ب.

([9]) النحو الوافي ج2 ص 389.

ويبدو للباحث أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان في إعرابه لجملة (سفه نفسه) في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَن سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[1] ينصب (نفسَه) على أن يكون يكون مفعولاً به ويكون الفعل (سفه) يتعدى بنفسه هو الصحيح.

كما يرجح الباحث ما ذهب إليه جمهور النحويين في أنّه لا يجوز مجئ التمييز معرفة؛ وذلك لأن التمييز إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكراً كان شائعاً في نوعه.

القضية السادسة: **تمييز العدد باسم الجمع**:

إذا مُيّز العدد من الثلاثة إلى العشرة باسم الجمع ففي الإضافة إليه أو جره ب(مِن) ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنه يفصل بين العدد واسم الجمع ب(مِن) نحو: ثلاثة من القوم وخمسة من الركب وعشر من البط. ولا تجوز الإضافة وما جاء مضافاً إليه العدد من اسم الجمع، حُفظ ولم يقس عليه،

كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[2]

وقوله صلى الله عليه وسلم: (ليس فيما دون خمس ذودٍ من الإبل صدقة)[3]،

[3]،

وكقول العرب: خمسة رجلةٍ

وكقول الشاعر[1]:

([1]) سورة البقرة من الآية 130.

([2]) سورة النمل من الآية 48.

([3]) رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة باب من أدى زكاته فليس بكنز 133/2 ومسلم في صحيحه كتاب الزكاة 66/3.

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ * لقد جارَ الزَّمانُ على عِيالي

وإلى هذا المذهب ذهب الأخفش[2] والمبرد[3] والسيرافي[4] وأبو علي الفارسي[5] وهو ظاهر كلام الزمخشري[6] وابن مالك[7] الذي جعل الإضافة نادرة وقد علّلوا صحة ما ذهبوا إليه بأنه لا يضاف هذا العدد إلى المصادر، وهي كانت أحرى بذلك؛ لأنها تقع على القليل والكثير بمنزلة ما لا يجمع جمع قلة كما أنّ هذه الأعداد من الثلاثة إلى العشرة – ليس بالأصل أن تضاف إلى اسم الجمع؛ لأنه مفرد، ولو صحَّ لقيل: ثلاثة جمع وثلاثة صنف والعرب تقول: مائة جمع ومائة صنف وما يضاف إلى المائة لا يضاف إلى الثلاثة؛ لأنَّ الثلاثة إلى العشرة لا تضاف إلا إلى الجمع، فلا تضاف إلى مفردٍ ولا لما هو بمنزلته[8].

الثاني: أنّ الإضافة جائزة وتنقاس، وهو ظاهر كلام ابن عصفور[9] إلا أنه حكم على ذلك بالقلة، ومع ذلك فإنّ الجر ب(مِن) هو الفصيح والأولى. وممن أجاز

(1) قائله: الحُطيئة المؤسسة العربية للطباعة والنشر – بيروت، بدون، يُنظر الكتاب 565/2. ورواية البيت في الديوان* نحن ثلاثة وثلاث ذود* ويريد بالثلاثة نفسه وامرأته وابنه. والذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة، القاموس (ذاد) 293/1.

(2) يُنظر: ارتشاف الضرب 358/1.

(3) يُنظر: التزييل والتكيل 120/3 أ.

(4) ينظر: المصدر السابق نفسه 120/3.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب 1/ 358.

(6) ينظر: الكشاف 151/3.

(7) ينظر: شرح التسهيل 2/ 397.

(8) ينظر: التزييل والتكميل 120/3 أ.

(9) ينظر: شرح الجُمل لابن عصفور 31/2، وارتشاف الضرب 358/1.

الاضافة كذلك ابن الربيع[1] لشبهه بالجمع، تقول: ثلاثة نفرٍ وثلاثة رهطٍ، وثلاثة ذودٍ فتضيف كالجمع.

كما أجاز الإضافة الرضى[2] حيث أبطل قول الأخفش الذي لم يجوّز الإضافة بوروده في القرآن، قال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾[3] وقالوا: ثلاثة نفرٍ، وقول الشاعر[4]: (وثلاث ذود).

الثالث: التفصيل في هذه القضية فإن كان اسم الجمع يستعمل للقلة جاز أن تقول: ثلاث ذودٍ، وثلاثة نفرٍ، وتسعة رهطٍ؛ لأنها لا تكون إلا للقليل وإن كان يستعمل للكثرة أو للكثرة والقلة، لم يجزْ، فلا يجوز: ثلاثة بشرٍ؛ لأن البشر يكون للكثير، ولا يجوز ثلاثة قومٍ؛ لأنَّ القوم يكون للقليل والكثير.

حكى هذا المذهب أبو علي الفارسي[5] عن أبي عثمان المازني ووهَّم أبو علي أبا عثمان في قوله: إن (بشراً) لا يقع إلا للكثير، وهو يقع على الواحد والجميع كما نُسب هذا المذهب لابن عصفور[6]

أما أبو حيان فيختار أنّ الأفصح الفصل ب(مِن) مع جواز الإضافة. قال – رحمه الله– عند قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾[7]، وجاء على الأفصح في اسم

([1]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد – بهاء الدين عبد الله بن عقيل – تحقيق محمد بركات، دار الفكر، بيروت، 1400هـ – 1980م، ج2 ص 73.

([2]) ينظر: شرح الكافية 153/2.

([3]) سورة النمل من الآية 48.

([4]) تقدم تخريجه قريباً.

([5]) ينظر: ارتشاف الضرب 358/1 – 359 – والتذييل والتكميل 120/3 ب.

([6]) ينظر: التذييل والتكميل 119/3 ب ، والمساعد 74/2.

([7]) سورة البقرة من الآية 260.

اسم الجمع في العدد حيث فصل ب(من)، فقيل: أربعة من الطير ويجوز الإضافة كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[1] .

أما ما ذكره ابن مالك من أن الإضافة نادرة لا يقاس عليها، فغير صحيح عند أبي حيان حيث قال: (أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها، ونصَّ بعضهم على أنّ اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث وكلا القولين غير صواب)[2].

وقد بسط أبو حيان الحديث حول هذه القضية بذكر المذاهب الثلاثة وتفصيل القول فيها بذكر أصحابها وأدلتهم عند قوله تعالى:﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[3] وفي كتابه ارتشاف الضرب[4] كما أطال الكلام بنقل أقوال أصحاب هذه هذه المذاهب وأدلتهم في كتابه التذييل والتكميل[5] ولكن دون ترجيح واختيار. حيث حيث قال: من النحويين من جعل اسم الجمع لما لا يعقل مؤنثاً، فيحذف التاء من العدد ومن هؤلاء أبو علي الشلوبين[6] وابن عصفور[7] الذي يرى أن المعتبر من أسماء الجموع لفظها فما كان منها لمن يعقل فحكمه حكم المذكر؛ لأنَّ الإخبار عنه إخبار المذكر قال تعالى: :﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾[8] ومنه: ثلاثة قومٍ، ومنها

([1]) سورة النمل من الآية 48.

([2]) البحر المحيط 83/7.

([3]) سورة النمل من الآتية 48 وفي البحر المحيط 83/7.

([4]) ارتشاف الضرب 358/1 – 359.

([5]) التذييل والتكميل 119/3 ب 120 ب.

([6]) التوطئة – أبو علي الشلوبين – تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي، القاهرة، ص 284.

([7]) المقرب– على بن مؤمن بن منصور، تحقيق أحمد الجواري، وعبد الله الجبروري، مطبعة المعاني ، بغداد الطبعة الأولى 1392هـ – 1972م المجلد 1 ص 308.

([8]) سورة النمل من الآية 48.

ما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث؛ لأنَّ الإخبار عنه إخبار مؤنث تقول: عندي ثلاث إبلٍ وثلاث ذودٍ، ومنه قول الشاعر[1]:

ثَلاثَةُ أنفُسٍ وَثلاثُ ذُودٍ * لَقَدْ جارَ الزّمانُ على عيالي

أما أبو حيان، فيتضح من قوله: **(**وكلا القولين غير صواب**)** أن من قال: أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث غير صحيح، فهو يرى أنّ اسم الجمع لما لا يعقل يذكر ويؤنث ومنه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾[2]. حيث ذكر اسم الجمع جاءت التاء في العدد وأنثه عند قوله: عندي ثلاث ذود، سقطت التاء، وقد سبقه ابن مالك إلى هذا القول[3] وتبعه في الرأيين تلميذه السمين الحلبي الذي نقل كلام شيخه السابق مع تغيير يسير في بعض الألفاظ.

ويبدو للباحث أنَّ الأفصح هو الفصل ب(مِن) عند التمييز باسم الجمع مع جواز الإضافة حيث جاء بها المسموع في كتاب الله عزّ وجلّ وقول المصطفى صلى الله عليه وسلم وكلام العرب.

وأما من قال إنّ اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث، فغير صحيح، ويكفي في الرد عليه قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ﴾[4]، فإن **(**الطير**)** اسم جمع لما لا يعقل ولو كانت مؤنثاً كما زعم ذلك أبو علي الشلوبيين وابن عصفور وغيرهما، لما أتت التاء في العدد، فدلّ على أنَّ اسم الجمع لما لا يعقل يذكر ويؤنث ولما كان مذكراً هُنا، جاءت التاء في عدده.

القضية السابعة: اللّغات الواردة في (كأيِّن) من حيث البساطة والتركيب:

([1]) سبق تخريجه قريباً.

([2]) سورة البقرة من الاية 260.

([3]) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – عبد الله بن مالك – تحقيق عدنان الدوري ، مطبعة العاني بغداد 1397هـ – 1977م، ص 522.

([4]) سورة البقرة من الآية 260.

من كنايات العدد (كأيّن) وهي تدل على الكثرة مثل (كم) الخبرية ووردت في (كأيّن) لغاتٌ كثيرة منها:

قراءة الجمهور (كأيّن) قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[1]

1- قراءة ابن كثير وجماعة (وكائِنْ) على زنة (فَاعِل).

2- وقرأ جماعة (وكأْينْ) على زنة (كَعْينْ).

3- وقرأ بعضهم (وكيْئِنْ) بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة وهذه مقلوب القراءة التي قبلها.

4- وقرأ آخرون (وَكَئَنْ) على زنة (كَعٍ).

وقد ذهب كثيرٌ من النحويين إلى أنها مركبة من كاف التشبيه و(أي) الاستفهامية، وحصل من اجتماعهما معنى لم يكن لكلٍّ واحدٍ منهما حالة الانفراد وهو التكثير الذي تفيده (كم) الخبرية وهو ظاهر كلام سيبويه[2]، فإنه قال: (وإنما تجئ الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شئٍ واحدٍ).

وذهب كثير من النحويين هذا المذهب، منهم ابن الشجري[3] وابن يعيش[4].

وممن يرى كذلك أنها مركبة ابن خروف[5] لكنه يجعلها مركبة من الكاف التي هي اسم و(أيِّن) على وزن فيْعِل.

([1]) سورة آل عمران من الآية 146.

([2]) يُنظر: الكتاب 171/2.

([3]) الأمالي الشجرية – أبو السعدات هبة الله بن علي– المعروف بابن الشجري، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، بدون 106/1.

([4]) يُنظرشرح المفصل 135/4.

([5]) ينظر: ارتشاف الضرب 385/1.

وذهب بعض المحدثين إلى أنها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة حيث يقول: (أما (كأيّن) فمركبة على الأرجح من كاف التشبيه، و(أي) المنونة، ولا أثر للتركيب في حالتها القائمة الأن بعد أن صارت كلمة واحدةً تؤدي معنىً جديداً)[1].

أما أبو حيان فقد خالف هذا الجمع من النحويين، حيث اختار أنها بسيطة لا مركبة. وعله كونها كذلك تلاعب العرب في لغاتها[2] كما سبق، وهو بهذا الاختيار يسلك الطريق السهل؛ لأنَّ تلك الدعاوي المتقدمة لا يقوم عليها دليل[3].

وقد ادّعى بعض النحويين، منهم يُونس[4] وابن عطية[5] إلى أنّ (كأين) اسم فاعل من (كان) وذهب آخرون إلى رفض هذا الرأي وعللوا هذا المنع بإتيان (مِن) بعده، ولبنائه على السكون ولأنه لو كان كذلك لكان معرباً، ولم يكن فيه معنى التكثير[6].

أما أبو حيان، فقد اختار راي من يرفض هذا الادعاء حيث قال[7]: (ومن ادّعى أن هذه اسم فاعل من (كان) فقوله بعيد).

---

(1) ينظر: النحو الوافي- ج4 ص 537.

(2) يُنظر: همع الهوامع 76/2.

(3) يُنظر: الدر المصون 426/3.

(4) ينظر: البحر المحيط 351/6 وشرح الكافية 95/2.

(5) ينظر: المحرر الوجيز 386/9.

(6) التبيان في إعراب القرآن- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – تحقيق عبد الرحمن العشيمين، دار الغرب الاسلامي، بيروت ط1 1406هـ - 1986م 297/1.

(7) البحر المحيط 351/6.

والأكثر في تمييز (كأيّن) أن يكون مجروراً ب(من) كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِن دَآبَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾[1] وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا﴾[2] وقوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾[3]

ومن الشعر قول الشاعر[4]:

وكائِنْ ردَدْنا عنكمُ من مدجَّجٍ * يجئُ أمامَ الألفِ يَردِي المُقنَّعَا

وقد يأتي تمييزها منصوباً على قلةٍ كقول الشاعر[5]:

وَكائنْ لنا فضلاً عليكمُ ومِنَّةً * قديماً ولا تدرون ما مَنُّ مُنعمِ

يقول سيبويه: (كأين رجلاً رأيت، زعم يونس، وكأين قد أتاني رجلاً إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون مع (من) وإن حُذفت (من) و(ما) فعربي[6].

أما ابن عصفور فقد خالف جمهور النحويين، حيث ذهب إلى وجوب جر التمييز ب(من) وجعله لازماً[7].

أما أبو حيان – رحمه الله– فقد ذهب مذهب جمهور النحويين حيث قال[1]: (وأكثر ما يجئ تمييزها مصحوباً ب(من) ووهم ابن عصفور في قوله إنه يلزمه (من).

([1]) سورة العنكبوت من الآية 60.

([2]) سورة الطلاق من الآية 8.

([3]) سورة ال عمران من الآية 146.

([4]) قائله: عمرو بن شأس، ينظر شعره 38، والكتاب 2/ 170.

(والمدجج) اللابس السلاح، القاموس (دجّ) 187/1.

([5]) لم أقف على قائله، ينظر: ارتشاف الضرب 386/1، ومغنى اللبيب 187/1.

([6]) ينظر: الكتاب ج2 ص 170– 171.

([7]) يُنظر: شرح الجمل 51/2.

ويبدو للباحث في هذه القضية أنَّ ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح في أنَّ تمييز (كأيّن) يكثر جره ب(مِن) ولكنه قد يأتي بحذفها كما نصّ سيبويه ويونس على ذلك وإن حُذفت (من) و(ما) فعربى.

([1]) البحر المحيط 65/7 ، وارتشاف الضرب 385/1.

الفصل الثالث

المجرورات وبعض القضايا المختص بالحروف

أولاً: المجرورات وفيها قضية واحدة

القضية هي: الإضافة التي بمعنى (في)

ثانياً: بعض القضايا المختصة بالحروف وفيها خمس قضايا:

القضية الأولى: مجئ (مِن) لبيان الجنس

القضية الثانية: أصل تاء القسم في (تاللّه)

القضية الثالثة: نيابة بعض حروف الجر عن بعض

القضية الرابعة: زيادة الواو العاطفة

القضية الخامسة: وقوع لام (كي) في جواب القسم

أولاً: المجرورات:

القضية هي: الإضافة بمعنى (في):

الإضافة تكون بمعنى (مِن) كقولك: هذا ثوبُ حريرٍ، أي: من حرير، وتكون بمعنى (اللام) كقولك: هذا مال زيد، أي: مال لزيد.

أما الإضافة بمعنى (في) فقد أغفله أكثر النحويين[1] كما اشترط بعضهم أن يكون الثاني ظرفاً سواء أكان زماناً أو مكاناً. وقد نقل ابن مالك الشواهد الدالة على

([1]) ينظر: شرح الكافية 906/2، وشرح التسهيل 221/3، والمساعد 2/ 329.

ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح منها قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكرُ اللّيل وَالنّهار﴾[1] والتقدير: بل مكرٌ في الليل والنهار، إذ أنَّ الليل والنهار ظرفي زمان وقع فيهما المكر ومنه قوله تعالى: ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[2] ونحو قولك: ضرب اليوم أي: تربص في أربعة أشهرٍ، وضربٌ في اليوم.

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (رباط يومٍ وليلة، أفضلُ من صيامِ شهرٍ وقيامه)[3].

ومنه قول الشاعر[4]:

لَهُم سَلَفٌ شُمٌ طِوالٌ رماحُهُم * يسيرُونَ لا ميلَ الرُّكوبِ ولا عُزلا

والتقدير والله أعلم لا ميل في الركوب.

ومنه قول الشاعر[5]:

مِن الُحورِ ميسانُ الضُّحى بُخثُريةٌ * ثَقَالٌ متى تنهضُ إلى الشئ تفتُرِ

والتقدير: ميسان في الضحى إذ أنَّ الضحى ظرف زمان وقع فيه المضاف (ميسان)

وقال ابن مالك بعد ذلك: (فلا يخفى أنَّ معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار غيره ممتنع متكلف[6].

([1]) سورة سبأ من الآية 77.

([2]) سورة البقرة 226.

([3]) مسند الإمام أحمد 441/5 عن سليمان الفارسي- رضي الله عنه- ورواه مسلم في صحيحه 51/6.

([4]) قائله تميم بن مقيل العجلاني ديوانه 204 سبق تخريجه.

(السلف): الجماعة المتقدمون أمام الجيش، القاموس (سلف) 153/3- 154، (الميل) الذي يميل عن السرج إلى جانب القاموس (مال) 53/4، (الشُّم) هم الأسياد ذوو الأنفة. القاموس (شمم) 137/4.

([5]) قائله: عمرو بن أبي ربيعة ينظر: ديوانه دار صادر، بيروت، بدون، ص 128.

([6]) شرح التسهيل 22/3 – 223.

وقد منع جماعة منع مجئ الإضافة بمعنى (في) ومنهم: ابن الناظم[1] والرضي[2] وعزى[3] هذا المنع إلى سيبويه والمحققين.

وقد قام أكثر النحويين بردِّ الإضافة التي بمعنى (في) إلى الإضافة التي بمعنى اللام مجازاً للأمور التالية:

الأول: أن دعوى كون الإضافة بمعنى (في) يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها وهو خلاف الأصل، فيجب اجتنابها.

الثاني: أن كل ما ادعى فيه أن إضافته بمعنى (في) حقيقة يصح فيه أن يكون بمعنى اللام مجازاً فيجب حمله عليه لوجهين:

أحدهما: أنَّ المصير إلى مجاز خير من المصير إلى الاشتراك.

ثانيهما: أنَّ الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابته بالاتفاق والإضافة بمعنى (في) مختلفٌ فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

الثالث: أنَّ الإضافة في نحو قوله: { بلْ مَكْرُ اللَّيلِ والنهارِ}[4] إما بمعنى (اللام) على جعل الظرف مفعولاً به على سعة الكلام، وإما بمعنى (في) على بقاء الظرفية لكن الاتفاق على جواز جعل الظرف مفعولاً به على السعة كما في: صيد عليه يومان، ووُلد له ستون عاماً والاختلاف في جواز جعل الإضافة بمعنى (في) يرجح الحمل على الأول دون الثاني، وأن نحو: ضربُ اليومِ وقتيل كربلاء فيه إفادة الاختصاص وأدنى ملابسة (في) يكفي أن يجعلها على معنى اللام.[5]

([1]) ينظر: شرح الألفية 380 – 383.

([2]) يُنظر : شرح الكافية 274/1.

([3]) ينظر شرح الألفية لابن الناظم 381.

([4]) سورة سبأ من الآية 33.

([5]) ينظر: شرح الكافية 274/1.

أما أبو حيان فيختار عدم جواز كون الإضافة بمعنى (في) لذا فهو يراها فيما استُدلّ به على ذلك. كما يرى قوله تعالى: {... تربصُ أربعة أشهر}[1] من باب إضافة المصدر إلى ما هو ظرف زمان في الأصل لكنه اتسع فيه فصير مفعولاً به، ولذلك صحت الإضافة إليه. وكان الأصل: تربصهم أربعة أشهر، وليست الإضافة إلى الظرف من غير اتساع فتكون الإضافة على تقدير (في) خلافاً لمن ذهب إلى ذلك.

وأما قوله تعالى: {بَلْ مَكْرُ الَّيلِ وَالنَّهار}[2] فقد خرجه أنه من الإتساع في الظرفين. قال رحمه الله- موضحاً ذلك[3]: (وأُضيف المكر إلى الليل والنهار اتسع في الظرفين، فهما في موضع نصبٍ على المفعول به على السعة أو في موضع رفعٍ على الإسناد المجازي، كما قالوا: ليلٌ نائمٌ.

والأولى عندي أن يرتفع مكر على الفاعلية أي: بل صدنا مكركم بالليل والنهار[4].

وفي كتابه ارتشاف الضرب[5] والنكت الحسان[6] ذكر من يرى الإضافة بمعنى (في) دون ترجيح. أما في التذييل والتكميل[7] فقد ذكر أنَّ القول بأنَّ الإضافة تكون بمعنى (في) قولٌ لم يذهب إليه أحدٌ إلا ابن مالك. أما الشواهد التي

([1]) سورة البقرة من الآية 266.

([2]) سورة سبأ من الآية 33.

([3]) انظر: البحر المحيط 283/7.

([4]) هكذا في المخطوط 87/9، ، وهو ساقط من المطبوع.

([5]) الارتشاف 502/2.

([6]) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى 1405هـ - 1985م، ص 118.

([7]) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، مخطوط بمكتبة جامعة الملك عبد العزيز في المدينة المنورة رقم الحفظ (90 – 97)، 68/4 ب – 69أ.

سردها لإثبات هذا، فلا دليل فيها إذ كثير مما استدلَّ به من باب الصفة المشبهة قدِّر فيها اللام. وقد تبعه تلميذه الحلبي في كل ما سبق حيث كان يكتفي بنقل كلامه[1]. **ويرى الباحث** بجواز مجئ الإضافة بمعنى (في) لما يلي:

الأول: كثرة السماع من كتاب الله عزّ وجلّ، وقول المصطفى- صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب على ذلك.

الثاني: تأويل هذه الشواهد مع كثرتها باعتبار معنى اللام فيها لا يصح إلا بتكلف.

الثالث: أنَّ في هذا التأويل حملاً على المجاز، والحقيقة لا يعدل عنها إلى المجاز إلا بقرينة، ولا قرينة هنا.

الرابع: قضية التوسع لا يُلجأ إليها مع كثرة الشواهد.

الخامس: **قول أبي حيان:** إنَّ القول بأنَّ الإضافة التي تكون بمعنى (في) قول لم يذهب إليه أحدٌ غير ابن مالك غير صحيح حيث ذكرتُ في أول الحديث من أثبت ذلك.

ثانياً: بعض القضايا المختصة بالحروف:

القضية الأولى: مجئ (مِن) لبيان الجنس:

لـــ(مِن) الجارة معانٍ كثيرة ، منها ما أثبته جمهور النحويين[2] والمفسرين وهو مجيؤها لبيان الجنس، وقد ذكر بعضهم[3] أنها كثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما)؛ و(مهما)؛ لإفراط إبهامهما، كما ذكر بعضهم[1] أنّ لها علامتين:

([1]) ينظر: الدر المصون 2/ 351، 6/ 498.

([2]) ينظر: معاني القرآن الكريم 97، وشرح التسهيل 134/3، وشرح الكافية 322/2.

([3]) يُنظر: مغنى اللبيب 319/1.

إحداهما: أنْ يصحّ وضع (الذي) موضعها.

والثانية: أن يصحّ وقوعها صفة لما قبلها.

وشواهد مجيئها لبيان الجنس كثيرة منها قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[2] وذلك أن سائر الأرجاس يجب أن يُجتنب، وبيَّن المقصود بالاجتناب من أي الأرجاس كان، وهي هنا يصحّ أن تكون صفة لما قبلها، وأن يقع موقعها اسم الموصول (الذي)، والتقدير: فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن. وقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[3] ، فإن (مِن) الثانية والثالثة لبيان الجنس. وقوله تعالى:{وينزّلُ مِنْ السماءِ مِنْ جِبالٍ فِيها مِنْ بَردٍ}. فإن (من) الثالثة لبيان الجنس؛ لأنَّ الجبال تكون برداً وغير بَرَد[4].

وقد أنكر مجيئها لبيان الجنس ابن عصفور[5] وابن أبي الربيع[6] وأكثر المغاربة. واحتجّ ابن أبي الربيع بأنَّ سيبويه لم يذكر ل(مِن) أنها للجنس. وقد تأولوا[7] ما استدلّ به على مجيئها للجنس بما يلي:

أما قوله: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[1] ف(من) ليست لبيان الجنس، وإنما لابتداء الغاية؛ لأنّ الرجس جامع للأوثان وغيرها فإذا قيل من الأوثان، فمعناه

([1]) ينظر: شرح ألفية بن معط 386/1.

([2]) سورة الحج من الآية 30.

([3]) سورة الكهف من الآية 31.

([4]) ينظر البرهان 418/4.

([5]) ينظر: شرح الجُمل لابن عصفور– علي عبد المؤمن، تحقيق صاحب أبو جناح 1402هـ– 1982م، 491/1 – 492.

([6]) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية– ابن أبي الربيع، تحقيق علي الحكمي، الطبعة الأولى 1405هـ– 1985م، لم تذكر دار النشر، 514/1.

([7]) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 491/1– 492، والتذييل والتكميل 3/4 أو البرهان 418/4.

الابتداء من هذا الصنف؛ لأنَّ الرجس ليس هو ذاتها، أي: فاجتنبوا من الرجس الأوثان، وهو عبادتها، أو للتبعيض؛ لأنَّ الرجس منها عبادتها، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا ﴾[2] ,اما قوله: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾[3] فهي للتبعيض. أما قوله: ﴿ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ﴾ [4] فإن قوله (من جبال) بدل من (السماء)؛ لأنَّ السماءَ مشتملة على جبال البرد فكأنه قال: وينزل من برد من السماء، فهو من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل لقوله: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾[5].

أما أبو حيان فنراه يُصرّح في موضعين في كتابه البحر المحيط باختيار عدم مجيئها لبيان الجنس[6]، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾[7] بعد حكاية قول الزمخشري[8] الذي أثبت لها مجيئها لبيان الجنس (والصحيح أن هذا المعنى ليس ثابت ل(مِن)[9].

([1]) سورة الحج من الآية 30.
([2]) سورة الزمر من الآية 17.
([3]) سورة الكهف من الآية 31.
([4]) سورة النور من الآية 43.
([5]) سورة الأعراف من الآية 75.
([6]) البحر المحيط 517/6.
([7]) سورة الفرقان من الآية 74.
([8]) ينظر: الكشاف 102/3.
([9]) البحر المحيط 517/6.

ونراه في مواضع كثيرة يذكر أنها لبيان الجنس. فمثلاً عند قوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[1] ، قال: (إلا فريقاً هم المؤمنون و(من) لبيان الجنس، ولا يمكن أن تكون للتبعيض؛ لاقتضاء ذلك أن فريقاً من المؤمنين اتبعوا إبليس)[2].

ونجده في ثلاثة مواضع من تفسيره يحكي القولين فيها، قول يثبت لها مجيئها لبيان الجنس، وقول من ينفي ذلك ثم لا يختار شيئاً في هذه المواضع. وفي كتبه الأخرى حكى القولين ولم يجزم بشئ، وإنما ذكر أنَّ أكثر أصحابه قد أنكره، وزعم أنها لم ترد لهذا المعنى ولا قام دليل على ذلك من لسان العرب[3].

ويبدو للباحث أنَّ (مِن) من معانيها تكون لبيان الجنس وما تأوَّله المانعون مردود من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ تأويلهم لها فيه شئ من التكلف والتعسف من جهة اللفظ والمعنى.

الوجه الثاني: عندما نقول إنَّ (من) في قوله تعالى:{فاجتنبوا الرجسَ مِنْ الأوثانِ} للتبعيض يلزم منه أن يكون المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعضٍ والمقصود اجتناب جنس الأوثان.

الوجه الثالث: ما ذكره ابن أبي الربيع من أنّ سيبويه لم يذكر لها هذا المعنى صحيح، لكن هذا لا يدل على نفي هذا المعنى عنها، فسيبويه – رحمه الله– لم يُحِط بلغة العرب كلها.

([1]) سورة سبأ من الآية 20.

([2]) البحر المحيط 517/6.

([3]) ينظر: التذييل والتكميل 3/4أ ، وارتشاف الضرب 442/2.

القضية الثانية: أصل تاء القسم في (تالله):-

أدوات القسم هي: الباء والواو والتاء واللام وغيرها، والأصل في حروف القسم الباء وذلك لأمرين[1]:

أحدهما: أن فعل القسم إنما هو (أقسم) و(أحلِف) وهما لا يتعديان إلا بالباء قال تعالى: ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ ﴾[2].

وقول الشاعر[3]:

فَأقسمتُ بالبيتِ الذّي طافَ حَولَهُ * رِجالٌ بَنَوهُ من قريشٍ وَجُرهَمِ

الثاني: أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، فتقول: بالله لأقومنّ وبه لأفعلنّ.

قال الشاعر[4]:

رأى برقاً فأَوْضعَ فوقَ بَكرٍ * فلا بِكَ ما أسالَ ولا أَغامَا

وقول الآخر[5]:

ألا نادتْ أُمامَةُ باحتِمالِ * لِتَحزُنَني فلا بِكَ ما أُبالي

فالرجوع مع الإضمار إلى الباء يدل على أنها هي الأصل؛ لأنَّ الإضمار يرد الأشياء إلى أصلها. ثم أبدلوا الواو مع الباء، توسعاً في اللغة؛ ولأنها أخفّ من الباء وحركتها أخفّ من حركة الباء. وإنما خُصت الواو بذلك لأمرين:

أحدهما: أنها من مخرجٍ واحدٍ وهو الشفتان.

([1]) ينظر: شرح المفصل 32/8- 33، وشرح الجمل لابن عصفور 524/1- 525.

([2]) سورة النحل من الآية 38.

([3]) قائله زهير يُنظر ديوانه 14. (وجرهم) قبيلة قبل قريش كانوا ولاة البيت.

([4]) قائله: عمرو بن يربوع بن حنظلة ينظر شرح المفصل 34/8.

([5]) قائله: عَوية بن سلمى بن ربيعة، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 523/1.

الثاني: أن الباء معناها الإلصاق، والواو معناها الاجتماع والشئ إذا لاصق الشئ فقد جامعه.

وذهب جمهور النحويين[1] إلى أن التاء بدل من الواو وليست بدلاً من الباء ولا أصلاً بنفسها كما في قوله تعالى:{ وُتاللهِ لأكيدَنَّ أَصنامَكُمْ}

وقول الشاعر[2]:

تاللهِ يَبقَى على الأيَّامِ ذُو حِيدٍ * بمُشمَخِرٍّ بِهِ الظيانُ وَالآسُ

وذلك لما يأتي:

أولاً: أنها لا تدخل إلا على لفظ الجلالة (الله) خاصة دون غيره من الأسماء إلا ما حكى الأخفش من دخولها على (رب الكعبة) في قولهم: تَربِّ الكعبة، وذلك شاذ، والواو تدخل على الأسماء الظاهرة كلها ولا تدخل على المضمرة، والباء تدخل على كلّ مقسم به من الأسماء الظاهرة والمضمرة، فعلم بهذا أنّ لها مرتبة ثالثة، فهي ثالثة على الباء ثانية عن الواو.

ثانياً: أنها بدل من الواو في بعض المواضع وجوباً مثل (اتعد) و(اتزن) من (اوتعد) و(اوتزن)، وسبب إبدالهما من الواو دون غيرها؛ لشبهها بها من جهة اتساع المخرج، وهي من الحروف المهموسة فناسب همسها لين حروف اللين ومنها الواو، ولم يثبت إبدال التاء من الباء في موضع.

ثالثاً: أنَّ الواو مفتوحة والتاء مفتوحة والباء مكسورة، فهي أقرب إلى الواو بهذا الشبه منها إلى الباء.

وقد خالف جمهور النحويين جماعةٌ[3] منهم قطرب[4] والسهيلي[5] فهم يرون يرون أن التاء أصلية ليست مبدلة من الواو؛ إذ لم يقم دليل على صحته.

([1]) ينظر: المفصل 87 والكشاف 576/2 وشرح الجمل لابن عصفور 523/1.

([2]) قائله: أمية بن أبي عائز الهزلي، ينظر الكتاب 497/3 وشرح جمل الزجاجي لابن هشام 159.

([3]) ينظر: الجني الداني 117.

([4]) ينظر: همع الهوامع 39/2.

([5]) ينظر: الدر المصون 526/6 والبحر المحيط 330/5.

أما أبو حيان، فقد اختار ما ذهب إليه قُطرب والسهيلي، حيث قال بعد حكاية ابن عطية الذي ذهب مذهب الجمهور في هذه القضية: (أما قوله: والتاء في (تالله) بدل من الواو فهو قول أكثر النحويين وخالفهم السهيلي فزعم أنها أصل بنفسها وليست بدلاً من الواو وهو الصحيح على ما قررناه في النحو)[1].

وقال في موضع آخر: (وأما التاء بدل من واو القسم الذي أُبدل من باء القسم، فشئ قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد ردّ هذا القول السهيلي. والذي يقتضيه النظر أنه ليس شئ منها أصلاً للآخر)[2].

ويبدو للباحث أن ما اختاره أبو حيان ومن قبله هو الصحيح؛ إذ أنَّ الأصل عدم إبدال حرفٍ مكان حرفٍ حتى يقوم الدليل الصحيح عليه، وما علّلوا به صحة إبدالهما في بعض المواضع لا يعمم حكمه في كلّ شيءٍ بل يقتصر عليه.

القضية الثالثة: **نيابة بعض حروف الجر عن بعض**:

الأصل في اللغة أن يكون للكلمة معنى واحد، وهو مقتضى الإبانة التي وُضعت للغة من أجلها، ولكن قد توجد فيها كلمات لكلِّ واحدةٍ منها أكثر من معنى، وقد يكون هناك كلمات كثيرة تشترك في معنى واحد[3] ومن ذلك حروف الجر، فإن لكلّ حرف من حروف الجر معاني خاصة به، لكن هناك كثير من الشواهد التي جاءت فيها بعض الحروف بمعنى حروف آخرى.

وقد اختلف النحويون في التناوب بين حروف الجر، فذهب الكوفيون[4] إلى جواز التناوب بينها، كما ذهب إلى ذلك بعض البصريين؛ منهم يونس[1] بن حبيب الضبي والأخفش الأوسط وغيرهم.

([1]) البحر المحيط 322/6 و 330/5.

([2]) المصدر السابق نفسه 322/6.

([3]) ينظر: ارتشاف الضرب ج2 ص 435– 437، والجني الداني ص 563.

([4]) ينظر: معنى اللبيب ج1 ص 321، والجني الداني ص 381.

ومن شواهد هذا التناوب في القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾[2] ، بمعنى (على جزوع النخل)

وقوله: ﴿يَحْفَظُونَهُم مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾[3] أي (بأمر الله)

وقوله: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[4] أي (مع الله)

ومن شواهد هذا التناوب في الشعر قول الشاعر[5]:

لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أُفضلتَ في حَسَبٍ * عنّي ولا أَنتَ دَيَّاني فَتَخزُوني

والمعنى (لا أُفضلت في حسبٍ عليّ).

وقول الآخر[6]:

وإن يلتقي الحيُّ الجميعُ تُلاقني * إلى ذروةِ البيتِ الرّفيعِ المُصمّدِ

أي (في ذروة البيت).

وقول الآخر[7]:

([1]) ينظر: معاني القرآن للأخفش ج1 ص 306، وارتشاف الضرب ج2 ص 437- 451.

([2]) سورة طه من الآية 71.

([3]) سورة الرعد من الآية 11.

([4]) سورة الصف من الآية 14.

([5]) قائله: ذو الأصبع العدواني ينظر: الأمالي الشجرية – أبو السعادات هبة الله المعروف بابن الشجري ، دار المعرفة ، بيروت الطبعة الأولى، بيروت، 13/2، والمفضليات، المفضل الضبي تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون دار المأمون، دمشق- بيروت ط3 1964- ص 160 ولسان العرب.

(تخذوني): تقهروني ، لسان العرب (خذا) 226/14 (ديّاني): الديّان: القهار والقاضي والحكم القاموس (دين) 225/4.

([6]) قائله: طرفة بن العبد، ينظر ديوانه، تحقيق وتحليل على النجدي، مكتبة الانجلو المصرية، بدون ص 47.

و(المصمَّد) هو الذي يقصده الناس، القاموس (صمد) 308/1.

([7]) قائله: علقمة بن عبده الفحل، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، الطبعة الأولى 1398هـ- 1969م، ص 35.

فإنْ تسألوني بالنِّساءِ فإنني * بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ

أي (عن النساء).

وذهب جمهور البصريين[1] إلى منع التناوب بين حروف الجر وإبقاء الحرف معناه الأول- وهو ظاهر كلام سيبويه[2].

وذهب الأخفش[3] الأصغر والزمخشري[4] والرضي[5] ومذهب البصريين، وقالوا: إنَّ ما ذهب إليه الكوفيون باطلٌ؛ إذ لو كانت لها معنى هذه الحروف لجاز أن تقع حيث تقع هذه الحروف[6] وردّوا شواهد الكوفيين بما يأتي:

أولاً: حملها على الاستعمال المجازي، كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[7]حيث قالوا: أنّ المصلوب لتمكنه من الجزع كــأنه صار فيه[8].

ثانيا: تضمين الفعل معنى فعلٍ يتعدى بذلك الحرف، كقوله تعالى:﴿أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾[9]. فقد ضُمن (عاكِفون) معنى (عابدون) فتعدى ب(اللام) وقوله

([1]) ينظر: الاقتضاب في شرح آدب الكاتب- عبد الله بن محمد البطليوس، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتب، 1983م ج2 ص 262 والجنى الداني ص 268.

([2]) ينظر: الكتاب ج4 ص 216 – 226.

([3]) ينظر: الجنى الداني ص 320.

([4]) ينظر: الكشاف ج1 ص 458.

([5]) ينظر: شرح الكافية ج2 ص 337.

([6]) ينظر الجنى الداني ص 264.

([7]) سورة طه من الآية 71.

([8]) ينظر: المفصل ص 284.

([9]) سورة الأنبياء من الآية 52.

تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾[1]. فضُمن (يُرد) معنى (يلتبس)، فلذلك عُدِّى بالباء.

وقد حاول ابن جنى التوسط بين المذهبين فقال: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا[2]، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضعٍ حسب الأحوال المسوغة له. فأما في كلّ موضع وعلى كلِّ حال) ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول لزمك أن تقول: (سرت إلى زيد) وأنت تريد (معه)، وأنت تقول: (زيد في الفرس) وأنت تريد (عليه)[3].

وعلى ذلك فما ذهب إليه ابن جنى هو مذهب الكوفيين ومن وافقهم فلم أجد من قاس ذلك في جميع الأحوال، بل اقتصر على المسموع.

وأما من منعه فإنه يرد عليهم بما يأتي:

أولاً: أنهم لجؤوا إلى الاستعمال المجازي مع إمكان الاستعمال الحقيقي.

ثانياً: أنهم قالوا بالتضمين هروباً من القول باستعمال حرفٍ مكان حرفٍ فوقعوا فيما هربوا منه، وذلك أنّ التضمين هو أن يستعمل الفعل بمعنى فعل آخر.

ثالثاً: عندما يعجزون عن التأويل فإنهم يقولون بالشذوذ ولا يمكن أن يقال في ما جاء في القرآن الكريم بأنه شاذٌ.

ويبدو للباحث أن ما ذهب إليه ابن جنى هو الأكثر دقة؛ لأنه قد ذهب مذهباً وسطاً في تجويزه للتناوب بين حروف الجر حسب الأحوال الداعية إليه والمسوغة له، خلافاً للكوفيين الذين جوّزوا التناوب بين هذه الحروف في كل حال.

([1]) سورة الحج من الآية 25.

([2]) يعني الكوفيين.

([3]) ينظر: الخصائص ج2 ص 308، والاقتضاب 264/2.

وأما الذين منعوا التناوب بينهما مطلقاً فإنهم لجؤوا إلى الاستعمال المجازي مع إمكان الاستعمال الحقيقي ولجؤوا للتضمين هروباً من تناوب الحروف عن بعضها. كما أنه قد وردت آيات في القرآن الكريم تناوبت فيها هذه الحروف، وأيضاً ورد في كلام العرب شعره ونثره فهم يحكمون على ذلك بالشذوذ.

أما أبو حيان فقد علّل صحة مذهب جمهور البصريين بأنَّ تضمين الأفعال أولى من تضمين الحروف[1]، ومع ذلك فهو لا يتوسع في التضمين، فليس التضمين بمقيس، وإنما يذهب إليه عند الضرورة، أما إذا أمكن إجراء اللفظ على مدلوله الوضعي فإنه يكون أولى[2].

القضية الرابعة: **زيادة الواو العاطفة**:

ذهب الكوفيون[3] وعلى رأسهم الكسائي[4] والفراء[5] وثعلب[1] وابن مالك[2] إلى أنّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وعُزى هذا المذهب إلى البغداديين[3]، قالوا

([1]) البحر المحيط 119/6.

([2]) المصدر السابق نفسه 119/6.

([3]) يُنظر: الخصائص 462/2 والاقتضاب 217/3 والبحر المحيط 287/6.

([4]) ينظر: معاني القرآن للفراء 107/1، وإعراب القرآن للنحاس 80/3.

([5]) ينظر: معاني القرآن للفراء 107/1، 249/3.

قالوا لمجيئه في كتاب الله تعالى وكلام العرب ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾[4]، قالوا في (واقترب) الواو زائدة؛ لأنّ التقدير: اقترب؛ لأنه جواب لقوله تعالى: {حتى إذا فتحت). وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[5] فإن الواو زائدة؛ لأنه جواب لقوله (حتى إذا جاءوها)، كما قال تعالى في صفة سوق أهل النار إليها: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[6]، ولا فرق بين الأثنين.

ووضع الفراء لزيادة الواو العاطفة شرطاً وهو أن تقع هذه الواو في جواب (حتى إذا) أو (لما) حيث يقول في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ﴾[7] فإن الواو زائدة وهو على التقديم والتأخير، والتقدير: حتى إذا تنازعتم فشلتم.

واحتج الكوفيون لمذهبهم من الشعر بقول امرئ القيس[8]:

فلمّا أَجزنا ساحَةَ الحيِّ وانتحى * بنا بطنُ حِقفٍ ذي قفافٍ عَقَنقلِ

فالتقدير: فلما أجزنا ساحة الحيّ انتحى، والواو زائدة؛ لأنه جواب ل(لما).

([1]) ينظر: مجالس ثعلب 74/1.

([2]) ينظر: التسهيل 175، وشرحه 355/3- 356.

([3]) ينظر: سر صناعة الإعراب 645/2.

([4]) سورة الانبياء من الآيتين 96- 97.

([5]) سورة الزمر من الآية 73.

([6]) سورة الزمر من الآية 71.

([7]) سورة آل عمران من الآية 152.

([8]) هذا البيت من معلقته ديوانه ص 15.

(أجزنا): قطعنا وسرنا، القاموس (جاز) 170/2، (انتحى): اعترض ، اللسان (نحا)، 311/15.

وذهب البصريون[1] وعلى رأسهم الخليل[2] وسيبويه[3] إلى أنّ الواو الواو العاطفة لا يجوز أن تجئ زائدة وتعليلهم لذلك: أنّ الواو حرف وضع في الأصل لمعنى فلا يجوز أن يحكم بزيادتها مهما أمكن أن يجري على أصله؛ صيانة للحرف من الزيادة وقد أمكن هنا فجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يجعل فيه على أصله. أما قوله تعالى: :﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ﴾[4]، فليس جواب الشرط (تنازعتم) فتكون الواو زائدة، وإنما الجواب محذوف تقديره: بان أمركم، ودلّ على المحذوف قوله: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾[5]. أو يكون التقدير: حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر، انهزمتم ونحو ذلك[6].

أما قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾[7] ، فليس الجواب (واقترب الوعد الحق) فتكون الواو زائدة، وإنما الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب: ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا﴾[8] . وهنا قول محذوف والتقدير: حتى إذا فُتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدبٍ

([1]) يُنظر: الانصاف ج2 ص 456، مسألة رقم (64) والبحر المحيط 240/5.

([2]) ينظر: الكتاب 103/3.

([3]) ينظر: الحاشية السابقة.

([4]) سورة ال عمران من الآية 152.

([5]) سورة ال عمران من الآية 152.

([6]) ينظر: المحرر الوجيز 263/3.

([7]) سورة الأنبياء من الآيتين 96- 97.

([8]) سورة الانبياء من الآية 97.

ينسلون واقترب الوعد الحق قالوا يا ويلنا قد كنا[1]، وقيل الجواب[2]: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [3].

أما قول الشاعر[4]:

فلمّا أَجزنا ساحَةَ الحيِّ وانتحى * بنا بطنُ حِقفٍ ذي قفافٍ عَقَنقلِ

فالواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب مقدر، والتقدير فيه: فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى بنا بطن حِقْفٍ ذي قفافٍ عقنقل خلونا ونعمنا[5].

أما أبو حيان فذهب إلى عدم جواز زيادة الواو العاطفة ووصف القول بزيادتها بأنه ضعيفٌ، أو ليس بشئ، أو مرغوب عنه، وعند قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[6] حكى قول من يرى زيادة الواو هنا ثم قال[7]: **(ولا يُجيز البصريون زيادة الواو، إنما هو قولٌ كوفي مرغوب عنه)**.

كما أنه أعرب كثيراً من الآيات التي استدل بها على زيادة الواو خلاف ما ذهب إليه القائلون بزيادتها مع تقديره بعض التقديرات في الآية، فعند قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ﴾[8]، قال و(إذا) في قوله: (حتى إذا

([1]) ينظر: الإنصاف 459/2، ومعاني القرآن وإعرابه 405/3.
([2]) ينظر: الإنصاف 459/2.
([3]) سورة الأنبياء من الآية 97.
([4]) سبق تخريجه.
([5]) ينظر: معاني القرآن 64، والإنصاف 460/2.
([6]) سورة الحج من الآية 25.
([7]) البحر المحيط 362/6.
([8]) سورة ال عمران من الآية 152.

فشلتم) قيل بمعنى إذ و(حتى) حرف جر ولا جواب لها إذ ذاك، ويتعلق بتحسونهم، أي: تقتلونهم إلى هذا الوقت، وقيل(حتى) حرف ابتداء دخلت على الجملة الشرطية، كما تدخل على جملة الابتداء والجواب ملفوظٌ به وهو قوله: (وتنازعتم) على زيادة الواو قاله الفراء[1] وغيره و(ثم صرفكم) على زيادة (ثم) وهذان القولان واللذان قبلهما ضِعافٌ، والصحيح أنه محذوف لدلالة المعنى عليه، فقدره ابن عطية[2] (انهزمتم) والزمخشري[3] (منعكم نصره) والتقادير متقاربة وحذف جواب الشرط. لفهم المعنى جائز لقوله: ﴿إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾[4] ، تقديره: فافعل، ويظهر أن الجواب المحذوف غيرما قدروه وهو: انقسمتم إلى قسمين ويدل عليه ما بعده (...).

ويبدو للباحث في هذه القضية عدم جواز زيادة الواو العاطفة مُعللاً بما علّل به السابقون من أنّ الواو حرف وُضع في الأصل لمعنى فلا يجوز أن يُحكم بزيادتها مهما أمكن أن يجري على أصله، صيانةً للحرف من الزيادة، أما ما استدل به على زيادتها، فمتأوّلٌ بما تأوّل به البصريون ومن تبعهم فلا حاجة لإعادته خشية الإطالة.

---

(1) ينظر: معاني القرآن 238/1.

(2) ينظر: المحرر الوجيز 263/3.

(3) ينظر: الكشاف 471/1.

(4) سورة الأنعام من الآية 35.

القضية الخامسة: وقوع لام (كي) في جواب القسم:

ذهب جمهور النحويين[1] إلى أن جواب القسم يتلقى بلام مفتوحة كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيًّا﴾[2] ، أو ب(إن) مثقلة نحو قوله: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾[3] أو ب(إن) مخففة كقوله: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ النَّجْمُ الثَّاقِبُ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[4]

هذا في الإثبات أما في النفي فتصدر ب(لام) نحو قوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[5] . فاللام في (لِتثبت) لام (كي) جاءت في جواب القسم، والتقدير (والله لتثبتن) هذا ما قاله الأخفش[6]، فهو فهو يرى أنّ اللام هي لام (كي) دخلت على جواب القسم، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات؛ لأنّ لام (كي) إنما تنصب بإضمار (أنْ) و(أنْ) وما بعدها بتأويل المصدر نحو قولك (بالله ليقم زيد) كأنك قلت: بالله القيام إلا أن العرب أجرت ذلك مجرى الجملة لجريان الجملة بالذكر بعد لام (كي) فوضعت لذلك (ليفعل) موضع (ليفعلن). ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ﴾[7] أي (ولتصغين).

([1]) ينظر: الكتاب 105/3، والمفصل 345، وشرح التسهيل 205/3 والهمع 41/2.

([2]) سورة مريم الآية 70.

([3]) سورة الليل الآيات 1، 2، 3، 4.

([4]) سورة الطارق الآيات 1، 2، 3، 4.

([5]) سورة الفرقان من الآية 32.

([6]) ينظر: معاني القرآن للأخفش 333/2 والبحر المحيط 497/6 والتذييل 56/4 ب.

([7]) سورة الأنعام من الآية 113.

ومن الشعر قول الشاعر[1]:

إذا قُلتَ قَدْني قالَ: باللهِ حَلفَةً * لتُغنِيَ عَنِّي ذا إنائكَ أجمَعا

أي (ليغنين عنِّي)، فوضع (لتُغنى) موضع التغنين.

وقد تبع الأخفش في هذا القول أبو علي الفارسي في كتابه (المسائل العسكرية) ثم دلل على صحة مذهب الأخفش بما أنشده لبعض القدماء:

إذا قال قَدْني قلتُ باللهِ حلفةً * لِتُغنيَ عنّي ذا إنائكَ أجْمَعَا

فلا يخلو قوله (بالله) إذ هو قسم، من أن يكون له جواب، أو لا جواب له. ولا يجوز أن يخلو من الجواب؛ لأنه مبتدأ به، وليس بمتوسط الكلام كقولك (زيد والله منطلق)، وإذا كان كذلك لم يخل من الجواب، وليس في هذا الكلام، ولا في البيت الذي بعده ما يصلح أن يكون جواباً غير قوله (لتُغنى عنّي) فقد ثبت بهذا أنه هو الجواب.

فقد ذكر أبو حيان[2] أنّ أبا علي الفارسي قد رجع عن قوله هذا في كتابه (المسائل البصريات) و(التذكرة) وتبعه في هذا السيوطي[3] والبغدادي[4].

ويبدو لي أنّ أبا علي لم يتراجع عن رأيه في هذه القضية وتأكد لي ذلك بعد قراءتي للمسائل البصرية المطبوعة[5]، لم أجد فيها ما نقله أبو حيان عنه، فلعل

---

(1) قائله: حريث بن عناب الطائي، ينظر: مجالس ثعلب، والتذييل والتكميل 56/4 ب.
(قَدْني): حسبي، القاموس (قد) 326/1، (لتُغنى عنّي) لتجزئ عنيّ القاموس (عني) 371/4.

(2) يُنظر: التذييل والتكميل 56/4 ب، وارتشاف الضرب 483/2.

(3) ينظر: همع الهوامع 42/2.

(4) ينظر: الخزانة 582/4.

(5) بتحقيق محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى 1405هـ – 1985م.

أبا حيان نقله من نسخة أخرى لم يقف عليها محقق الكتاب[1] فنجد أبا علي في هذه القضية تارةً يوافق الأخفش كما في المسائل العسكرية وتارة يخالفه كما نقل أبو حيان ذلك عنه من كتابه (المسائل البصريات).

وقد أجيب عما استدل به الأخفش ومن تبعه بما يلي:

أما قوله تعالى: :﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ﴾[2] فليست اللام في جواب القسم، وإنما قوله (ولتصغى) معطوف على فعل مقدر دلّ عليه قوله: ﴿زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾[3]، وتقديره: (ليغروه ولتصغى إليه) فحمل على المعنى[4].

أما قوله:﴿ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[5] ، فإن اللام متعلقة بفعل مقدر تقديره: (نزلناه لتثبت به فؤادك)؛ لأنهم قالوا: (لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة) فاللام من صلة ذلك الفعل المقدرة[6] .

أما البيت السابق فلا حجة فيه لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير(قال: بالله حلفه لتشربن، لتغنى عني ذا إنائك أجمعا) ويكون (لتغنى) متعلقاً بالفعل المضمر الذي هو (لتشربن) فكأنه قال: (لتشربن لتكفيني باقي إنائك)[7] .

أما أبو حيان فإنه يختار مذهب البصريين فيما يتلقى به جواب القسم، فلا يجوز أن يتلقى ب(لام كي)، وقد خطّأ من ذهب إلى ذلك.

([1]) 3/1 ، 4، 10.

([2]) سورة الأنعام من الاية 113.

([3]) سورة الأنعام من الآية 112.

([4]) ينظر: الدر المصون 117/5- 118.

([5]) سورة الفرقان من الآية 32.

([6]) ينظر: غريب البيان في إعراب القرآن 204/2.

([7]) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور 521/1 والهمع 41/2.

وقد صرح – فيما سبق – عند قوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ﴾[1] بأنّ من يرى هذا المذهب الأخفش وأنّ مذهبه مردود في علم النحو حيث قال[2] : (وذهب الأخفش إلى أن لام (ولتصغي) هي لام (كي) وهي جواب لقسم محذوف تقديره (والله لتصغى) ووضع (لتصغى) موضع (ولتصغين) فصار جواب القسم من قبيل المفرد والرد عليه مذكور في كتب النحو. كما ذكر أيضاً أنه قد تبعه أبو حاتم عند قوله : ﴿ كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾[3] وأنه قول في غاية الضعف وهو مذهب مرجوحٌ[4].

كما وصف هذا الشئ بأنه (ليس بشئ)[5] ، وما اختاره في البحر المحيط هو ما في كتبه الأخرى[6].

ويبدو لي أنَّ ما أجاب به أبو حيان ومن سبقه عن أدلة الأخفش هو المختار في أنّ جواب القسم لا يتلقى بلام (كي).

---

(1) سورة الأنعام من الاية 113.

(2) البحر المحيط 208/6.

(3) سورة الفرقان من الآية 32.

(4) البحر المحيط 479/6.

(5) البحر المحيط 90/8.

(6) ينظر: التذييل والتكميل 556/4، وارتشاف الضرب 483/2، والنكت الحسان 117.

الفصل الرابع

التوابع وفيها أربعة قضايا:

القضية الأولى: إبدال النكرة من المعرفة

القضية الثانية: الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب

القضية الثالثة: العطف على الضمير المرفوع المتصل

القضية الرابعة: عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية وبالعكس

القضية الأولى: إبدال النكرة من المعرفة:

ذهب جمهور النحاة إلى جواز إبدال النكرة من المعرفة دون اشتراط أن تكون موصوفة، أو تكون من لفظ المبدل منه[1]. وهو ظاهر مذهب الزمخشري،

([1]) يُنظر: همع الهوامع، 127/2.

حيث أجاز إبدال النكرة من المعرفة دون أن توصف في الكشاف[1]. وقد جعله ابن جمعة الموصلي متابعاً للكوفيين في اشتراط وصف النكرة[2]. كما أجاز ابن الربيع إبدال النكرة من المعرفة دون الوصف في كتابه الملخص[3].

وفي كتابه البسيط في شرح الجمل[4] ذكر أنّ الأكثر أن توصف النكرة عند إبدالها من المعرفة ولم يجعله شرطاً، ولكن أبا حيان[5] وابن عقيل[6] قد جعلاه متابعاً للكوفيين في اشتراط وصف النكرة عند إبدالها من المعرفة.

وقد استدل المجيزون على ذلك بالسماع ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[7] فإن (طُوى) بدل وهو نكرة من (الواد) وهو معرفة، ولم توصف النكرة، ولم تكن من لفظ المبدل منه. ومنه قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾[8] في قراءة رفع (مهاجراتٌ) [9] فإن بعضهم[10] قد أعرب

---

(1) ينظر: الكشاف، 274/4.

(2) ينظر: شرح ألفية ابن معط، 805/2.

(3) ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية-

(4) ينظر: البسيط في شرح الزجاجي- ابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، دار المغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ- 1986م، 398/1.

(5) التذييل والتكميل، 139/4 أ.

(6) ينظر: المُساعد، 429/2.

(7) سورة طه من الآية 12.

(8) سورة الممتحنة من الآية 10.

(9) ينظر: مختصر في شواذ القرآن- الحسين بن أحمد بن خالوية، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون، ص 156.

(10) ينظر: البحر المحيط، 256/8.

(مهاجرات) في هذه القراءة بدلاً، وهي نكرة لم توصف من (المؤمنات) وهو معرفة ولم يكن البدل من لفظ المبدل منه.

ومن الشعر قول الشاعر[1]:

فلا وأَبيكَ خَيرٍ منكَ إنَّي * ليُؤذِيني التَحَمْمُ والصَّهِيلُ

الشاهد فيه: (خيرٍ منك) نكرة مبدله من (أبيك) وهو معرفة ولم توصف النكرة، ولم تأتِ من لفظ المبدل منه.

وقول الآخر[2]:

وَلا يلبثِ العَصرانِ يومٌ ولَيلةٌ * إذا طَلَبا أنْ يُدرِكا ما تَيمَّما

الشاهد فيه: (يومٌ وليلةٌ) نكرتان مبدلتان من (العصران) وهو معرفة، ولم تُصف النكرة ولم تأتِ من لفظ المبدل منه.

وعللوا ما ذهبوا إليه بأنَّ البدل والمبدل منه ليسا كالشئ الواحد؛ لأنه في تقدير تكرار العامل، فهما جملتان فيجوز أن تكون إحداهما معرفة والأخرى نكرة، بخلاف النعت، فإن المعرفة لا تُنعت إلا بالمعرفة وكذا النكرة لا تنعت إلا بالنكرة.

أما الكوفيون فقد اشترطوا في إبدال النكرة من المعرفة إتحاد اللفظين، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[3] . ف(ناصية) الثانية نكرة وهي بدل من الأولى (الناصية) وهي معرفة وإنما جاز ذلك لإتحاد اللفظين.

([1]) قائله: شمير بن الحارث الضبي، ينظر: شرح التسهيل، 331/3 والنكت الحسان 125.

([2]) قائله: حميد بن ثور، ينظر: البحر المحيط، 559/8، وشرح التسهيل، 331/3.

([3]) سورة العلق الآيتان 15-16.

وذكر بعضهم أن اشتراط وصف النكرة هو مذهب الكوفيين والبغداديين، وأنّ البغداديين اشترطوا كذلك أن تكون النكرة من لفظ المبدل منه (المعرفة) واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾[1] ،

وقول الشاعر[2]:

وكُنتُ كَذِي رِجلينِ رِجلٍ صحيحةٍ * ورِجلٍ رَمى فيها الزَّمانُ فَشُلَّتِ

وقد خالف أبو حيان ابن مالك فيما نسبه إلى الكوفيين بل يرى أن مذهبهم اشتراط وصف النكرة عند إبدالها من المعرفة، وقد تبعه في نسبة هذه الآراء ابن عقيل[3]. وقد تبع الكوفيين في اشتراط وصف النكرة عبر إبدالها من المعرفة عبدُ القاهر الجرجاني[4].

أما أبو حيان فيختار مذهب البصريين الذين لا يشترطون في إبدال النكرة من المعرفة أن تُوصف، أو أن تكون من لفظ المبدل منه حيث أعرب الآيات التي لم توصف فيها النكرة، ولم تكن من لفظ المبدل منه بدلاً من المعرفة. فمثلاً عند قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ﴾[5] . قال: وقُرئ (مهاجراتٌ) بالرفع على البدل من (المؤمنات)[6].

---

(1) سورة العلق الآيتان 15-16.

(2) قائله: كُثير عزة ينظر ديوانه جمعه وشرحه أسامة عباس، بيروت، 1391هـ - 1971م، ص 99، والخزانة، 376/2.

(3) ينظر: المساعد، 428/2- 429.

(4) ينظر: شرح ألفية ابن معط، 805/5.

(5) سورة الممتحنة من الآية 10.

(6) ينظر: البحر المحيط 337/6 و392/7.

ورد ما ذهب إليه البغداديون بأنهم محجوجون بالسماع من كتاب الله عزّ وجلّ وكلام العرب[1].

ومن كتبه الأخرى احتج لصحة ما ذهب إليه بأنه قد سُمع إبدال النكرة من المعرفة وليس من لفظ الأول، ولا موصوفة ومنه قول الشاعر[2]:

فلا وأَبيكَ خَيرٍ منكَ إنَّي * ليُؤذِيني التَحَمْمُ والصَّهِيلُ

ف(خير) بدل من (أبيك) وهو نكرة من معرفة ولم توصف وقد تبعه في هذا الاختيار السمين الحلبي[3].

ويبدو للباحث ألا يشترط في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف ولا أن تكون من لفظ المبدل منه إذ جاء السماع من كتاب الله عزّ وجل وأشعار العرب بإبدال النكرة من المعرفة دون أن توصف، ولا أن تكون من لفظ المبدل منه.

القضية الثانية: **الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب**:

للإبدال من ضميري الحاضر أي المتكلم والمخاطب أربعة أحوال:

([1]) ينظر: البحر المحيط 202/6.

([2]) سبق تخريجه.

([3]) ينظر: الدر المصون، 389/2.

الأولى: أن يكون بدل بعض من كل كقوله: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[1] فـ(مَن) بدل من الضمير المجرور في (لكم).

الثانية: أن يكون بدل اشتمال كقول الشاعر[2]:

بلغنا السماءَ مجدُنا وسناؤنا * وإنّا لنرجو فوق ذلك مظهرا

الثالثة: أن يكون بدل كل من كل كقول الشاعر[3]:

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني * حُميداً قدْ تزرّيتُ السَّناما

فـ(حُميد) بدل كل من كل من الياء في (اعرفوني).

الرابعة: أن يكون بدل غلط وهو مقتضى القسمة، ولم يرد في شعرٍ ولا في نثر[4].

وظاهر كلام سيبويه منع الإبدال من ضمير الحاضر مطلقاً في قوله: (فإذا قلت بي المسكين كان الأمر) أو (بك المسكين مررتُ) فلا يحسن فيه البدل؛ لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني؛ لأنك لست تُحدّث عن غائب)[5].

([1]) سورة الأحزاب من الآية 21.

([2]) قائله : النابغة الجعدي، ينظر ديوانه، تحقيق عبد العزيز رباح، طبعة 1964م، المكتب الإسلامي، بيروت، ص 73.

(سناؤنا): شرفنا، القاموس (سنى) 344/4، و(مظهرا) ظهوراً، القاموس (ظهر) 82/2.

([3]) قائله: حُميد بن ثور الهلالي، ينظر ديوانه صنعة عبد الحميد الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى 1371هـ - 1951م، ص 33، والمساعد 432/2.

([4]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل- أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب- تحقيق موسى بناي العليلي- مطبعة العاني- بغداد- 1402هـ - 1982م، 451/1.

([5]) ينظر: الكتاب 76/2.

لكن نراه يجيز الإبدال من ضمير الحاضر في بعض الأساليب مثاله: (مطرنا سهلنا وجبلنا)، حيث أجاز أن يكون (سهلنا وجبلنا) بدلاً من (نا) ضمير المتكلمين، والبدل فيهما بدل اشتمال[1].

فيظهر من كلام سيبويه أنه يجيز بدل الاشتمال من ضمير الحاضر، ويمنع غيره وقد ألحق بعض النحويين ببدل الاشتمال بدل بعض من كل وبدل الغلط أو الإضراب حيث إنَّ وجه الإفادة واحد[2]. وقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه المبرد[3] والزجاج[4] وابن جنى[5] والزمخشري[6] وغيرهم. وعزاه بعضهم إلى البصريين [7].

وذهب جماعة من النحويين منهم ابن مالك وابنه بدر الدين إلى التفصيل في هذه القضية، فأجازوا الإبدال من ضمير الحاضر بدل بعض من كل وبدل اشتمال، أما بدل كل من كل ففيه تفصيل، فإن أفاد إحاطةً أو توكيداً جاز، وإن لم يفد إحاطةً وتوكيداً مُنع وأجازه بعضهم على قلة[8]. فمثال ما أفاد إحاطةً وتوكيداً قوله تعالى:

([1]) ينظر الكتاب، 158/2- 159.

([2]) ينظر: الفوائد الضيائية- نور الدين عبد الرحمن الجامي، تحقيق أسامة الرفاعي، مطبعة وِزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، 1403هـ- 1983م، 67/2.

([3]) ينظر: المقتضب 272/3.

([4]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 232/2.

([5]) ينظر: سر صناعة الإعراب- أبو الفتح عثمان بن جنى، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى 1405هـ- 1985م، 311/1.

([6]) ينظر: المفصل 122.

([7]) ينظر: أئتلاف النصرة- عبد اللطيف الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية، بيروت- الطبعة الأولى- 1407هـ- 1987م، ص 56.

([8]) ينظر: شرح التسهيل 334/3.

{تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾[1]. فـ(أولنا وآخرنا) بدل من ضمير المتكلمين في (لنا) وإنما جاز لإفادته الإحاطة وعلّلوا جواز ما أفاد إحاطةً وتوكيداً بأنه نزل منزلة (كل) ووجه الامتناع إذا لم يفد الإحاطة عدم الإفادة حينئذٍ، ومثال ما لم يفد الإحاطة قول أبي موسى الأشعري[2] رضي الله عنه: (أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نفر من الأشعريين)[3] وعلّل البصريون ومن تبعهم بأن الغرض من البدل بيان الأول وضمير المتكلم والمخاطب في غاية الوضوح، لا يدخلهما لبس، فلم يجز فيهما بدل كل من كل، إذ لا فائدة فيه، أما إفادة بدل بعض من كل وبدل الاشتمال وبدل الغلط فظاهرة؛ لأنّ مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول، بعكس بدل كل من كل، إذ مدلوله مدلول الأول، ولأنَّ الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب يؤدي إلى وقوع الظاهر موقعها وذلك لا يجوز إلا في النداء والاختصاص.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى جوازه مطلقاً دون تفصيل ومال إلى رأيهم بعض المحدثين. واستدلوا بالسماع والقياس بقول الشاعر[4]:

أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني * حُميداً قدْ تذرّيتُ السَّناما

فـ(حُميد) بدل كل من كل من الياء في (اعرفوني).

وذهب قطرب مذهباً ثالثاً في هذه القضية حيث أجاز ذلك في الاستثناء مثل: (ما ضربتكم إلا زيداً) وقد أجازه في قوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ

([1]) سورة المائدة من الآية 114.

([2]) هو عبد الله بن قيس الأشعري الصحابي، كان أحسن الصحابة صوتاً بالقرآن، توفي بالكوفة سنة 44هـ، ينظر: غاية النهاية 442/1.

([3]) رواه البخاري، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن، 98/8.

([4]) سبق تخريجه.

﴿ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾[1] حيث جعل (الذين ظلموا) في موضع جر بدلاً من ضمير المخاطبين في (عليكم) كأنه قال: (عليكم حجة إلا الذين ظلموا) والمعنى (لِئلا يكون حجة على الذين ظلموا).

أما أبو حيان فهو من يرى رأي الأخفش والكوفيين، حيث قال بعد ذكره رأي ابن عطية الذي يرى عدم جواز البدل من ضمير المخاطب يحتاج إلى تفصيل، وذلك أنه إن كان في بدل بعض من كل وبدل اشتمال جاز بلا خلاف، وإن كان من بدل شئ من شئ وهما لعين واحدة وكان يفيد التوكيد جاز بلا خلاف نحو (مررتُ بكم صغيركم وكبيركم)، وإن لم يفد التوكيد فمذهب جمهور البصريين المنع، ومذهب الأخفش والكوفيين الجواز وهو الصحيح لوجود ذلك في كلام العرب[2].

ولم يرد البصريون على قطرب مذهبه.

والذي يظهر لي أنَّ استدلاله بقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلاَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾[3] ، على ما ذهب إليه ليس واضحاً وصريحاً، بل الاستثناء هُنا حقيقي محمول على الانقطاع أو غيره من التوجيهات. قال بعضهم: ويظهر لي أنه لا يوجد مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه[4].

([1]) سورة البقرة من الآية 150.

([2]) البحر المحيط، 7/6 ، والمصدر نفسه، 222/7و 470.

([3]) سورة البقرة من الآية 150.

([4]) يُنظر: حاشية الصبان على الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت- بعناية مصطفى حسين أحمد، 99/3.

ويبدو للباحث أنَّ رأي البصريين ومن تبعهم هو الأفضل في أنه لا يجوز الإبدال من ضميري المتكلم والمخاطب إذا كان بدل كل من كل ويجوز فيما عداه؛ وذلك لكثرة الشواهد الدالة على جوازه ولما عللوا به عدم جواز بدل كل من كل من ضميري المخاطب والمتكلم من أنهما في غاية الوضوح لا يدخلهما لبس فلذلك لم يجز فيهما، أما بدل بعض من كل، أو بدل الاشتمال، أو بدل الغلط فالفائدة من إبدالهما ظاهرة؛ لأنَّ مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الأول.

القضية الثالثة: العطف على الضمير المرفوع المتصل:

لا خلاف بين النحويين في جواز العطف على الضمائر المنفصلة والضمائر المنصوبة المتصلة بلا قيدٍ ولا شرطٍ، لكن اختلفوا في حكم العطف على الضمير المرفوع المتصل[1].

فمذهب البصريون أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أم مستتراً إلا بعد تأكيد الضمير المرفوع المتصل، أو وجود فاصل، فإنه والحالة هذه يجوز العطف أما ما عداه فلا يجوز إلا على قبحٍ، وما ورد في الشعر فهو ضرورة عند المتأخرين. قال سيبويه[2]: (وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع، وذلك كقولك: فعلتُ وعبد الله وأفعلُ وعبد الله. وزعم الخليل[3] أنَّ هذا إنما قبح من قيل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه فإن نعته حَسُن أن يشرك المظهر نحو قوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ﴾[4] وقوله: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾[5]، وذلك أنك لما وصفته حسن الكلام حيث طوله وأكده، كما قال: علمتُ أن لا تقول ذاك، فإن اخرجت (لا) قبحُ الرفعُ فـ(أنت) وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضاً من السكون والتغيير ومن ترك العلامة في مثل (ضرب)، وقال تعالى: ﴿لَوْ شَاء اللّهُ

([1]) ينظر: الانصاف 474/2، مسألة 66 وأئتلاف النصرة 63.

([2]) ينظر: الكتاب 378/2- 379.

([3]) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري شيخ سيبويه، أول من ألف العَروض له: العين، العَروض، النقط والشكل وغيرها، توفي سنة 170هـ.

([4]) سورة المائدة من الآية 24.

([5]) سورة البقرة من الآية 35.

﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا﴾[1] حسن؛ لمكان (لا) واحتج البصريون بما ورد في القرآن الكريم، حيث جاء العطف على الضمير المرفوع المتصل بعد توكيده، أو وجود فاصل ما، أو اجتماعهما كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[2] ، وقوله: ﴿وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾[3] ، وقوله: ﴿أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾[4].

كما ذكروا أن العرب في كلامهم يكرهون العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا توكيدٍ ولا فاصلٍ كما يدل عليه كلام سيبويه السابق.

ويرى الفراء أنَّ أكثر كلام العرب إنما هو العطف بعد توكيدٍ أو فاصلٍ ، وأنهم لا يكادون يعطفون من غير توكيد أو فاصل[5].

أما التعليل فقالوا: إنّ الضمير المرفوع المتصل يكون بارزاً أو مستتراً فإن كان مستتراً فليس له وجود في الظاهر، فالعطف عليه كالعطف على معدوم، كما أنه يصبح في اللفظ من عطف الاسم على الفعل نحو قولنا: جاء وزيدٌ. وعطف الاسم على الفعل لا يجوز، هذا إلى جانب أنّ الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة منها والمستترة تكون بمنزلة جزء من الفعل؛ وذلك لشدة اتصالها به وعدم استقلالها عنه، فصورة الفعل تتغير من أجلها فيسكن آخره إذا اتصلت به وكانت متحركة، ولا يُفعل ذلك مع الضمائر المنصوبة المتصلة. والضمير المرفوع المنفصل جزء من عامله في المعنى من قبل أنه فاعله والفعل لا يستغنى من فاعله

([1]) سورة الأنعام من الآية 148.

([2]) سورة الأنبياء من الآية 54.

([3]) سورة الشعراء من الآية 99.

([4]) سورة يوسف من الآية 108.

([5]) معاني القرآن، 95/3.

أبداً. فلما كان الضمير المرفوع المتصل جزءاً من فعله لفظاً ومعنىً، امتنع العطف عليه، حيث أنه يؤدي إلى العطف على جزء الكلمة.

وخالف الكوفيون البصريين في هذه القضية، فأجازوا العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ أو فاصلٍ في سعة الكلام دون قُبحٍ، أو ضرورة وإن كان الأولى عندهم هو الفصل.

وقد اعتمد الكوفيون ومن تبعهم على النصوص المسموعة وعلى القياس. فمن النصوص التي ورد فيها العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيدٍ ولا فاصلٍ قوله تعالى: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[1] .

فقد ذهب الفراء[2] وابن جرير الطبري[3] إلى أن المعنى: فاستوى محمد وجبريل- عليهما السلام- بالأفق الأعلى، قالوا: والواو هنا عاطفة عطفت الضمير المنفصل (هو) على الضمير المرفوع المتصل المستتر في فعل (استوى) فدلّ على أنّ العطف على الضمير المرفوع المتصل جائزٌ وإن كان مستتراً في سعة الكلام واختياره. وقول علي[4] – رضي الله عنه- (كنتُ اسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ((كنتُ وأبو بكر وعمر فعلتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقتُ وأبو بكر وعمر)).

---

(1) سورة النجم الآيتان 5، 6.

(2) يُنظر: معاني القرآن 95/3.

(3) ينظر: جامع البيان 127 في تفسير القرآن- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة- بيروت، الطبعة الرابعة، 1400هـ- 1980م، 23/27، والبحر المحيط، 157/7- 158.

(4) رواه البخاري، كتاب المظالم، باب الغرفة والعلية والمشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها 114/5 رقم 2468.

وقد نقل سيبويه[1] من كلام العرب (مررتُ برجلٍ سواء والعدم)، حيث عطف العدم دون فصل أو ضرورة على ضمير الرفع المستتر في (سواء)[2].

وقد رد البصريون ومن تبعهم النصوص التي احتج بها الكوفيون، بأن جعلوا الواو في الآية الكريمة للحال، فالمعنى: فاستوى جبريل نفسه بالأفق الأعلى، فالضمير المستتر والمنفصل كلاهما ل(جبريل) وليس كما زعم الفراء والطبري.

أما أبو حيان فقد اختار مذهب البصريين في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده أو وجود فاصل، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾[3]، (أنت) توكيد للضمير المستكن في (اسكن) وهو أحد المواضع التي يستكن فيها الضمير وجوباً (وزوجك) معطوف على ذلك الضمير المستكن، وحسن العطف عليه تأكيده ب(أنت) ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيدٍ أو فصلٍ يقوم مقام التأكيد، أو فصل ب(لا) بين حرف العطف والمعطوف وما سوى ذلك ضرورة [أو[4]] شاذ.

وقال[5] عند قوله: ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾[6] و(ملائكته) معطوف على الضمير المرفوع المستكن في (يُصلي) فأغنى الفصل بالجار والمجرور عن التأكيد.

([1]) الكتاب 31/2.

([2]) شرح الكافية الشافية 1246/3.

([3]) سورة البقرة من الآية 35.

([4]) هكذا في المخطوط 108/1 ب، وفي المطبوع (ضرورة وشاذ).

([5]) البحر المحيط 237/7.

([6]) سورة الأحزاب من الآية 43.

وعند قوله: ﴿أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا﴾[1] و(آباؤنا) **معطوف على اسم (كان)** وحسن ذلك الفصل بخبر **(كان)**.

ويبدو للباحث أن رأي البصريين ومن تبعهم هو الأصح في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده، أو وجود فاصل؛ وذلك لكثرة الشواهد الدالة على جوازه من كتاب الله عزّ وجل.

---

(1) سورة النمل من الآية 67.

القضية الرابعة: **عطف الجملة الخبرية على الإنشائية وبالعكس**:

ذهب جماعة من النحويين[1] والبلاغيين[2] إلى عدم جواز عطف الجملة الخبرية على الإنشائية، وبالعكس؛ لاشتراط التناسب بين الجملتين في الخبر أو الإنشاء، ووصف بعضهم العطف مع عدم التناسب بالقبح.

وذهب البيضاوي[3] وآخرون إلى جواز ذلك، واختار أبو حيان الجواز، حيث يرى أنّ عطف الجمل بعضها على بعضٍ ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية وبالعكس.

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى سيبويه، فإنه لا يشترط اتفاق المعاني حال عطفها. واستدل على ذلك بقول الشاعر[4]:

وإنّ شِفائي عَبرَةٌ إنْ سَفَحتها * وَهل عِند رسمٍ دارسٍ من معوِّلِ

وأجاز سيبويه جاءني زيدٌ ومن أخوك العاقلان، على أن يكون العاقلان خبر ابتداء (مضمر)[5].

([1]) يُنظر: شرح التسهيل، 250/2.

([2]) ينظر: تلخيص المفتاح- الخطيب القزويني، مطبعة مصطفى البابلي الحلبي وشركاه، القاهرة 171، وشرح التلخيص – مطبعة عيسى البابلي الحلبي وشركاه، مصر، بدون، 25/3، والإبضاح- الخطيب القزويني، مكتبة النهضة، القاهرة، بدون، ص 88.

([3]) ينظر تفسير البيضاوي، 508/2.

والبيضاوي هو: ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي الشيرازي الشافعي ضمّ علوم التفسير والفقه والعربية، توفي بتبريز سنة 685هـ، له: أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير وشرح مصابيح السنة وغيرها.

([4]) ينظر: يوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ص 31، والكتاب ج2، ص 142.

([5]) ينظر: الكتاب ج2 ص 60.

وقال بعد كلام الزمخشري الذي لا يرى جواز العطف في هذه القضية عند قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾[1] ، وإنما يقدر محذوفاً تقديره: فاحذرني واهجرني[2]، (وإنما احتاج إلى الحذف؛ ليناسب بين جملتي العطف والمعطوف عليه، وليس ذلك بلازم عند سيبويه.

بل يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية، فقوله (واهجرني) معطوف على قوله (لئن لم تنتهِ لأرجمنّك)، وكلاهما معمول للقول).

وفي موضع آخر قال[3]: (والصحيح أن ذلك لا يشترط، بل يجوز عطف الجمل على اختلافها بعضها على بعض وإن لم تتحد في النوعية، وهو مذهب سيبويه).

وقال عند قوله: ﴿ . . . .إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ *وَأَلْقِ عَصَاكَ. . . ﴾[4]

بعد نقل تأويل الزمخشري العطف فيها حتى لا يكون من عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية[5] (وإنما احتيج إلى تقدير: وقيل له ألقِ عصاك لتكون الجملة خبرية مناسبة للجملة الخبرية التي عُطفت عليها، كأنه يرى في العطف تناسب المتعاطفين، والصحيح أنه لا يشترط ذلك بل قوله (وألقِ عصاك) معطوف على قوله (إنه أنا اللهُ العزيزُ الحكيمُ) عطف جملة الأمر على جملة

([1]) سورة مريم من الآية 46.

([2]) البحر المحيط، 195/6.

([3]) البحر المحيط 470/6 – 471.

([4]) سورة النمل من الآيتين 9–10.

([5]) ينظر: الكشاف 3/ 138.

الخبر، وقد أجاز سيبويه (جاء زيد ومَن عمرو)[1]. وقد تبعه تلميذه السمين الحلبي في هذه القضية[2].

وذهب بعض المحدثين إلى منع عطف الجملتين المختلفتين إنشاءً وخبراً وعلّل ذلك لبعده من التكلف وخلوه من الحذف والتقدير. وقد خرّج المانعون الشواهد التي استدل بها المجيزون على النحو الآتي:

فأما قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾[3]، فقد قال الزمخشري: فإن قلت: علامَ عُطف هذا الأمر ولم يسبق أمر والنهي يصح العطف عليه. قلتُ: ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له كله من أمرٍ أو نهي بعطف عليه، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين وذلك في قوله: {فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾[4] حيث قال مثله قولك: (زيد يُعاقب بالقيد والإرهاق، وبشّر عمراً بالعفو والإطلاق، كما تقول: بني تميم احذروا ما جنيتم، وبشّر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم)

قال ابن هشام وكأنه قيل: (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات، فبشرهم بذلك).

---

(1) البحر المحيط 56/7 والمصدر نفسه 342/8.

(2) يُنظر: الدر المصون 209/1.

(3) سورة البقرة من الآية 25.

(4) سورة البقرة من الآيتين 24، 25.

وأما قول الشاعر[1]:

وإنَّ شِفائي عَبرَةٌ إنْ سَفَحتها * وَهل عِند رسمٍ دارسٍ من معوِّلِ

فأجاب عنه ابن هشام بقوله: (فهل فيه نافية مثلها:

﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ ﴾[2]

ويبدو للباحث أنَّ عدم جواز عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية هو الراجح؛ وذلك لا يحسن إلا باتفاق الجملتين في الخبر والإنشاء كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ {وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴾[3] ويجوز أن تتفق الجملتان معنىً لا لفظاً كقوله: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾[4] بعطف (قولوا) على (لا تعبدون)؛ لأنه بمعنى لا تعبدو.

([1]) ينظر: يوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ص 31، والكتاب ج2، ص 142.

([2]) سورة الأنعام من الآية 47.

([3]) سورة الانفطار من الآيتين 13- 14.

([4]) سورة البقرة الآية 83.

الباب الثاني

الأسماء المبنية في البحر المحيط في الربع الثالث من القرآن الكريم وفيه قضيتان

القضية الأولى: حقيقة (لَمّا)

القضية الثانية: العامل في (إذا) الشرطية

القضية الأولى: حقيقة (لمّا)

تأتي (لمَّا) على ثلاثة أضرب:

1- أن تكون جازمة للفعل المضارع فتصيِّر معناه للماضي كقوله تعالى: (وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم)[1] ، وقوله تعالى: (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ)[2].

2- أن تكون بمعنى (إلا) ومثاله قوله تعالى: (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[3] ، وقوله تعالى: (وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)[4] ، على قراءة من شدد الميم في جميعها وخفف (إنْ).

3- أن تكون أداة شرط تقتضي فعلين ، الأول فعل الشرط والثاني جوابه. كقوله تعالى: (فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ)[5] ، وقوله تعالى: (فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ)[6].

وقد اختلف النحويون في هذا القسم فذهبت طائفة منهم إلى أنها ظرف بمعنى (حين) أو (إذ) منهم ابن جني[7] وعبد القاهر الجرجاني[8] والعكبري[9] وابن هشام[10].

هشام[10].

واستدلوا بقول الراجز[11]:

---

[1] سورة البقرة من الآية 214.

[2] سورة آل عمران من الآية 142.

[3] سورة الطارق من الآية 4.

[4] سورة يس من الآية 32.

[5] سورة لقمان من الآية 32.

[6] سورة الأنبياء من الآية 12.

[7] ينظر: الخصائص 353/2 – 222/3 .

[8] ينظر: المقتصد 1092/2 .

[9] ينظر: البيان في إعراب القرآن 33/1 .

[10] ينظر: مغنى اللبيب 280/1 .

[11] لم أقف على قائله: ينظر شرح الكافية ، واللسان (قلع) 291/8 .

إنِّي لأَرْجَوْ مُحْــرِزاً أَنْ يَنْفَعَــا   إِيَّايَ لَمَّا صِــرْتُ شَــيْخاً قُلَعَــا

فــ(لمّا) هنا جاءت لمجرد الوقت.

كما استدلوا بأن (لمّا) مركبة من (لم) النافية و(ما) فحصل فيهــا التركيــب معنى لم يكن لها ، وهو الظرفية ، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء ، فاســتحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية لما استحالت (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية ، وتغيّر معناها بالتركيب من المعنى إلى الاستقبال[1].

وذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب ، حيث قال[2]: (وأما (لمــا) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره ، وإنما تجئ بمنزلة (لو) فإنمــا هــي لإبتــداء وجواب) ، وقال[3]: (هذا باب من يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل ، وهو باب الاستفهام ، وذلك أن من الحروف حروفاً لا يــذكر بعــدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً ، فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً (قد) و(سوف) و(لما) ، ونحوهن).

وتبعه طائفة من النحويين منهم ابن خروف[4] وابن عصفور[5] والسهيلي[6] والإربلي[7].

---

* (شيخ قُلَع): يتقلع إذا قام ، أي لا يثبت قدمه.

(1) شرح الأبيات المشكلة الإعراب 104 والكتاب 234/4 .

(2) ينظر: الكتاب 234/4 .

(3) المصدر السابق نفسه 98/1 .

(4) ينظر: شرح الكافية 127/1 ، ومغنى اللبيب 280/1 .

(5) يُنظر : البحر المحيط 140/6 .

(6) نتائج الفكر في النحو أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي تحقيق إبراهيم البنا دار الرياض ص 127 .

(7) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب – علاء الدين الإربلي مكتبة النهضة المصرية 1404هــ – 1984م ص 521 .

أما ابن مالك فقد جمع بين الأمرين في كتابه التسهيل ، حيث قال[1]: (هي ظرف بمعنى (إذ) فيه معنى الشرط ، أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب).

أما أبو حيان فيختار في (لمّا) أنها حرف وجوب لوجوب وفاقاً لسيبويه حيث قال عند قوله تعالى: (وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا)[2]. فـ(لمّا) حرف وجوب لوجوب عند سيبويه وهو الصحيح.

وقال عند قوله تعالى (فَلَمَّا أَضَاءتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللّهُ بِنُورِهِمْ)[3]: (لما) حرف نفي يعمل (عمل) الجزم وبمعنى (إلا) وظرفاً بمعنى (حين) عند الفارسي والجواب عاملٌ فيها ، إذ الجملة بعدها في موضع جرٍ. وعلَّل أبو حيان صحة ما اختاره بقوله[4]: (لتقدمها على ما نفي ولمجيء جوابها مصدّراً بـ (إذا) الفجائية).

وأوضح في موضع آخر أن (لمّا) حرف وجوب لوجوب على مذهب سيبويه وظرف زمان بمعنى (حين) على مذهب أبي علي.

وإذا كانت حرفاً وهو الصحيح ، فجوابه (إذا) الفجائية ، وإذا كانت ظرفاً فيحتاج إلى عامل فيها فيعسر ؛ لأنه لا يمكن أن يعمل ما بعد (إذا) الفجائية فيما قبلها ، ولا يمكن أن يعمل في (لما) الفعل الذي يليها ؛ لأن (لما) هي مضافة إلى الجملة بعدها).

وقال عند قوله تعالى: (فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ)[5] (ومجيء (إذا) الفجائية جواباً لـ(لما) مما يدل على أن (لما) حرف وجوب لوجوب ، كما يقول سيبويه ، لا ظرف كما قال بعضهم ؛ لافتقاره إلى

---

(1) التسهيل 241 .

(2) سورة الكهف من الآية 59 .

(3) سورة البقرة من الآية 17 .

(4) البحر المحيط 300/6 والمصدر نفسه 75/1 .

(5) سورة الأعراف الآية 135 .

عامل فيه ، والكلام تام لا يحتمل إضمار ، ولا يعمل ما بعد (إذا) الفجائيــة فيمــا قبلها)[1].

وقال عند قوله تعالى: (وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَــانَ يُغْنِــي عَنْهُم مِّنَ اللّهِ مِن شَيْءٍ)[2] قال وجواب (لما) قوله: (مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّــنَ اللّــهِ مِن شَيْءٍ) وفيه حجة لمن زعم أنها حرف وجوب لوجــوب ، لا ظــرف زمــان بمعنى (حين) إذ لو كانت ظرف زمان ما جاز أن تكون معمولة لِمــا بعــد (مــا) النافية ، لا يجوز (حين قام زيد ما قام عمرو) ، ويجوز (لما قام زيــد مــا قــام عمرو) فدل ذلك على أن (لما) حرف يترتب جوابه على ما بعده).

كما ذكر دليلاً آخر نقله عن ابن عصفور يدل على أن (لما) حــرف فعنــد قوله تعالى: (وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا)[3] قال[4]: (لَمَّا ظَلَمُوا) إشعار بعلــة الإهلاك ، وهي الظلم وبهذا استدل ابن عصفور على حرفية (لما) وانهــا ليســت بمعنى (حين) ؛ لأنَّ الظرف لا دلالة فيه على العلية.

ويرى بعض المحدثين أن أبا حيان قد اضطرب قوله في هــذه القضــية ، حيث أجاز في (لما) أن تكون ظرف زمان ، وأن تكون حرفاً في قولــه تعــالى: (وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ)[5] حيث قال[6]: وانتصب (قوم نوح) على الاشتغال ، ، وكان النصب أرجح لتقدم الجملة الفعلية قبل ذلك وتكون (لما) في هذا الإعراب ظرفاً على مذهب الفارسي ، وأما إن كانت حرف وجوب لوجــوب فالظــاهر أن (أغرقناهم) جواب (لمّا) فلا يفسر ناصباً لــ (قوم) فيكون معطوفاً على المفعــول

---

(1) البحر المحيط 300/6 ، 140/5 .

(2) سورة يوسف من الآية 68 .

(3) سورة الكهف من الآية 59 .

(4) البحر المحيط 140/6 .

(5) سورة الفرقان من الآية 27 .

(6) البحر المحيط 498/6 .

في (فَدَمَّرْنَاهُمْ)[1] أو منصوباً على مضمر تقديره (اذكر) وقد جوَّز الوجوه الثلاثة الحوفي. ولا أرى في كلامه هذا إضطراباً ، فهو ينقل هذه الوجوه الثلاثة في إعراب الآية وما سبق ذكره من تصريحه باختيار مذهب سيبويه والتدليل على صحته يوجب القول بأنه يرى حرفية (لمّا) ، وتبعه في اختياره هذا تلميذه الحلبي[2] ، وابن عقيل[3] والمرادي[4].

ويبدو للباحث في هذه القضية أن ما اختاره أبوحيان من أنها حرف وجوب لوجوب هو الراجح ؛ لإقامة الأدلة على صحته ، فلا حاجة لتكرارها مرة أخرى.

---

(1) سورة الفرقان من الآية 36 .

(2) يُنظر: الدر المصون 159/1 – 160 .

(3) يُنظر: المساعد 199/3 .

(4) يُنظر: الجنى الداني 594 .

القضية الثانية: العامل في (إذا) الشرطية:

يكاد يجمع جمهور النحويين على أنَّ (إذا) إذا استعملت أداة شرط فإنها من الأسماء الملازمة للإضافة لشرطها.

وقد اختلفوا فيما تضاف إليه فظاهر كلام سيبويه أنها تضاف للجملة الاسمية والفعلية ، لكن إضافتها للفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية إلا إذا وقع بعد الاسم فعل ، نحو ؛ اجلس إذا عبد الله جلس. قال سيبويه[1]: (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه في القياس (إذا) ، (حيث) تقول: إذا عبد الله تلقاه فاكرمه ، وحيث زيداً تجده فاكرمه ؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة.

ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل ، لو قلت: اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس ، كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس وحيث يجلس وحيث جلس ، والرفع بعدهما جائز ؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس).

ويرى البصريون بإضافتها إلى الجملة الفعلية نحو: آتيك إذا جاء زيدٌ[2]. أما الكوفيون فقد أجازوا إضافتها إلى الجملة الاسمية وتبعهم الأخفش[3] وينسب هذا الرأي لابن مالك[1].

---

[1] يُنظر: الكتاب 106/1 – 107 .

[2] الأزهية في علو الحروف – علي بن محمد الهروي – تحقيق عبد العزيز الملوحي ومطبوعات مجمع اللغة العربية العربي بدمشق 1391هـ – 1971م ص 204 ، والمفصل 131.

[3] البرهان في علوم القرآن – بدر الدين محمد الزركشي ، تحقيق محمد إبراهيم ، دار المعرفة الطبعة الثانية 195/4.

فعند هؤلاء – من الفريقين – العامل فيها الجواب ؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف وممن صرّح بأن العامل فيها الجواب أبو البقاء العكبري ، حيث قال عند قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)[2] (وإذا قيل) (إذا) في موضع نصبٍ على الظرف ، والعامل فيها جوابها وهو قوله: (قالوا) وقال قومٌ: العامل فيها (قِيل) ، وهو خطأ ؛ لأنه في موضع جرٍّ بإضافة (إذا) إليه ، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف[3].

ويرى قومٌ من النحويين أن العامل فيها شرطها وفصَّل القول في هذه القضية الرضي[4] ، حيث أشار إلى أنَّ قوماً من النحويين ذكروا أنّ العامل في (إذا) جزاؤه ، وقال بعضهم هو الشرط كما في (متى) وأخواتها ، والأولى أن نفصل ونقول: إن تضمن معنى الشرط ، فحكمه حكم أخواته من (متى) ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو: إذا غربت الشمس جئتك ، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيها هو الفعل الذي محل الجزاء استعمالاً وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة دون الذي في محل الشرط وهو مخصص للظرف. أما أبو حيان فقد اختار الرأي الثاني وهو أن العامل فيها شرطها ، حيث قال عند قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ قَالُواْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)[5]: (والذي تختاره أن الجملة بعدها تليها هي الناصبة لـ (إذا) ؛ لأنها شرطية ، وأن ما بعدها ليس في موضع خفضٍ بالإضافة ، فحكمها حكم الظروف التي يجازى بها وإن قصرت عن عملها الجزم. على أنّ من النحويين من أجاز الجزم بها حملاً على (متى) ، [فكما أنك إذا

---

(1) يُنظر: الجنى الداني 368 .

(2) سورة البقرة من الآية 11 .

(3) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن – أبو البقاء العكبري – مطبعة عيسى البابلي الحلبي القاهرة بدون ، 27/1.

(4) يُنظر: شرح الكافية 110/2 .

(5) سورة البقرة من الآية 11 .

قلت: متى تقم اقم ، كان (متى) منصوباً بفعل الشرط ، فكذلك (إذا) منصوبة بفعل الشرط بعدها[1].

وعند قوله تعالى: (وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ)[2] ، قال الحوفي في إعرابها: (إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ) ، (إذا) مضافة إلى الابتداء والخبر ، و(إذا) مكررة للتوكيد وحُذف ما تضاف إليه ، والتقدير: إذا كان ذلك هم يستبشرون ، فيكون هم يستبشرون العامل في (إذا) المعنى: إذا كان ذلك استبشروا) [3].

قام أبو حيان بردّ قول الحوفي حيث قال[4]: (وأما قول الحوفي فبعيد جداً عن الصواب ؛ إذ جعل (إذا) مضافة إلى الإبتداء والخبر.

ثم قال: و(إذا) مكررة للتوكيد وحُذف ما تضاف إليه [إلى آخر كلامه ، وإذا كانت (إذا) حُذف ما تُضاف إليه] [5] فكيف تكون مضافة إلى الابتداء والخبر الذي (هو) [6] هم يستبشرون. وهذا كله يوجبه عدم الإتقان لعلم النحو (والحذق) [7] فيه، فيه، وقد قررنا في علم النحو الذي كتبناه أنّ (إذا) الشرطية ليست مضافة إلى الجملة التي تليها ، وإن كان مذهب الأكثرين ، وأنها ليست بمعمولة للجواب وأقمنا الدليل على ذلك ، بل هي معمولة للفعل الذي يليها كسائر أسماء الشرطية الظرفية.

وقال أيضاً[8]: (العامل في (إذا) الفعل الذي بعدها على الصحيح المنصور في علم العربية[1].

---

(1) البحر المحيط 63/7 .

(2) سورة الزمر من الآية 45 .

(3) معجم الأدباء – ياقوت الحموي – دار إحياء التراث العربي بيروت بدون 221/12 ، والبقية 140/2 .

(4) البحر المحيط 431/7 .

(5) هكذا في المخطوط 229/9 ب ، وهو ساقط من المطبوع.

(6) هكذا في المخطوط 229/9 ب ، وهو ساقط من المطبوع.

(7) هكذا في المخطوط 229/9 ب ، وفي المطبوع (والتحدث).

(8) البحر المحيط 523/8 .

وقد ذكر أبو حيان ما يفسد مذهب الجمهور بقوله[2]: (والذي يفسد مــذهب الجمهور جواز إذا قمت فعمرو قائم ؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وجواز وقوع (إذا) الفجائية جواباً لــ (إذا) الشرطية). قال تعالى: (وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ ضَرَّاء مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا)[3] ، وما بعد (إذا) الفجائية لا يعمــل فيما قبلها[4].

وقال[5] عند قوله تعالى: (وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً)[6]. وفي الجواب لــ(إذا) بــ(ما) و(إن) النافيتين دليلٌ واضحٌ علــى أنّ (إذا) ليســت معمولة للجواب ، بل العامل فيها الفعل الذي يليها ، وليست مضافة للجملة خلافــاً لأكثر النحاة.

وقال في التذييل والتكميل[7] أن مذهب الجمهور فاسدٌ من وجوه ، منها مــا ذكره في البحر المحيط آنفاً ومنها: اختلاف الظرفين في بعض الصور ، نحو: إذا جئتني غداً أجيئك بعد غدٍ ، فلا يمكن إذ ذاك أن يكون الجــواب عــاملاً فيهــا وعاملاً في (بعد) ؛ لاستحالة وقوع الفعل الواحد في زمانين.

ثم ذكر أن مما يشكل على ما اختاره أن يقال (إذا قلتم أن العامل فــي (إذا) هو الفعل الذي يليها ، وهو فعل الشرط (لزمكم) في نحو: إذا جئتني غــداً أجيئــك بعد غدٍ ، أن يكون جئتني قد عمل في (إذا) مع كونه عاملاً في (غــدٍ) ، وعامــل واحد لا يعمل في ظرف زمان بغير عطف).

---

(1) البحر المحيط 259/7 .

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) سورة يونس من الآية 21 .

(4) البحر المحيط 467/6 .

(5) البحر المحيط 312/6 .

(6) سورة الأنبياء من الآية 36 .

(7) 212/2 أ – ب .

ثم قال: (وهو سؤال متجه ، وقد أُجيب عن ذلك بأن العامل الواحد يجوز أن يعمل في ظرفي زمان إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر نحو: آتيك يوم الجمعة سحر ، قالوا: وليس (سحر) في هذا التركيب بدلاً لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر ، برفع الأول ونصب الثاني ....).

ثم ذكر أن الذي دفع الجمهور إلى هذه الدعوى بقوله: (واعلم أنَّ الموجب لدعوى الجمهور بأنَّ (إذا) معمولة للجواب لا للشرط أنهم حكموا بإضافتها إلى الجملة الشرطية ، وذلك أنها كلمة مبنية ، وعِلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة ، فكانت إضافتها إلى الجملة لازمة والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. وإذا امتنع عمل فعل الشرط ، تعين أن يكون العامل ما في الجواب من فعلٍ أو ما يشبه الفعل).

ثم بيَّن جواب القائلين بأن العامل هو فعل الشرط بقوله (ولكن القائلين بأن العامل في (إذا) فعل الشرط يمنعون كون (إذا) مضافة إليه ، ويجعلون علة بنائها تضمنها معنى الشرط ، كما قيل في حتى وأخواتها...).

وقد تبع المرادي[1] وابن هشام[2] والسيوطي[3] أبا حيان في القول بفساد رأي الجمهور.

وقد نقل المرادي[4] جواب الجمهور عن هذه الوجوه ، فهم يقولون بأن العامل فيها جوابها إذا كان صالحاً للعمل ، فإن منع من عمله فيها مانع كـ (إذا) الفجائية و(إن) ونحوهما ، فالعامل فيها حينئذٍ مقدر يدل عليه الجواب[5].

---

(1) يُنظر: الجنى الداني 361 – 362 .

(2) يُنظر: مغنى اللبيب 96/1 – 97 .

(3) يُنظر: همع الهوامع 207/1 .

(4) يُنظر: الجنى الداني 362 .

(5) يُنظر: الكشاف 189/2 ، والبنيان في إعراب القرآن 162/1 ، 754/2 .

الباب الثالث

القضايا النحوية المختصة بالأفعال في البحر المحيط
في الربع الثالث من القرآن الكريم

القضيــة الأولى: إتيان (أنْ) بمعنى (لئلا)
القضية الثانية: معنى (لن)
القضية الثالثة: إفادة (لن) معنى الدعاء
القضية الرابعة: النصب بعد الفاء في جواب الترجي
القضية الخامسة: معنى (كاد) في الإثبات والنفي

القضية الأولى: **إثبات** (**أن**) **بمعنى** (**لئلا**)

ذهب الكوفيون[1] وعلى رأسهم الكسائي[2] والفراء[3] إلى أنَّ (أن) تجيء بمعنى (لئلا) وجعلوا منه قوله تعالى: (وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ)[4] أي: لئلا تقع، وقوله: (إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولا)[5] أي: أي: لئلا تزولا ، وقوله تعالى: (وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ)[6] أي: لئلا تحبط أعمالكم ، وقوله: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[7] أي: لئلا تقولوا ، وقوله: (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ)[8] أي: لئلا تضلوا.

ومنه قول الشاعر[9]:

نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيافِ مِنَّا ** فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتِمَونَا

أي: لئلا تشتمونا.

ومنه قول الآخر[10]:

---

[1] البحر المحيط 387/6 ، و318/7 ، والتبيان في إعراب القرآن 414/1 .

[2] الجامع لأحكام القرآن – أبو عبد الله القرطبي ، تحقيق أحمد البردوني ، دار الفكر بيروت ، بدون ، 29/6

[3] يُنظر: معاني القرآن 297/1 – 327/2 .

[4] سورة الحج من الآية 65 .

[5] سورة فاطر من الآية 41 .

[6] سورة الحجرات من الآية 2 .

[7] سورة الأعراف من الآية 172 .

[8] سورة النساء من الآية 176 .

[9] قائله: عمرو بن كلثوم التغلبي ، يُنظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات – أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري – تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر الطبعة الثانية 420.

[10] قائله: الراعي النميري ، ينظر شعر الراعي النميري ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي ، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1400هـ – 1980م ، ص 59 ، والكتاب 305/1.

أَيَّامَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالــذِيْ ** لَزِمَ الرَّحَالةَ أَنْ تَمِيْــلَ مَعِــيلاَ

أي: لئلا تميل.

وذهب البصريون[1] وعلى رأسهم المبرد[2] ومن تــبعهم إلـــى أنّ (أنْ) لا تكون بمعنى (لئلا).

أما ما استدلَّ به الكوفيون على إتيان أن بمعنى (لئلا) فمؤول علـــى حـــذف المضاف ، فلما حذف أُقيم المضاف إليه مقامه ، فالتقدير مثلاً في قولـــه تعـــالى: (يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ) [3] يبين الله لكم كراهة أن تضلُّوا[4].

أما أبو حيان ، فيختار عدم مجيئها بمعنى (لئلا)[5] ، لذا فهو يرى أنَّ (أنْ) مصدرية ناصبة ، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول لأجله[6].

(الرحالة): الرحل ، وهي السرج ، القاموس (رحل) 383/3 .

[1] يُنظر: مغنى اللبيب 36/1 ، والبرهان 228/4 .

[2] يُنظر: الجني الداني 242.

[3] سورة النساء من الآية 176 .

[4] البيان في غريب إعراب القرآن – أبو البركات الأنباري ، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتب 1400هـ – 1980م 281/12 .

[5] البحر المحيط 318/7 ، والتذييل والتكميل 134/5 أ .

[6] البحر المحيط 387/6 ، 318/7 ، 109/8 .

القضية الثانية: **معنى (لن)**:

المشهور أن (لن) لنفي المستقبل ، قال سيبويه[1]: و(لن أضرب) نفي لقوله (سأضرب) ، كما أن (لا تضرب) نفي لقوله (أضرب) ، و(لم أضرب) نفـــي لـــــ (ضربت).

وقال المبرد[2]: (ومن هذه الحروف (لن) وهي نفي قولك (سيفعل) ، تقول: (لن يقوم زيد) ، و(لن يذهب عبد الله).

وذهب الزمخشري إلى أنها تفيد التأكيد ، حيث قال في المفصل[3]: (و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل). وقال في الأنموذج: (و(لن) نظيـــره (لا) في نفي المستقبل ، ولكن على التأكيد ، ويَنسبُ قومٌ إليه أنها تفيد التأبيد الذي هـــو أقوى من التأكيد حيث قال عند قوله تعالى: (قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَــبْراً)[4] قال[5]: (نفى استطاعة الصبر معه على وجه التأكيد ، كأنهــا ممــا لا يصـــح ولا يستقيم).

وعند قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً)[6] قال[7]: ((لن) ((لن) أخت (لا) في نفي المستقبل ، إلا أن (لن) تنفيه نفياً مؤكــداً وتأكيـــده ههنـــا الدلالة على أن خلق الذباب مستحيل منافٍ لأحوالهم كأنه قال: (محال أن يخلقوا).

---

(1) الكتاب 135/1 – 136 .

(2) المقتضب 6/2 .

(3) المفصل ص 307 .

(4) سورة الكهف الآية 67 .

(5) الكشاف 492/2 .

(6) سورة الحج من الآية 73 .

(7) البحر المحيط 390/6 ، والكشاف 22/3 .

وعند قوله تعالى: (وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَن يَهْتَدُوا إِذاً أَبَداً)[1] قال[2]: (فلا يمكن منهم اهتداء البتة ، كأنه محال منهم لشدة تصميمهم).

وقد رفض جماعةٌ من النحويين ما ذهب إليه الزمخشري وردوا ما ذهبــوا إليه بما يلي:

1- أن ما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بــ (لا) آكــد مــن النفي بــ (لن) ؛ لأن النفي بــ (لا) قد يكون جواباً للقسم ، والنفي بــــ (لــن) لا يكون جواباً له ، ونفي الفعل إذا أُقسم عليه آكد.

2- أن حامله على هذا الرأي اعتقاده أن الله لا يُرى ، وهو اعتقاد المعتزلة وهــو اعتقادٌ باطلٌ لصحة ثبوت الرؤيا عن الرسول (ص).

3- أنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله:(فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً)[3]

إِنسِيّاً)[3]

4- مما يدل على عدم اختصاصها بالتأبيد مجيء استقبال النفي بها إلى غاية ينتهي بانتهائها ، وهي لا تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية ، كما في قوله تعالى: (قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)[4].

5- أن تأييد النفي في قوله تعالى: (لَن يَخْلُقُوا ذُبَابــاً)[5] لأمــر خــارجي لا مــن مقتضيات (لن).

ويرى ابن يعيش[1] أن القول بأنّ (لن) تفيد النفي الأبدي لا يدل على نفــي الرؤية في قوله تعالى: (لَن تَرَانِي)[2] ؛ لأن المراد (إنك لن تراني في الدنيا) ؛ لأن لأن السؤال وقع في الدنيا والنفي على حسب الإثبات.

---

(1) سورة الكهف من الآية 57 .

(2) الكشاف 489/2 .

(3) سورة مريم من الآية 26 .

(4) سورة طه الآية 91 .

(5) سورة الحج من الآية 73 .

أما أبو حيان فيرى مذهب الجمهور أنها لنفي المستقبل[3] ، كما يــرى أنّ (لن) تفيد التأكيد في النفي وذلك في مواضع في تفسيره البحر المحيط فمثلاً عنــد قوله تعالى: (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ)[4] قال: (الأقرب من هــذه الأقــوال قــول الزمخشري أولاً من أن فيها توكيداً وتشديداً ؛ لأنها تنفي ما هو مستقبل بـــالأداة ، بخلاف (لا) فإنها تنفي المراد به الاستقبال مما لا أداة فيه تخلصه لـــه ، ولأن (لا) قد ينفي بها الحال قليلاً). حيث قال[5]: (وأما إفادتها معنـــى التأبيـــد فـــإني لا أراه خلافاً للزمخشري في أحد قوليه)[6].

كما ضعّف كونها للتأبيد عند قوله: (قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)[7] يقول: (وغيوا ذلك برجوع موسى ، وفي قولهم ذلك دليل على عدم رجوعهم إلى الاستدلال) (وأخذهم)[8] بتقليدهم السامري ، ودلالة على أنّ (لــن) لا تقتضي التأبيد خلافاً للزمخشري ؛ إذ لو كان من موضوعاتها التأبيد لمــا جــازت التغيية بـــ (حتى) ؛ لأن التغيية لا تكون إلا حيث يكون الشيء مُحتملاً فيزيل ذلك الاحتمال بالتغيية[9].

وفي قول أبي حيان السابق (خلافاً للزمخشري في أحد قوليه) دلالة علـــى أن الزمخشري له رأيان في هذه القضية ، ولم أجد من نبه لهذا سوى أبي حيان بل صرّح في موضع آخر بأنه قد عدل عنه إلى رأي الجمهور.

---

(1) يُنظر: شرح المفصل 112/8 .

(2) سورة الأعراف من الآية 143 .

(3) يُنظر: النكت الحسان 143 ، والتذييل والتكميل 89/5 أ .

(4) سورة البقرة من الآية 24 .

(5) البحر المحيط 272/6 .

(6) المصدر السابق نفسه.

(7) سورة طه الآية 91 .

(8) هكذا في المخطوط 5/7 أ ، وفي المطبوع (وأخذ).

(9) البحر المحيط 272/6 .

ويبدو للباحث أنَّ (لن) لنفي المستقبل كما ذهب إلى ذلك الجمهور ولا تفيد تأكيداً ولا تأبيداً ؛ لأنها دعوى لا دليل عليها ، وما ادعاه الزمخشري مردود بما سبق.

ولا شك أن ما ذهب إليه الزمخشري في (لن) هو من أجل نفي رؤية الله عز وجل في الآخرة ، الثابتة في الأحاديث الصحيحة المتواترة والتي منها ما ثبت في الصحيحين[1] وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (أن ناساً قالوا يا يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله (ص) هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر ؟ قالوا: لا يا رسول الله ، قال: هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا: لا ، قال: فإنكم ترونه كذلك).

---

[1] صحيح البخاري – أبو عبد الله محمد البخاري ، دار الباز مكة المكرمة ، بدون ، ينظر كتاب التوحيد ، باب قوله تعالى: (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ) 419/13 .

القضية الثالثة: إفادة (لن) معنى الدعاء:

ذهب جماعةٌ[1] منهم الفراء[2] وابن عصفور[3] وابن هشام[4] في كتابه مغنى اللبيب إلى أنّ (لن) تفيد معنى الدعاء. ونُسب هذا الرأي لابن السراج ، والصحيح أنه يرى خلافه. ولعل سبب نسبتهم إليه هذا الرأي حكايته جوازه عن قومٍ ، لكنه قال بعد ذلك: (والدعاء (بلن) غير معروف)[5]. فجعلوا (لن) مثل النفي بـ (لا) في إفادة الدعاء ، واستدل هؤلاء بقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ)[6].

ومنه قول الشاعر[7]:

أَلاَ يا اسْلَمِي يَا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى ** وَلاَ زَالَ مُنْهَلّاً بِجَرعَائِكَ القَطْرُ

فـ(لن) في الآية الكريمة دعاء ، لا خبر ؛ إذ التقدير[8] (اللهم لن أكون لهم ظهيرا) أو (فاجعلني لا أكون ظهيراً لهم). ويدل لهذا المعنى قراءة عبد الله بن مسعود[9] (فلا تجعلني ظهيراً).

كما استدلوا أيضاً بقول الشاعر[10]:

لَنْ تَزَالُوْا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْـ ** ـتُ لَهُمْ خَالِداً خُلُوْدَ الجِبَالِ

---

[1] الأصول في النحو – أبو بكر محمد بن سهل بن السراج – تحقيق ، عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ، سنة 1405هـ/1985م ، 171/2 .

[2] يُنظر: معاني القرآن 304/2 .

[3] يُنظر: ارتشاف الصرف 391/2 .

[4] يُنظر: مغنى اللبيب 284/1 .

[5] يُنظر: الأصول في النحو 171/2 .

[6] سورة القصص من الآية 17 .

[7] سبق تخريجه .

[8] يُنظر: التصريح 229/2 .

[9] مختصر في شواذ القرآن – الحسين بن أحمد بن خالويه – مكتبة المتنبي ، القاهرة: بدون ، ص 114.

[10] ديوان الأعشى الكبير شرح وتعليق – محمد حسين – مكتبة الآداب، المطبعة النموذجية، بدون ، ص 13.

وقد ذهب آخرون[1] منهم ابن مالك[2] وابنه بدر الدين[3] وابن هشام في شرح قطر الندى[4]. وابن عقيل[5] إلى أنها لا تفيد الدعاء.

وقد أجابوا عما استشهد به من يرى أنها تأتي للدعاء بأنَّ الآية محمولة على الخبر ، بمعنى النفي المحض ، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أو لا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه.

كما أنَّ فاعل الفعل في الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً ، لا متكلماً ، نحو (يا رب لا عذبتَ فلاناً) و(لا عذب الله عَمْرَاً).

وأما البيت فلا حجة فيه لاحتمال أن يكون (لن تزالوا كذلكم) خبراً لا دعاء.

أما أبو حيان فيختار مذهب من يرى أنَّها لا تفيد الدعاء حيث قال[6]: (ولا يكون دعاء ، خلافاً لزاعمه).

وقال عند قوله تعالى: (قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ)[7] وقيل: (فلن أكون) دعاء ، لا خبر ، و(لن) بمعنى (لا) في الدعاء ، والصحيح أن (لن) لا تكون في الدعاء[8].

ويرى الباحث أنَّها لا تفيد معنى الدعاء ، وما استدلوا به لا يظهر فيه معنى الدعاء ، بل هي خبرٌ.

---

(1) البرهان في علوم القرآن – بدر الدين بن محمد الزركشي – تحقيق محمد إبراهيم ، دار المعرفة ط2 ، 388/4 .

(2) التسهيل 229 .

(3) شرح التسهيل 15/4 .

(4) قطر الندى – عبد الله بن هشام الأنصاري – بعناية محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 1383هـ/1963م ، ص 58 .

(5) المساعد 67/3 .

(6) البحر المحيط 102/7 .

(7) سورة القصص الآية 17.

(8) البحر المحيط 110/7 ، والتذييل والتكميل 90/5 أ .

القضية الرابعـة: **النصب بعد الفاء في جواب الترجي**:

يُنصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء بشرطين:

الأول: أن تكون سببية أي (يكون ما قبلها سبباً لما بعدها).

الثاني: أن تقع جواباً لأحد الأمور الآتية:

1- الأمر ، كقول الشاعر[1]:

يَا نَــاقُ سِــيْرِيْ عَنَقَــا فَسِــيْحاً ** إلــــىَ سُــــلَيْمَانَ فَنَسْــــتَرِيْحَا

فــ(نستريحا) فعل مضارع منصوباً بأن مضمرة وجوباً ؛ لأنّه وقــع فـــي جواب الأمر.

2- النهي ، كقوله تعالى: (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)[2].

فــ(يَحِلَّ) فعل مضارع منصوب بأنْ مضمره وجوباً ؛ لأنه وقع في جواب النهي.

3- الاستفهام ، كقوله تعالى: (فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا) [3].

فــ(يَشْفَعُواْ) فعل مضارع منصوب بأنْ مضمره وجوباً ؛ لأنه وقــع فـــي جــواب الاستفهام.

4- العرض ، كقول الشاعر[4]:

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تُدْنُو فَتُبْصِرَ مَــا ** قَدْ حَدْثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَــمِعَا

فــ(تُبصرَ) فعل مضارع منصوب ؛ لأنه وقع في جواب العرض.

5- التحضيض ، كقوله تعالى: (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)[5].

---

[1] قائله: أبو النجم العجلي ، يُنظر: الكتاب 35/3 ، والمقتضب 14/2 .

[2] سورة طه من الآية 81 .

[3] سورة الأعراف من الآية 53.

[4] لم أقف على قائله ، يُنظر: التصريح 293/2 ، وشرح الكافية الشافية 1545/3 .

[5] سورة المنافقون من الآية 10.

فــ(أصدقَ) فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوباً ؛ لأنـــه وقـــع فـــي جواب التحضيض.

6/ التمني ، كقوله تعالى: (يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً)[1].

فــ(أفوزَ) فعل مضارع منصوب بأنْ مضمرة وجوباً ؛ لأنَّه وقع جواب التمني.

7/ الدعاء ، كقول الشاعر[2]:

ربِّ وَفِّقْنِـــي فَـــلاَ أَعْـــدِلَ عَـــنْ ** سَنَنِ السَّاعِيْنَ في خَيْــرِ سَـــنِنْ

فــ(أعدلَ) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً؛ لأنه وقع في جواب الدعاء

نستطيع أن نقول: إنَّ المضارع ينصب إذا وقع في جواب الطلب ، ويشمل الطلب الأشياء السابقة: الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضـــيض ، والتمني، والدعاء.

كذلك ينصب المضارع إذا سُبق بأداة نفي ، كقوله تعالى: (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)[3].

فــ(يموتوا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً ؛ لأنـــه وقـــع فـــي جواب النفي.

وهذا يذكرني بقول ابن مالك في ألفيته[4]:

وبعد فا جـــوابِ نَفْـــي أَو طَلَـــبْ ** مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهُ حَتْمٌ نَصَـــبْ

فهذه هي المواضع التي يُنصب فيها المضارع بعد الفاء.

---

[1] سورة النساء من الآية 73 .

[2] لم أقف على قائله ، يُنظر: الهمع 11/2 ، وشرح الألفية لابن الناظم 678 .

(أعدل): أميل وأحيد ، القاموس (عدل) 13/4 ، و(السَّنَن): وجهة الطريق ، القاموس (سنن) 237/4 .

[3] سورة فاطر من الآية 36 .

[4]

وقد ألحق الكوفيون[1] وعلى رأسهم الفراء[2] ، الرجاء بالتمني فجعل جوابه منصوباً. كما تبعهم في هذا الرأي أبوعلي الشلوبين[3] ، وابن مالك[4] ، والرضي[5] وآخرون[6].

قالوا: ومن نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة وجوباً ؛ بعد الفاء السببية الواقعة جواباً للرجاء قوله تعالى: (لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)[7] في قراءة من قرأ بنصب (أطّلعَ) فهو منصوب بأن مضمرة وجوباً ؛ ؛ لأنَّه وقع في جواب الرجاء.

ومنه قراءة[8] النصب في قوله تعالى: (وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى. أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى)[9]. فـ(تنفعَه) منصوب بأنْ مضمرة وجوباً لوقوعه جواباً للرجاء. ومنع البصريون[10] ذلك ، حيث قالوا: لأنَّ الترجي في حكم الواجب ، فلا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له. وتأولوا قراءة النصب على أنَّ (لعل) أُشربت معنى (ليت) لكثرة استعمالها في توقع المرجو ، وتوقع المرجو ملازم للتمني.

أما أبو حيان فهو مع البصريين في هذه القضية في البحر المحيط ، حيث قال عند قوله تعالى: (لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ)[11] ، قال[12]:

---

[1] البحر المحيط 465/7 ، وارتشاف الضرب 411/2 ، ومغنى اللبيب 155/1.

[2] يُنظر: معاني القرآن للفراء 9/3 ، 235 .

[3] يُنظر: التوطئة 141 .

[4] يُنظر: التسهيل 231 ، وشرح عمدة الحافظ 338 – 339 .

[5] يُنظر: شرح الكافية 244/3 .

[6] يُنظر: المساعد 89/3 .

[7] سورة غافر من الآيتان 36 – 37 .

[8] هي قراءة عاصم والأعرج والزعفراني ، يُنظر: البحر المحيط 427/8 .

[9] سورة عبس ، الآيتان 3 ، 4 .

[10] يُنظر: البحر المحيط 465/7 ، والجنى الداني 129 ، وهمع الهوامع 12/2 .

[11] سورة غافر من الآيتان 36 – 37.

[12] البحر المحيط 465/7 .

(وأما النصب بعد الفاء في جواب الترجي فشـــيء أجـــازه الكوفيـــون ، ومنعـــه البصريون ، واحتج الكوفيون بهذه القراءة ، وقراءة عاصم[1] (فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى) [2] [2] في سورة (عبس) ؛ إذ هو جواب الترجي في قوله: (لَعَلَّـــهُ يَزَّكَّـــى. أَوْ يَـــذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى) ، وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً علـــى التـــوهم ، لأن خبـــر (لعل) جاء مقروناً بأن في النظم كثيراً وفي النثر قليلاً.

فمن نصب توهم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبـــراً كـــان منصـــوباً بـــأنْ ، والعطف على التوهم كثير ، وإن كان لا ينقاس ، لكـــن إذا وقـــع شـــيءٌ وأمكـــن تخريجه عليه خرج. أما هنا (فاطلعَ) فقد جعله بعضهم جواباً للأمر.
كما في قول الشاعر[3]:

يَا نَـــاقُ ســـيْرِي عَنَقَـــاً فَسِـــيْحاً ** إلَـــــى سُـــــلَيْمَانَ فَنَسْــــتَرِيْحَا

فتأويله النصب هنا بأن يكون عطفاً على توهم أنّ المضارع المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بأنْ ، وتخريجه النصب في هذه الآية على أنه جواب للأمر في قوله تعالى: (ابْنِ لِي صَرْحاً) يدل على أنه لا يرى رأي الكوفيين.

ويرى الباحث بجواز النصب بعد الفاء الواقعة في جـــواب الترجـــي ؛ لأن ظاهر الآية يدل عليه ، وما ورد من لسان العرب ، ولا داعي أن نتكلف بقولنا: إن (لعلَّ) في الآيتين قد أُشربت معنى (ليت) ، فعدم التأويل أولى من التأويل.

---

[1] هو أبو بكر أبو النجود الكوفي ، أحد القراء السبعة ، وهو شيخ حفص ، توفي بالكوفة سنة 127هـــ .
[2] سورة عبس الآية 4 .
[3] سبق تخريجه.

القضية الخامسة: معنى (كاد) في الإثبات والنفي:

(كاد) من أفعال المقاربة ، ترد مثبتة ومنفية تارة أخرى ، فمن مجيئها مثبتة قوله تعالى: (يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)(1) ، وقوله تعالى: (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ)(2).

ومن مجيئها منفية قوله تعالى: (وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْماً لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً)(3) ، وقوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)(4).

وقد اُختلف في دلالتها على النفي والإثبات:

فذهب ابن مالك(5) ، والسمين الحلبي(6) ، والسيوطي(7) إلى أنها في الإثبات الإثبات تدل على الإثبات ، وفي النفي تدل على النفي كسائر الأفعال.

وهذا المذهب اختاره بعض المحدثين(8)..

قالوا: لأن الأصل في كل فعلٍ أن يدل على ما وُضع له ، فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت ؛ و(كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة ، فإذا دخله النفي نفى تلك المقاربة ، فإذا قيل (كاد فلان يموت) فمقاربة الموت ثابتة ، والموت لم يقع. وإذا قيل (لم يكد يموت) فمقاربة الموت منفية ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة. فقولنا (لم يكد يموت) أبلغ في إثبات الحياة من قولنا: (لم يمت) ولذا قيل في قوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)(9) ، (لم يرها ، ولم يقارب

---

(1) سورة النور من الآية 43 .

(2) سورة النور من الآية 35 .

(3) سورة الكهف من الآية 93 .

(4) سورة النور من الآية 40 .

(5) يُنظر: شرح التسهيل 399/1 ، 400 ، وشرح الكافية الشافية 467/1 – 469 .

(6) يُنظر: الدر المصون 176/1 – 177 – و81/7 .

(7) يُنظر: همع الهوامع 132/1 .

(8) هو الدكتور أحمد الحوفي في موضوع بعنوان (معنى كاد) في الإثبات والنفي ، ضمن مجلة اللغة العربية بالقاهرة العدد 33 ، ص 58 – 65 .

(9) سورة النور من الآية 40 .

رؤيتها) فإثبات (كاد) إنما هو إثبات للمقاربة، ونفيها نفي للمقاربة ، ويلزم من نفي المقاربة نفي الفعل كما سبق ذكره.

وذهب ثعلب[1] ، والطبري[2] ، وابن عطية[3] إلى أنها في النفي إثبات ، وفي الإثبات نفي خلافاً لسائر الأفعال.

فإذا قيل في الإثبات (كاد زيد يقوم) أو (يكاد زيد يقوم) ، فالقيام غير حاصل ، وأما في النفي في قوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[4] ، فهو قد رآها ولكن بعد بطءٍ وجهدٍ ، كما يقول القائل: (ما كدت أراك من الظلمة) ، وقد رآه ولكن بعد شدةٍ[5].

ومن ذلك تخطئة ذي الرمة في قوله[6]:

إِذَا غَيَّرَ النَأْيُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ** رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

حيث أنه فُهم أن (لم يكد) في البيت إثبات ، ومن أجل ذلك خُطِئ ، حتى استبدل (لم يكد) بـ(لم يبرح).

وذهب قوم[7] إلى أنها إن لم يدخل عليها نفي دلت على الإثبات ، ماضياً كان لفظها أم مستقبلاً ، وإن دخل عليها نفي فلفظها إن كان ماضياً دلت على الإثبات وإن كان مستقبلاً دلت على النفي كغيرها من الأفعال.

---

(1) يُنظر: مجالس ثعلب – أحمد بن يحي ثعلب – تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، النشرة الثانية ، 170/1 .

(2) يُنظر: جامع البيان 116/18 – 117 .

(3) يُنظر: المحرر الوجيز 313/11 – 314 .

(4) سورة النور من الآية 40 .

(5) يُنظر: جامع البيان 117/18 .

(6) ديوان شعر ذي الرمة ، مطبعة كلية كمبريدج ، بدون ، ص 78 .

(رسيس): رس الهوى أي دخل وثبت ، اللسان (رسس) 97/6 و(الناي): البعد ، القاموس (نأي) 392/4.

و(يبرح): يزول ، القاموس (برح) 215/1 .

(7) يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل 93/2 – 94 .

وقد أُجيب عما استدل به من يرى أن إثباتها نفي ، ونفيها إثبات بما يلي:

1- أن في قولنا: (كاد زيد يقوم) لا تدل (كاد) على نفي القيام ؛ لأن (كاد) لمقاربة الفعل ، لا لوجوده ، ولا يلزم من عدم دلالته على الوجود الذي هو خارج عن مدلوله أن يكون نفياً.

2- أما قوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[1] ، فهو محمول على نفي مقاربة الرؤية ، وإذا انتفت مقاربة الرؤية انتفت الرؤية نفسُها ، لدلالة ما قبله عليه وهو قوله (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ)[2].

3- أما بيت ذي الرمة فلا دليل فيه لتخطئة من خطأه ؛ لاحتمال أن يكون مذهبه أن نفي (كاد) إثبات ، وقد غلط الجمهور ذا الرمة في رجوعه عن قوله ، وقالوا: (هو أبلغ وأحسن مما غيره إليه)[3].

أما تفريق أصحاب المذهب الثالث بين الماضي والمستقبل إذا نفيا فغير صحيح ؛ لأنه لا فرق في قياس لغة العرب في دخول النفي على الماضي أو على المستقبل[4].

أما أبو حيان فيختار في (كاد) أنّ إثباتها إثبات ، ونفيها كنفي سائر الأفعال كما قال أصحابنا[5]. وقد التزم أبو حيان بهذا الاختيار في تفسيره ، مصرحاً في بعض المواضع، ومؤولاً ما استُدل به على خلاف ذلك.

فقال عند قوله تعالى: (لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[1]، أي لم يقرب من رؤيتها، فكيف يراها! يراها!

---

(1) سورة النور من الآية 40 .

(2) سورة النور من الآية 40 .

(3) الإيضاح في شرح المفصل – أبو عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب – تحقيق موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد – 1402هـ / 1982م ، 95/2 .

(4) يُنظر: المصدر السابق نفسه 94/2 .

(5) البحر المحيط 88/6 .

وقال عند قوله تعالى: (وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْماً لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً)[2].

نقل عن الزمخشري قوله[3]: (لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة) ثـم قـال[4]: (كأن فهم من نفى (يكاد) أنه يقع منهم الفهم بعد عسر ، وهو قولٌ لبعضـهم أنّ نفيها إثبات ، وإثباتها نفي ، وليس بالمختار).

وقال[5] عند قوله تعالى: (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)[6] ، (والمعنى هنا انتفـاء مقاربة الرؤية ، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة).

---

(1) سورة النور من الآية 40 .

(2) سورة الكهف من الآية 93 .

(3) الكشاف 498/2 .

(4) البحر المحيط 462/6 .

(5) المصدر السابق نفسه 462/6 .

(6) سورة النور من الآية 40 .

الخاتمـــــة وتشمــل:

1/ **ملخص البحث**.

2/ **نتائج البحث**.

3/ **توصيات البحث**.

ملخص البحـث:ـ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله الأمين

وبعد ...

- تعرضت في هذا البحث إلى القضايا النحوية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ، ذلكم العالم الفذ الجليل.
- يعدّ تفسير (البحر المحيط) قمة كتب التفاسير التـــي توســـعت فـــي النحـــو والإعراب ورواية القراءات ، وتوجيهها ، والإحتجاج لها والدفاع عنها.
- ناقشتُ في هذا البحث ما يقارب الثلاثين قضية من القضايا التي أوردها هذا العالم الجليل في تفسيره (البحر المحيط) في الربع الثالث من القرآن الكريم.
- يرى أبو حيان أنَّ المُفسِر لكتاب الله تعالى لابد له من المعرفة بعلم النحـــو حتى يستطيع أن يُفسر التفسير الصحيح.
- وجدتُ هذا العالم كثيراً ما يُعارض الزمخشري ويخطئه ، كما وجدته أحياناً يعارض المدرسة الكوفية ويخطئها أيضاً ، فهو غالباً من أنصار المدرســـة البصرية متعصباً لسيبويه وآرائه ، ولكثيرٍ من علماء هذه المدرسة.
- تبحر أبو حيان في لغاتِ وثقافاتِ الأُمم المختلفة مما ساعده على الإتســـاع في المعرفة وقوة الإدراك.
- ألف أبو حيان كتاب (البحر المحيط) في سنٍ متأخرة ، وقـــد ســـاعده فـــي إنجازه اختياره مدرساً لعلم التفسير في قبة السلطان المنصور ، جمع فـــي هذا الكتاب آراء النحاة في مواقع مختلفة ، وكانت روح النحو فيه سائدة في جميع قضاياه ؛ لأنه لا يمكن لعلم التفسير أن يستغنى عن علم النحو مبينـــاً أنّ المُفسِر لابد له من معرفة أحكام الكلمة العربيـــة مـــن جهـــة إفرادهـــا وتركيبها.

- اعتمد أبو حيان في تفسير البحر المحيط اعتماداً رئيساً على القراءات القرآنية المتواترة من غير أن يرجح بعضها على بعض ، كما أنه لا يرتضي تلحين القراء وقراءتهم ، أو الحكم عليها بالخطأ ، أو الغلط ؛ لأنهم لم يقرأوا إلا بأثرٍ من الرسول (ص) مع موافقة لغة العرب على ذلك.
- كان أبو حيان – رحمه الله – يجيد اللغة الفارسية ، واللغة التركية بجانب اللغة العربية مما ساعده على الإتساع في المعرفة وقوة الإدراك والتبحر.
- تنوعت مصطلحات أبي حيان في البحر المحيط ، فمنها مصطلحات صريحة كالصحيح والأحسن والذي نختاره ، وغيرها ، ومنها مصطلحات غير صريحة كالظاهر ، والأقرب ، ولا يجوز عند أصحابنا وغيرها.
- قام منهج أبي حيان في تفسير البحر المحيط على أربعة أسس وهي:

أولاً: الاستحسان والبُعد عن التكلف.

ثانياً: الاعتماد على السماع.

ثالثاً: مراعاة المعنى.

رابعاً: عدم الأخذ بالإعراب المؤدي إلى حمل القرآن على غير الفصيح.

- لا يُجوِّز أبو حيان وقوع الفاعل جملة ؛ لأن الفاعل يكنى عنه فلا يجوز قيام الجملة مقامه ، وإذا قامت الجملة مقامه لزم إضماره وليست لها إضمار.
- إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً فالعمل يكون للثاني لكثرة وروده في القرآن الكريم ، وكما هو الأفصح في لسان العرب.
- لا يجوز مجيء التمييز معرفة ؛ لأنه إذا كان معرفة كان مخصوصاً ، وإذا كان نكرة كان شائعاً في نوعه.
- مجيء الإضافة بمعنى (في) ثابت في القرآن الكريم ولسان العرب.

- لا يجوز عطف الجملة الإنشائية على الجملة الخبرية ؛ وذلك لأنه لا يحسن العطف إلا باتفاق الجملتين في الخبر والإنشاء.
- (كأيِّن) اسم بسيط غير مركب وتمييزها يكثر جره بـ(مِن) ولكنه قد يُحذف كما نصّ سيبويه ويونس على ذلك (.. وإن حذفت (من) و(ما) ، فعربي).
- يجوز نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الترجي ، وذلك لوروده في القرآن الكريم ولسان العرب.
- (كاد) من أفعال المقاربة فهي في الإثبات تدل على الإثبات وفي النفي تدل على النفي كسائر الأفعال واقتران (كاد) بحرف النفي أبلغ في الدلالة على نفي الحدث من الحرف وحده ، فقولنا: (لم يفعل) تنفي الفعل فقط ، و(لم يكد يفعل) ، تفيد أنه لم يفعله ولم يقرب من فعله.
- يجوز التناوب بين حروف الجر في موضع دون آخر على حسب الأحوال الداعية إليه ، أما من قال بالتناوب في جميع الأحوال فيلزمه الدليل ؛ لأنه لا يصح ذلك إلا في بعض الأحوال ، أما الذين منعوا التناوب بينها مطلقاً ، فإنهم لجأوا إلى التضمين هروباً من تناوب الحروف ، والتناوب قد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب فلا يمكن أن يحكم على ذلك بالشذوذ.
- إنَّ اسم الجمع لما لا يعقل يُذكر ويؤنث ، وأما من قال إنّ اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث فغير صحيح ، ويكفي في الرد عليه قوله تعالى: (فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ) فإن (الطير) اسم جمع لما لا يعقل ولو كان مؤنثاً لما أتت التاء في العدد.

نتائج البحث:ـ

قد توصلتُ من خلال هذا البحث إلى نتائجٍ كثيرة منها:

1- أن سبب رحيل أبي حيان من الأندلس خوفه من أن يُجبر على تعلم الفلسفة.

2- طموحه ورغبته في الاستزادة من العلم وتحصيل المعرفة.

3- رجحتُ أن سبب نفوره من ابن مالك فهو يرى أن ابن مالك قد أخذ علمه من شيوخٍ لا يُعتدّ بهم عنده.

4- تبيَّن لي أن لأبي حيان باعاً طويلاً في شتى العلوم اللغوية والشرعية ويتضح هذا من خلال مناقشته للعلماء وترجيح بعض آرائهم وردِّه للبعض الآخر.

5- كان أبو حيان كثير الميول للمذهب البصري ، كما أنه أخذ بالمذهب الكوفي في بعض المسائل.

6- تميز منهج أبي حيان في البحر المحيط بالاستحسان والبعد عن التكلف كما اعتمد في منهجه على السماع وعدم الأخذ بالإعراب المؤدي إلى حمل القرآن الكريم على غير الفصيح.

7- التزام أبو حيان بمنهج السلف الصالح ، ونَفَرَ من الباطنية والفلاسفة والمعتزلة ، ويظهر ذلك في نقده للزمخشري ، ومنهجه الأعتزالي.

8- تبيَّن لي أن المفسر لكتاب الله لابد له من المعرفة التامة بعلم النحو حتى يستطيع أن يفسر تفسيراً صحيحاً ، وبدونه لا يستطيع التفسير الصحيح.

9- تبيَّن لي أن أبا حيان – رحمه الله – كان مُتبحراً في لغات وثقافات الأمم المختلفة ؛ مما ساعده على الإتساع في المعرفة وقوة الإدراك ، فهو كان يجيد اللغة الفارسية ، واللغة التركية ، واللغة الحبشية ، بجانب اللغة العربية كما كان ملماً بالتاريخ ، وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم.

10- وجدتُ أن أبا حيان يستشهد بالشعر كثيراً ، وهذا يدل على أنه مُطَّلعٌ على لسان العرب.

توصيات البحث:ـ

1- أُوصي نفسي والباحثين بالاهتمام بكتب التراث ، وأمهات الكتب لينفُضوا عنها غبار السنين حتى تنتفع الأمة بهذا العطاء الثر من جهود السابقين من العلماء ومن عصارة فكرهم.

2- يقدم الباحث هذا البحث إلى الباحثين والدارسين راجياً منهم إذا وجدوا فيه خطأً من كافة الزوايا أن يوضحوه ، أو كانت لهم ملاحظات ؛ لأن عمل البشر لا يخلو من نقصٍ لقوله تعالى: (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً)[1].

3- حبذا لو دُرج منهج أبي حيان ضمن المناهج الدراسية الجامعية للإحاطة بإسهاماته المقدرة في علم النحو والاستفادة منها.

4- لا يزال هنالك مجال لمزيد من الدراسات حول نفائس هذا البحر ، فعلى الباحثين والدارسين أن يقوموا بدراستها لإبراز هذه الدُّرر والاستفادة منها.

قال الأستاذ العلامة البروفيسور/ عبد الله الطيب – رحمه الله –: (إن الحديث عن الأعلام الأفذاذ ، والنوابغ النوابه ، لا ينتهي ببحثٍ أو بحثين أو عشرين ، أو خمسين كما قيل عن المتنبي ...).

هذا جهدي لعله جهد المقل أمام عالمٍ فذٍ جليلٍ ، له الدراية بكتاب الله عز وجل ، إضافة إلى معرفته بالنحاة الذين سبقوه والذين عاصروه. فكان له بصرٌ نافذٌ في ذلك.

فإن أصبتُ في بحثي هذا فتوفيق من الله ، وإن جانبتُ الصوابَ فمن نفسي والشيطان.

والحمدُ للّه بدءاً ومختتماً

الباحث

---

[1] سورة النساء من الآية 82 .

فهـرس الآيــات القرآنيــة

(فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ)	174	61
(وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ)	146	73
(حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الأَمْرِ)	152	92
(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ)	142	118
ســـورة النســـاء		
(وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا)	46	48
(لِلنَّاسِ رَسُولاً)	79	57
(يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ)	176	128
(يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً)	73	137
ســـورة المـائدة		
(تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا)	114	106
(فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ)	24	109
ســـورة الأنعـــام		
(زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)	137	31
(لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)	94	38
(أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ)	93	60
(إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ)	35	95
(وَلِتَصْغَى إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ)	113	96
(زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُوراً)	112	98
(لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا وَلاَ حَرَّمْنَا)	148	109
(قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلاَّ الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ)	47	115
ســـورة الأعـــراف		
(لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)	75	82

120	135	(فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ)
128	172	(أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)
130	143	(لَن تَرَانِي)
136	53	(فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا)
		ســـورة التــوبــة
66	92	(تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً)
		ســـورة يونــس
126	21	(وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِّن بَعْدِ ضَرَّاء مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِي آيَاتِنَا)
		ســـورة هــود
43	102	(وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ)
		ســـورة يوســف
34	35	(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ)
36	35	(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ)
53	18	(وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ)
110	108	(أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي)
121	68	(وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ اللّهِ مِن شَيْءٍ)
		ســـورة الرعــد
88	11	(يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ)
		ســـورة النحــل
85	38	(وَأَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لاَ يَبْعَثُ اللّهُ مَن يَمُوتُ)
		ســـورة الكهــف
81	31	(يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَاباً خُضْراً مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ)
120	59	(وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا)

(قَالَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْراً)	67	130
(وَإِن تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَن يَهْتَدُوا إِذاً أَبَداً)	57	130
(وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْماً لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلاً)	93	140
(ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَداً)	12	33
(ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا)	12	34
(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً)	96	40
ســـورة مريـم		
(يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً)	12	51
(ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَى بِهَا صِلِيّاً)	70	96
(لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً)	46	113
(فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً)	26	131
ســـورة طـــه		
(وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)	71	88
(إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى)	12	101
(قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)	91	131
(وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)	81	136
ســـورة الأنبيـــاء		
(أَنتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ)	52	90
(حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ)	96–97	92
(يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا)	97	94
(فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا)	97	94
(لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)	54	110
(فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ)	12	118
(وَإِذَا رَآكَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُواً)	36	126

ســــورة الحـــج		
(فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)	30	81
(وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ)	25	90
(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ)	25	94
(وَيُمْسِكُ السَّمَاء أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ)	65	128
(إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً)	73	130
ســــورة النـــــور		
(اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ... رِجَالٌ .....)	37-36	31
(وَالَّذِينَ يَرْمُون أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ)	6	59
(وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاء مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ)	43	82
(يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)	43	140
(يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ)	35	140
(إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)	40	140
(فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا)	53	136
ســــورة الفرقـــان		
(هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ)	74	83
(وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ)	32	96
(وَقَوْمَ نُوحٍ لَّمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ)	37	121
(فَدَمَّرْنَاهُمْ)	36	121
ســــورة الشعــراء		
(وَمَا أَضَلَّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ)	99	110
ســــورة النمـــل		
(أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)	25	49
(وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ)	48	68

(أَئِذَا كُنَّا تُرَاباً وَآبَاؤُنَا)	67	112
(.....إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ* وَأَلْقِ عَصَاكَ .....)	10-9	114
ســـورة القصــص		
(يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ)	31	52
(وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)	58	63
(قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ)	17	133
ســـورة العنكبـوت		
(وَكَأَيِّن مِن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)	60	74
ســـورة لقمـــان		
(وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ)	27	46
(فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ)	32	118
ســـورة الأحـــزاب		
(وَإِن يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ)	20	47
(وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْراً)	25	59
(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّـــهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً)	21	105
(هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ)	43	112
ســـورة سبـــأ		
(..... بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ .... أَن نَّكْفُرَ بِاللَّهِ)	33	30
(وَحِيلَ بَيْنَهُمْ)	54	37
(وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ)	54	38
(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً)	28	53
(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)	33	77
(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)	33	78
(وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقاً مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ)	20	83

ســـورة فــاطـر		
(إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَن تَزُولَا)	41	128
(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)	36	137
ســـورة يــس		
(وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ)	32	118
ســـورة الزمـــر		
(وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْـرَكْتَ لَيَحْـبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)	65	35
(وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا)	17	82
(حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا)	73	92
(وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْـآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ)	45	124
ســـورة غــافـر		
(لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى)	37-36	138
ســـورة الحجـــرات		
(وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ)	5	48
(وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْـرِ بَعْضِـكُمْ لِـبَعْضٍ أَن تَحْـبَطَ أَعْمَالُكُمْ)	2	128
ســـورة الطـــور		
(وَإِدْبَارَ النُّجُومِ)	49	65
ســـورة النجـــم		
(عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)	7-6-5	111
ســـورة الحديـــد		
(أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ)	16	33

ســـورة الممتحنــة		
(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ)	10	101
ســـورة الصــف		
(مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ)	14	88
ســـورة المنافقــون		
(لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ)	10	136
ســـورة التغــابــن		
(ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ ...... يَهْدُونَنَا ....)	6	30
ســـورة الطــلاق		
(وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا)	8	74
ســـورة الحــاقــة		
(فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)	13	37
ســـورة عبــس		
(وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى)	4-3	138
(فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى)	4	138
ســـورة الطــارق		
(وَالسَّمَاء وَالطَّارِقِ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ النَّجْمُ الثَّاقِبُ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	4-3-2-1	96
(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)	4	118
ســـورة الليــل		
(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى)	4-3-2-1	
ســـورة العــلق		
(لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)	16-15	102

فهـرس الأحـاديث النبويـة

فهرس الشواهد الشعرية

البيـــت	القائـــل	رقم الصفحة
قافية الهمزة		
1- لعلّك والموعود حقٌّ لقاؤه بدا لَكَ مِنْ تلكَ القَلوَصِ بداءُ	الشماخ	36
قافية البــاء		
2- فقُلتُ ألاَ يا اسمعْ نَعِظكَ بِخُطَّةٍ فقُلتُ سميعاً فانطِقِي وأصيبي	النمر بن تولب	50
3- فإنْ تسألوني بالنِّساءِ فإنني بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبُ	علقمة بن عبده الفحل	89
4- أُريد من الدنيا ثلاثاً وإنَّهــا لغاية مطلوبٍ لمن هو طالب تلاوة قــرآن ونفس عفيفــة وإكثار أعمالٍ عليها أُواظبا	أبو حيان	5
قافية التــاء		
5- وكُنتُ كَذِي رِجلينِ رِجلٍ صحيحةٍ ورِجلٍ رَمى فيها الزَّمانُ فَشُلَّــتِ	كُثير عــزة	103
قافية الحــاء		
6- لِيتك يزيد ضارعٌ لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائح	ابن نهيك النهشلي	31
7- لو أنَّ حَيّاً مُدرِكُ الفلاحِ أدركَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ	لبيد بن أبي ربيعة	47
8- يَا نَاقُ سِيْرِيْ عَنَقَا فَسِيْحاً إلِىَ سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيْحَــا	النجم العجلي	136
9- إِذَا غيَّرَ النَأْيُ المُحِبِّيــنَ لَمْ يَكَــدْ رَسِيْسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ	ذي الرمة	141

قافية الدال		
10- إذا المرء أَعيتهُ المرُوءةُ ناشِئاً فمطلبُها كهــلاً عليهِ شَديـــدُ	قيل للمعلوط السعدي وقيل للمعلوط بن بدل وقيل لسويد العبدي	53
11- تسلَّيتُ طُراً عنكمُ بعد بينكم بِذكراكُمُ حتَّى كأنَّكُمُ عنـــدي	لم أقف على قائله	54
12- سقطَ النَصيفُ ولم تُرِد اسقاطَهُ فَتَنَاولتْـــهُ والتَّقــتنا باليـــــدِ	النابغة الذبياني	60
13- وإن يلتقي الحيُّ الجميعُ تُلاقني إلى ذروةِ البيتِ الرّفيعِ المُصمّدِ	طرفة بن العبد	89
قافية الراء		
14- ألا يا اسْلمي يا دارَ مَيَّ على البَلَى ولا زالَ مُنهلّاً بجرعائـــكِ القِطْــرُ	ذو الرمة	50
15- نغالي اللحمَ للأصنافِ نيئاً ونبـــذُله إذا نضجَ القـــدورُ	الحطيئة	64
16- مِن الُحورِ ميسانُ الضُّحى بُختُريةٌ ثَقَالٌ متى تنهضُ إلى الشئ تفتُـــرِ	عمر بن أبي ربيعة	77
17- بلغنا السماءَ مجدُنا وسناؤنا وإنّا لنرجو فوق ذلك مظهرا	النابغة الجعدي	105
18- مَاتَ شَيْخُ الدِّينِ أَثِيْرُ الـــورَى فاسْتَقَـــرَّ البَـــارِقُ واسْتَعْبَـــرَا وَرَقَّ مِنْ حُزْنِ نَسِيمِـــ الصبَـــا وَاعتَلَّ في الأَسحَارِ لَمَّا سَـــرَىَ َصَادِحَات الأَيْـــكِ في دَوْحَهـــا رَثَتهُ في السَّجْعِ عَلَى حَرْفِ رَا	الصفدي	27

يَا عَينُ جُــوْدِي بالدّمُــوعِ التي تَرْوِي بِهَا مَا ضَمّهُ مِنْ ثَــرَى وَاجْرِى دَماً فَالخِطَابُ في شَأنِهِ قَدْ اقْتَضَى أَكْثَــر مِمَا جَــرَى		
قافية السين		
19- تاللهِ يَبقَى على الأيّامِ ذُو حيدٍ بمُشمَخِرٍّ بِهِ الظيــانُ وَالآسُ	أمية بن أبي عائز الهزلي	86
قافية العين		
20- وكائِنْ ردَدْنا عنكمُ من مدجَّجٍ يجئُ أمامَ الألفِ يَردِي المُقنَّعَا	عمر بن شأس	75
21- إذا قُلتَ قَدْنى قالَ: باللهِ حَلفَةَ لتُغنِىَ عَنِّي ذا إنائكَ أجمَعــا	حريث بن عناب الطائي	97
22- إنِّي لأَرْجَوْ مُحْرِزاً أَنْ يَنْفَعَا إيَّايَ لَمَّا صِرْتُ شَيْخاً قُلَعَــا	لم أقف على قائله	118
23- يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلاَ تُدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَــا	لم أقف على قائله	136
قافية اللام		
24- فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلبُ قليل من المال	امرؤ القيس	42
25- لا تأخُذني بأقوالِ الوُشاةِ ولم أُذْنِبْ ولو كثُرتْ فيَّ الأقاويلُ	كعب بن زهير	60
26- وقدْ أَغْتَدِى وما صَقَعَ الدِّيكُ على أدْهَمٍ أجشِّ الصّهِيــلا	لم أقف على قائله	63
27- ثلاثةُ أنفسٍ وثــلاثُ ذودٍ لقد جارَ الزَّمانُ على عِيالي	الحطيئة	68

28- لَهُم سَلَــفٌ شُــمٌ طِوالٌ رماحُهُــم يسيرُونَ لا ميلَ الرُّكوبِ ولا عُزلا	تميم بن مقبل	77
29- ألا نادتْ أُمامَةُ باحتِمالِ لِتَحزُنَني فلا بِكَ ما أُبالي	عَوية بن سلمى	85
30- فلمّا أَجزنا ساحَةَ الحيِّ وانتحى بنا بطنُ حِقفٍ ذي قفافٍ عَقَنقلِ	امرؤ القيس	93
31- فلا وأَبيكَ خَيرٍ منــكَ إنِّي ليُؤذِيني التَحَمْمُ والصَّهِيلُ	شمير بن الحارث	102
32- وإنَّ شِفائي عَبرَةٌ إنْ سَفَحتهــا وَهل عِند رسمٍ دارسٍ من معوِّلِ	امرؤ القيس	113
33- أَيَّامَ قَوْمِي وَالجَمَاعَةَ كَالذِيْ لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيْلَ مَعِيلاَ	الراعي النميري	128
34- لَنْ تَزَالُــوْا كَذَلكُمْ ثُمَّ لاَ زِلْــ ــتُ لَهُمْ خَالِداً خُــلُوْدَ الجِبَالِ	الأعشى الكبير	134
قافية الميم		
35- ولكنَّ نصفــاً لو سببــتُ وسبنّي بنو عبدِ شمسٍ من منافٍ وهاشِمِ	الفرزدق	41
36- ولو أنّها عُصفورةٌ لَحَسبتُها مُسَوَّمةً تدعُو عُبيداً وَأزْنَما	العوام بن شوذب	47
37- مَا أطيبَ العيشَ لو أنَّ الفتى حَجرٌ تَنْبُو الحوادثُ عَنــهُ وهوَ مَلْمُــومُ	تميم بن أبي مقبل	47
38- وَلَقَدْ خَشيتُ بأنْ أموتَ وَلَمْ تَــدُرْ لِلحربِ دائرةٌ عَلَى ابني ضَمضَمِ	عنترة	59
39- كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كلِّ منزلٍ نَزَلْنَ به حَبُّ الفنــا لم يُحطَّمِ	زهير بن أبي سُلمى	59

40- وَكائنْ لنا فضلاً عليكمُ ومَنَّةٌ قديماً ولا تدرون ما مَنُّ مُنعمِ	لم أقف على قائله	75
41- فَأقسمتُ بالبيتِ الذّي طافَ حَولَهُ رِجالٌ بَنَوهُ من قــريشٍ وَجُرهَمِ	زهير بن أبي سُلمى	85
42- رأى برقاً فأَوْضعَ فوقَ بَكرٍ فــلا بِكَ ما أسالَ ولا أَغامَا	عمر بن يربوع	85
43- وَلا يلبثِ العَصرانِ يومٌ ولَيلةٌ إذا طَلبــا أنْ يُــدرِكا ما تَيمَّما	حميد بن ثور	102
44- أنا سيفُ العشيرةِ فاعرفوني حُميــداً قــدْ تزرّيتُ السَّناما	حميد بن ثور	105
قافية النون		
45- لاهِـ ابنُ عمِّكَ لا أُفضلتَ في حَسَبٍ عَنِّي ولا أَنــتَ دَيّـَاني فَــتَخزُوني	ذو الأصبع العدواني	88
46- نَزَلْتُمْ مَنْزِلَ الأَضْيافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا القِرَى أَنْ تَشْتِمَونَا	عمرو بن كلثوم	128
47- ربِّ وَفِّقْنِي فَلاَ أَعْــدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِيْنَ في خَيْرِ سَنِنْ	لم أقف على قائله	137
قافية الواو		
48- رأيتُــك لمّا أن عَرفــتَ وجُوهَــنــا صَدَدْتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عنْ عمرِو	راشد بن شهاب	63
قافية الهاء		
49- باعَدَ أُمَّ العَمرِ منْ أسيرِهــا حُراسُ أبوابٍ على قُصورِها	أبو النجم العجلي	65

فهـرس الأعــلام

26	الرضي: محمد بن الحسن الاستراباذي	43
27	الزجاج: إبراهيم بن السري	49
28	الزمخشري: جار الله محمود بن عمر	31
29	السمين الحلبي: أحمد بن يوسف بن عبد الدائم	36
30	السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله	86
31	سيبويه: أبو بشر عثمان بن قنبر	
32	السيرافي: الحسن بن عبد الله	46
33	السيوطي: جلال الدين بن عبد الرحمن	2
34	الشوكاني: حمد بن علي	5
35	الصفدي: صلاح الدين خليل	6
36	العكبري: أبو البقاء محمد بن إبراهيم	118
37	عنترة بن شداد	59
38	الفراء: يحي بن زياد	26
39	الفرزدق: همام بن غالب	41
40	الكسائي: علي بن حمزة	20
41	المبرد: محمد بن يزيد	38
42	المرادي: الحسن بن قاسم المرادي	127
43	المهدوي: أبو العباس بن عمار المهدوي المغربي	10
44	النابغة: النابغة الذبياني	60
45	ثعلب: أحمد بن يحيي	25
46	حُميد بن ثور: حميد بن ثور بن عبد الله الهلالي	105
47	ذو الرمة: غيلان بن عقبة العدوي	50
48	زهير: زهير بن أبي سُلمى	59
49	نافع: نافع بن عبد الرحمن	20
50	يونس: يونس بن حبيب الضبي	24

فهـرس المصـادر والمراجـع

الرقم	المصـــــــــــدر
	القرآن الكريم
1	أئتلاف النصرة – عبد اللطيف الزبيدي – تحقيق طارق الجنـــابي – مكتبـــة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الأولى 1407هـ – 1987م.
2	ارتشاف الضرب – أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيـــق وتعليـــق الدكتور مصطفى أحمد النماس ، مطبعة النسر الـــذهبي ، مصـــر ، الطبعـــة الأولى 1408هـ – 1987م.
3	الأزهية في علم الحروف – علي بن محمد الهروي ، تحقيـــق عبـــد المعـــين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربي بدمشق ، الأصول فـــي النحـــو – أبوبكر محمد بن سهل ، تحقيق الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيـــروت ط 1 1405هـ – 1985م.
4	الاقتراح في أصول النحو وجدله – جلال الدين عبد الـــرحمن الســـيوطي ، تحقيق محمود فجال ، مطبعة الثغر ، الطبعة الأولى ، 1409هـ – 1989م.
5	الاقتضاب في شرح أدب الكاتب – عبد الله بن محمد بن السيد البطليوســـي ، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامـــة للكتـــاب 1983م.
6	الأمالي الشجرية – أبو السعادات هبة الله بن علي المعروف بابن الشـــجري ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، بدون.
7	أوضح المسالك – عبد الله بن هشام المصري – بعناية محمد محـــي الـــدين عبد الحميد – دار الجيل – بيـــروت – الطبعـــة الخامســـة – 1399هـــ – 1979م.
8	الانصاف في مسائل الخلاف – أبو البركات بن الأنبـــاري ، تحقيـــق محمـــد محي الدين عبد المجيد ، طبعة السعادة ، سنة 1961م.
9	الإيضاح العضدي – أبو علي الفارسي ، تحقيق حسن فرهود ، دار العلـــوم ، الرياض ، الطبعة الثانية – 1408هـ – 1988م.

البحر المحيط – أبو حيان الأندلسي ، دار الفكر – بيروت ، الطبعة الثانية 1403هـ – 1983م.	10
البداية والنهاية – أبو الفداء بن كثير الدمشقي ، تحقيق مجموعة من العلماء – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى – 1405هـ – 1985م.	11
البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع – محمد بن علي الشوكاني – دار المعرفة – بيروت – بدون.	12
البرهان في علوم القرآن – بدر الدين محمد الزركشي ، تحقيق محمد إبراهيم دار المعرفة الطبعة الثانية.	13
البيان في إعراب غريب القرآن – أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري ، تحقيق بركات يوسف هبود – دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان.	14
التذييل والتكميل في شرح التسهيل – أبو حيان الأندلسي – مخطوط بمكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، في المدينة المنورة ، رقم الحفظ (90 – 97).	15
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – ابن مالك ، تحقيق محمد بركات ، دار الكتاب العربي ، مصر ، 1387هـ – 1967م.	16
تلخيص المفتاح– الخطيب القذويني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه القاهرة	17
تهذيب اللغة – أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق عبد السلام هارون ، الدار المصرية ، مطابع سجل العرب.	18
التوطئة – أبو علي الشلوبيين ، تحقيق يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي ، القاهرة.	19
جامع البيان في تفسير القرآن – أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، دار المعرفة ، بيروت الطابعة الرابعة ، 1400هـ – 1980م.	20
الجامع لأحكام القرآن – أبو عبد الله القرطبي ، تحقيق أحمد البردوني ، دار الفكر بيروت ، بدون.	21
الجُمل في النحو – عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه علي توفيق أحمد مؤسسة الرسالة ، دار الأمل ، الطبعة الأولى ، 1404هـ – 1984م.	22

23	الجنى الداني في حروف المعاني – الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق طه محسن ، مؤسسة دار الكتب ، 1396هـ – 1976م.
24	حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك ، دار الفكر ، بيروت ، بعناية مصطفى حسين أحمد.
25	حجة القراءات – أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية 1399هـ – 1979م.
26	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – عبد القادر البغدادي ، دار الباز ، مكة المكرمة ، دار صادر ، بيروت.
27	الخصائص – أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محمد النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت.
28	الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة – أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الجيل ، بيروت ، مصورة عن طبعة دائرة المعارف بحيدر آباد ، الدكن، الهند 1135هـ.
29	الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – أحمد بن يوسف الحلبي ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى 1406هـ – 1986م.
30	ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق محمد حسين ، مكتبة الآداب الطبعة النموذجية ، بدون.
31	ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية.
32	ديوان ذي الرمة ، مطبعة كلية كمبردج ، بدون.
33	ديوان زهير: صنعة أحمد ثعلب ، دار الكتب المصرية ، 1373هـ / 1944م.
34	ديوان عنترة ، تحقيق محمد سيّد مولوي ، المكتب الإسلامي ، 1964م.
35	ديوان كُثير عزة ، جمعه وشرحه أسامة عباس ، دار الثقافة ، بيروت 1391هـ / 1971م.
36	ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، دار صادر ، بيروت 1386هـ / 1966م.

37	ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق وشرح كــرم البســتاني ، دار صـــادر ، دار بيروت ، 1383هــ /1963م.
38	سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حسن هنــداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 1405هــ/1985م.
39	شذرات الذهب في أخبار من ذهب – عبد الحي بــن العمــاد الحنبلــي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون.
40	شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك – أبو عبد الله بدر الدين بن مالك ، تحقيــق عبد الحميد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، بدون.
41	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة مكتبة النهضة العربية ، بدون.
42	شرح التصريح على التوضيح – خالد الأزهري ، تحقيق محمد باسل عيــون السود ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، 2000م.
43	شرح ديوان الفرذدق – عبد الله الصاوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصــر الطبعة الأولى ، 1354هــ/1936م.
44	شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ – عبد الله بن مالك ، تحقيق عدنان الــدوري مطبعة العاني ، بغداد ، 1397هــ/1977م.
45	شرح الكافية الشافية – جمال الدين عبد الله بن مالك ، تحقيق ، عبد المــنعم هريــدي ، دار المــأمون ، دمشـــق ، بيـــروت ، الطبعـــة الأولـــى ، 1402هــ/1982م.
46	شرح المعلقات السبع – الحسين بن أحمد الزوزني ، تحقيــق محــي الــدين عبد الحميد ، مكتبة محمد صبح ، بدون.
47	شرح المفصل – موفق الدين يعيش بن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت مكتبــة المتنبي ، القاهرة.
48	شعر الراعي النميري ، تحقيق نوري حمودي القيسي ، وهلال ناجي مطبعــة المجمع العلمي العراقي ، 1400هــ/ 1980م.
49	صحيح البخاري – أبو عبد الله محمد البخاري ، دار الباز ، مكة المكرمة.

50	صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج ، دار المعرفة ، بيروت.
51	غاية النهاية في طبقات القراء – محمد بن محمد بن الجزري ، بعناية ج برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1402هـ/1982م.
52	الفوائد الضيائية – نور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق أسامة الرفاعي ، مطبعة وِزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية ، 1403هـ/ 1983م.
53	فوات الوفيات – محمد بن شاكر الكتبي – تحقيق إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، 1974م.
54	قطر الندى – عبد الله بن هشام الأنصاري ، بعناية محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الحادية عشرة ، 1383هـ/ 1963م.
55	الكتاب لسيبويه – أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون.
56	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ووجوه التأويل – جار الله الزمخشري ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون.
57	لسان العرب – جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، دار صادر ، بيروت.
58	اللمع في العربية – أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حامد المؤمن ، مكتبة النهضة العربية ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية 1405هـ/ 1985م.
59	المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – عبد الحق بن غالب بن عطية ، تحقيق المجلس العلمي بفاس ، توزيع مكتبة بن تيمية ، القاهرة.
60	المدارس النحوية – شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الرابعة.
61	المسائل البصريات – أبو علي الفارسي ، تحقيق الشاطر أحمد محمد ، مطبعة المدني بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، 1405هـ/1985م.
62	المسائل البغداديات – أبو علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، بدون.

63	المساعد على تسهيل الفوائد – بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق محمد بركات ، دار الفكر ، بيروت ، 1400هـ/1980م.
64	مشكل إعراب القرآن – مكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1405هـ/1984م.
65	معاني القرآن – أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط ، تحقيق فائز فارس ، دار البشير ودار الأمل ، الطبعة الثانية 1401هـ/1981م.
66	معجم الأدباء – ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون.
67	معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار – شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق بشار معروف وشعيب الأرناؤوط وصالح عباس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى 1404هـ – 1984م.
68	مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب – عبد الله بن هشام الأنصاري ، عناية محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
69	المفصل في علم العربية – أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثانية.
70	المفضليات – المفضل الضبي ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون دار المأمون ، دمشق – بيروت ، الطبعة الثالثة 1964م.
71	المقتضب – أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد بن عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، بدون.
72	المقرب – علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى 1392هـ/1972م.
73	الملخص في ضبط قوانين العربية – ابن أبي الربيع ، تحقيق علي الحكمي ، الطبعة الأولى ، 1405هـ/ 1985م ، لم تُذكر دار النشر.
74	منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ، تحقيق سيدني جليزر ، نيو هافن أمريكا ، 1947م.
75	نتائج الفكر في النحو – أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، تحقيق إبراهيم البنا ، دار الرياض.

76	النحو الوافي – عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة.
77	نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب – أحمد بن محمد المقري التلمساني ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، 1408هـ/ 1988م.
78	النكت الحسان في شرح غاية الإحسان – أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405هـ/1985م.
79	همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في العربية – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة ، بيروت ، بدون.
80	الوافي بالوافيات – صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، بعناية س . ديدرينغ ، دار النشر ، فرانزشتايز ، جمعية المستشرقين الألمانية ، الطبعة الثانية ، 1389هـ/1970م.

فهـرس الموضوعـات